صدای بیان ثنای خدا از زبان امامه یک قدم سوی تحمید طی کنے

حسب الحکم مہر نزول مطبع کنز المنافع المسمی بسلطان المطابع

بباہتمام کپتان مقبول الکد مکرم مرزا محمد مہدی علیخان بہادر قبول

در کلان کوٹھی بکارخانہ شیخ نثار علی دوبارہ مجلوہ اراطبع گردید

۱۹۹۱

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله مخترع العقل الفعال ومبدع النفس الكمال ومعلق الصور بالمواد ومؤلف النسب بين الاعداد والابعاد ومحرك الفلك لا من مركز واليه بل عليه ومعلوم الكائنات مع تغاير الامهات له المجد والبقاء في البدء والرجعى ومنه الجود والعطاء في الاخرة والاولى واسأله ان يصلي على اشرف من مخض باغباء الرسالة وساس بصوف النبيا محمد واله المتحابين بالاخلاق الماضية المتحليين عن ادناس البشرية عليهم الصلوة والسلام والثناء ولهم الحمد الدائم امابعد فيقول العبد الفقير الى الله الغني محمد بن ابراهيم الشهير بالصدر الشيرازي عفا الله عنهما لما تقطت القوانين الحكمية والاصول

الدينية على أن أجل الذخائر والسعادات وأفضل الوسائل الى الفوز
بالدرجات تكميل القوة النظرية بتحصيل العلوم الحقيقية وتقنين
القواعد اليقينية اذ هي نفس مانشتاق اليه النفوس الانسانية وتقشع به
العقول الهيولانية وبها يصير الانسان فائقا على الاشباه والاقران كما سبل
العرفان غير محبس في سجن الحدثان وظلمات العمى والحرمان فصرفت شطرا
من عمري في تحصيلها وبرهة من دهري في البحث عن اجمالها وتفصيلها
وكنت شديد الاشتغال من سبابتي الاوان بتسنمها كثير التوجه من اوائل
الريعان الى تقنينها حتى ظهر لي مساعي من تقدمني من علماء الاعصار
ووصلت الى غاية فكار من سبقني من حكماء الاد وار وقمت ما سحت به
قريحتي الفجة اثناء مطالعتها من ترد والاحكام وجادت به فكرتي
الجريحة حين التشغل بمباحثها من النقض والابرام فقام منتشة
في اوراق متفرقة ولم يتيسر لي النظم والترصيف والجمع والتاليف
لتشتت الحال وتفرق البال وعدم مساعدة الزمان ومعاندة
اهل الدوران ولما كثر التماس بعض المترددين الي والمشتغلين
بقراءة الهداية للحكيم الكامل والنحرير الفاضل اثير الدين مفضل الابهري لقنه

اردت ان اكتب لها شرحا جامعا لشتات ما استفدته من
اشارات الحكماء وتنبيهاتهم واستنبطت من امائات الفلاسفة
وتلويحاتهم مضيفا الى ذلك ما نحلت به والهمت لها ما
تائيدا من الله وملكوته فشرعت فيه اجابة لملتمسه واقامة لمقتبسه مجتهدا
في كشف الحجاب للمعاني جاهدا لتوضيح المقاصد لمباني حائدا عن طرقة الجحادين
الذين يجدمون ظواهر الالفاظ ولا يرومون بواطن المعاني ومن استفتيته
عقله من رقدة المغفلات وسنة التقليدات يهتدي بالتعمق في
هذا الكتاب الى طريق الرشاد ومنزل الصواب ويرى لطائف اعجاز
توجد في مطاوي الكتب الكبار ودقائق اسرار لا يشير اليها الحكماء في امهات
والمسئول ممن جلت سريرته عالم العدالة والانصاف والمامول من
بحسب الغريزة من الحول والاعتساف ان يصحح مواضع الخطأ والخلل ويصلح ما
تقصر ونزل بشريطة المهارة والفضل الفائق مع الاعتراف والتفحص
اللائق ولنبتدئ قبل ان نشرع في المقصود بتعريف الحكمة و
بيان قسامها مستعينين بواهب العقل ومفيض الجود فاعلم
ان الحكمة صناعة نظرية يستفاد بها الكيفية ما عليه الوجود في نفسه و

وما عليه الواجب من حيث اكتساب النظريات واقتناء الملكات

لتستكمل النفس وتصير عالما معقولا مضاهيا للعالم الموجود

فتستعد بذلك للسعادة القصوى وذلك بحسب الطاقة البشرية فهي

تنقسم على قسمين الاول هو الحكمة النظرية ومثاله علمنا بان العالم محدث

وان له صانعا قديما قادرا عالما وان السماء كرية وان النفس باقية

والثاني هو الحكمة العملية ومثاله العلم بانه كيف يمكن اكتساب

الملكات الفاضلة النفسانية وازالة الملكات الرذيلة النفسانية

وكيف يمكن ازالة المرض وتحصيل الصحة فكل واحد من هذين

الاول علم بشئ لا تاثير لنا البتة فيه بل المقصود من معرفته

نفس تلك المعرفة فقط والثاني علم بشئ يكون المطلوب من تحصيل

العلم به ادخاله في الوجود او منعه من الوجود والحكمة النظرية اشرف

من الحكمة العملية لان كل ما يعلم ليعمل كان العلم فيه وسيلة والعمل

مقصودا والوسيلة في كل شئ اخس من المقصود فالعلم بالاعمال

يكون ادون منزلة من تلك الاعمال ولا شك ان الاعمال ادون منزلة

من المعارف الالهية والجلالة بل البتة وذلك يدل على ان الحكمة العملية ادون منزلة

من الحكمة النظرية بكثير وايضا قال ما به تستكمل القوة النظرية
وهو الحكمة النظرية ينبغي ان يكون اشرف من ما به تستكمل القوة
العملية وهو الحكمة العملية لانها هي الجنبة العالية من النفس
ولذلك يلزم اولا في بدوها بخلاف الثانية فانها قد تزول عنها
بالكلية وهذه هي الجنبة الشاغلة منها والكلام الالهي ناظر بجميع
الانسانية في هاتين المرتبتين قال الله تعالى حكاية عن الخليل
صلوات الله على نبينا وعليه رب هب لي حكما والحقني بالصالحين
المراد من الحكم تكميل القوة النظرية والمراد من قوله والحقني
بالصالحين تكميل القوة العملية وقال الله تعالى خطابا لموسى نبينا
وعليه السلام فاستمع لما يوحى انني انا الله لا اله الا انا فاعبدني
قوله لا اله الا انا اشارة الى كمال القوة النظرية وقوله فاعبدني اشارة
الى كمال القوة العملية وانه تعالى حكاية عن عيسى على نبينا وعليه السلام
قال اني عبد الله اتاني الكتاب وجعلني نبيا وجعلني مباركا اينما
كنت كل ذلك اشارة الى كمال القوة النظرية ثم قال واوصاني بالصلوة
والزكوة ما دمت حيا وهو اشارة الى كمال القوة العملية وقال

وقال الله تعالى خطابًا مع الحبيب صلوات الله عليه وآله وسلم
فاعلم أنه لا إله إلا الله إشارة إلى كمال القوة النظرية واستغفر
لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات إشارة إلى كمال القوة العملية
وقوله تعالى آمنوا وعملوا الصالحات تتميم وقع إشارة إلى كمالها
القوتين فقد ظهر بنور الوحي وبنور الحكمة أن كمال الإنسان مخصوص في
العلم والعمل وبهما يحصل الإحاطة بالمعقولات والتجرد عن المحسوسات
ثم لما قسمت الأمور التي لا يتعلق بها عملنا وسموها العلوم النظرية
النظرية التي غايتها استكمال القوة النظرية من النفس بتحصيل العلم
والتصديق بما من شأنه أن يتعلق بكيفية عمل وكيفية مبدأ عمل من حيث
مبدأ عمل لحصول العقل بالفعل والتي لا يتعلق بها عملنا وسموها العلم
به الحكمة العملية التي غايتها استكمال القوة العملية بالأخلاق
القوة النظرية بالعلم التصوري والتصديق بما من شأنه أن يتعلق بكيفية عمل وكيفية
مبدأ عمل من حيث هو كذلك وسموا الحكمة النظرية ثلثة أقسامها ما يتعلق
غير مادية مستغنية القوام في نحو الوجود عن المادة كالإله الحق والعقول الفعالة والنفوس الفلكية
المادة كالإله الحق والعقول الفعالة والنفوس الفلكية

من قاسم الوجود وان ترك على صحة التجرد دخل موضوع الحساب
فيه فما يتم التقسيم المشهور فالاجود ان تقسيم العلوم الى ما موضوعه
نفس الوجود والى ما ليس موضوعه نفس الوجود فالاول العلم الاعلى والثاني
ليس موضوعه نفس الوجود اما ان يشترط في فرض وقوع صلوح مادة
مخصصة لاستعدادها الاول هو الطبيعي والثاني هو الرياضي وهي
طريقة حسنة لا يلزم منها دخول الحساب في الالهي وامّا الحكمة العلمية
التي موضوعها النفس الانسانية من حيث اتصافها بالاخلاق والملكات
فهي ايضا ثلثة اقسام لان التدابير البشرية والسياسات الاهلية اما
ان تخلو عن التخصص بشخص واحد او لا تخلو وهي الحكمة التي بها يكون للانسان
معيشة دينية فاضلة وحياة لاخروية كاملة وليسمى علم الاخلاق والتي
لا يختص بشخص واحد بل لا بد فيها من شركة يقتضيها الاجتماع فذلك اجتماع
اما ان يكون بحسب المنزل وبحسب المدينة فالاول ليسمى حكمة منزلية والثاني
حكمة مدنية ومن جعلها رباعية قسم القسم الثاني الى قسمين لان المدينة تنقسم الى ما يتعلق
بالملك والسلطنة والى ما يتعلق بالنبوة والشريعة وليسمى الاول علم السياسة
والثاني علم النواميس وقد وقع في الحكمة النظرية مثل هذا وهو اشتقاق فيه

أحد القسمين في الآخر عند من ثلث القسمة ولا فلاطون كتاب في
غاية الجودة والمطاقة فيما يتعلق بالشريعة والسلوك ويسمى بالنوميس
ولارسطو ايضا كتاب على طريقته ولكل منهما كتاب في سياسة الملك وقد
صنف المعلم الاول كتابا بالحسنا في تهذيب الاخلاق وصنف من المتاخرين
ابو علي بن مسكوية كتابا جيدا فيه سماه بكتاب الطهارة ولخصه
المحقق الطوسي فهذه هي اقسام الحكمة الاصلية والمحقق
ادخال المنطق في الحكمة وجعله من اقسام النظرية وتبعه الشيخ
الرئيس كيف ولو اختص موضوع الحكمة بالموجودات العينية
لخرج عنها العلم بتقاسيم الوجود من الامور العامة وما اجيب من ان
الامور العامة هناك ليست موضوعات بل محمولات تثبت للاعيان
فلا يخلو عن تكلف مستغرب عنه وكنا في جعلها مشتقات دفان
المبادي اذ لا فرق بين الموجود بما هو موجود والوجود والممكن
بما هو ممكن والامكان كما نص عليه الشيخ في الشفاء وهذا الكتاب
مرتب على امور ثلثة المنطق والطبعي والالهي تقدير الاول الكونه علما
آليا والثاني الثالث الكونه علما بما وراء المحسوسات وباب التعليم

كتاب الجسطي جل الغفلة عن هذا العلم الشريف الذي يطلع به
الانسان على دقائق صنعة بارئه الحي وطرائف حكمة خالقه العلي
والجهل نقص عظيم وآفة شديدة لطالب الحكمة والتشوق قد
تنازع قدماء الفلاسفة في ترجيح احد من الرياضي والطبيعي على الاخر في شرف
والفضل فكل قد مال الى طرف بحجج مذكورة في اسفارهم والحق
ان الحكم الجزم بفضيلة احدهما مطلقا على الاخر غير سديد بل كلاهما
افضل من وجه اما الطبيعي فلوجوه الاول انه يبحث عن مبدأ الحركة
والسكون وهو امر جوهري والرياضي يبحث عن الكم وعوارضه وهو
امر عرضي والجوهر اشرف من العرض والعرضي الثاني ان الطبيعي
الحالة في الاجسام لها التاثير والعلية والكمية ولواحقها معلولة تابعة
للقوى الجسمانية والمتبوع افضل من التابع والثالث ان الطبيعي في الاكثر يعطي
اللمي والرياضي يعطي الان ومعطي اللمي افضل والرابع هو ما ذكر من ان
الطبيعي موضوعه امور حقيقية واقعة في الاعيان والحسان
والرياضي اكثر هما مبني على التوهمات والامر المحقق لذاته وجوهره في نفسه اشرف
من الاوهام والخامس ان الطبيعي يشتمل على علم النفس وهو ام العلوم واصل

الفضائل النفس هي العادة المناسبة وهي العلم الصناعي
اشرف المباحث بعد اثبات الباري الاعلى وحدانيته الجاهل
بمعرفتها لا يستحق ان يقع عليه اسم الحكيم وان اتقن سائر
العلوم فالعلم المشتمل على معرفتها افضل من غيره واما الرياضي
فهو اشرف من الطبيعي بوجوه آخر منها انه اقرب الى الامور المجردة
عن المواد بالكلية فهو واسطة الى الالهي فهو افضل ومنها ان
الاحوال الوهمية والخيالية غير متناهية والقسمة هناك لا تقف عنده
فهو افضل مما هو محصور بين الحواصر ومنها ان الامور الرياضية اصفى
واتم والذ وانتم من الامور المدركة بالحس المشتركة ومنها قلة
التشويش والغلط في البراهين العددية الى هذه بخلاف الطبعي
بل الالهي ومن اجل ذلك قيل ادراك الالهي والطبعي من جهة
ما هو اشبه واحرى لا باليقين اما الاول فلكونه ما وراء
مدركات الحواس بالكلية واستعلائه عن احاطة خياله
واما الاخر فلتغير حال العنصر وخفاء حال المغشوة لغشية
الجسمانية على العقل لتسلط الحواس على ادراكها ولو ذهب الى

ولنقتصر وفاقا للذي سبقنا على شرح ما سوى المنطق من
الاجزاء من هذا الكتاب مستعينين بفيض الحق ومهم الصواب
القسم الثاني من الجملة التي هو احد اقسام الحكمة النظرية
وموضوعها الجسم الطبيعي من حيث اشتماله على قوة
التغير وعرفوه بانه جوهر يمكن فيه فرض ابعاد ثلثة متقاطعة
على زوايا قوائم وعنى الجوهر الذي صير وه جنسا ليس هو الموجود
بما هو موجود مقولا عنه الموضوع اذ لو كان هذا المعنى جنسا
لكان فصله المقسم مقوما لحقيقته ومقررا لماهيته من حيث
هي هي بيان ذلك ان الفصل المقسم لا يحتاج اليه الجنس في
تقومه من حيث هو هو لانه خاصة للجنس كما ان الجنس عرض
عام له بل في ان يوجد ويحصل بالفعل فانه كالعلة المفيدة
لوجود الجنس لا تقوم باعتبار بعض الملاحظات التفصيلية
التي للعقل فاذا كان ماهية الجنس هو الموجود بما هو موجود
مع قيد عدمي هو سلب الموضوع لكان فصله الذي
يحصل وجوده يقوم ماهيته اذ ماهية الوجود لا غير وايضا يلزم

يلزم من العدم امر مشترك من افراده هذا المعنى انقلاب الحقيقة

ولكانت افراد الجواهر كلها واجبة الوجود تعالى الله عن ذلك علوا
كبيرا ولا ايضا الشئ الموجود بالفعل هيولى لان الهيولى عقول
الحسية حيث احتيج في عدة حدث على الواجب تعالى الى تخصيص الشئ
بالممكن كما في الحواشي الفخرية ولكان كل من علم ان شيئا هو في
نفسه جوهر علم انه موجود ولما امكن تعقل شئ من الانواع الجواهر
فان العلم هو المكتسب من حصول شئ مجردة عن مادته فصورة الجوهر
جوهر كان حصولا لاعراض اعراض بناء على انحفاظ الماهيات في الخارج
الوجودات وماهية الجوهر ليست في العقل بالصفة المذكورة
بل هي موجودة فيه لكن عرضا فاذن معنى الجوهر الذي يصلح للجنسية
هو ما يعبر عنه بانه الشئ ذو الماهية اذا اصادت ماهيته موجودة بالفعل في
الخارج كان وجودها الخارجي لا في موضوع وهذا المعنى ثابت له سواء وجد
في العقل او في الاعيان وليس اذا كان في العقل فقد بطل ان يكون ماهيته
في الاعيان ليست في موضوع بل المعقول من الجوهر جوهر لانه لا في موضوع بالمعنى
المذكور اي ماهيته اذا وجدت في الخارج يكون لا في موضوع كما يقتضيه لذاته في الكف

لا يقتضي عدم جذبه للحديد بالفعل في كونه جذا للحديد اذ الصلابة
الحديدية ففي قوته جذب الحديد سواء وجد في الكف او في خارج
الكف وحمل الجوهر بهذا المعنى على الانواع التي تتدرج تحته يكون نعتا
لذواتها لا لماهيتها كما هو شان الذاتيات من انها لا تعقل وما حمل كو
موجودة بالفعل الذي هو جزء من كونها موجودة بالفعل لا في
موضوع عليها فلا محالة يكون بسبب لان حقائقها امكانية لا يكون
موجودة الا بسبب كيف واذا لم يمكن حمل الموجود بالفعل على ما تحته
من الاجناس العوالي التي هي المعقولات العشر الا بسبب لا يحمل
الجنس الذي لا يعلل فلم يصير باضافة معنى سببي اليه جنسا
والا صار باضافة معنى اليه وهو قولنا في الموضوع جنسا
للاعراض بل هذا اولى وهو خلاف ما تقرر في مدارك الحكماء وقد علمت ذكرنا
ان مفهوم العرض اعم من مقولة الجوهر باعتبار الوجود الذهني لان
الجوهر الذهني يصدق عليه انه موجود بالفعل في موضوع ويصدق
عليه ان وجوده العيني لا يكون في موضوع فهو جوهر بحسب ماهيته وعرض
باعتبار وجوده في الذهن ولا منافاة بينهما انما المنافاة بين مقولات العرض

وكذا بينها وبين مقولة الجوهر فى صدقها بالذات على شئ و
مفهوم العرض انما يعرض لجميع المقولات فى الذهن وليس منها فى
الخارج واما ما اورد من انه على تقدير كون الصورة العقلية جوهرا
وعرضا يلزم كونها جوهرا وكيفا فيندرج تحت مقولتين لصدقها عليه
باعتبارين فى اقتضاء القسمة والنسبة عليها فمندفع بانه ان اريد بالكيف ما هيته
حقا ان تكون فى حقيقتها بحيث لو وجدت فى الاعيان كانت فى موضوع
وغير مقتضية للقسمة والنسبة فهو هذا المعنى جنس من عوالى
الاجناس كما ان الجوهر بالمعنى المحقق له جنس عال فهما باعتبارين هذين المعنيين
جنسان متباينان لا يصدقان على شئ فى شئ من الظروف وهكذا
قياسا فى المقولات وان اريد منه عرض لا يكون بالفعل مقتضيا
للقسمة والنسبة فهو بهذا المعنى عرض عام لمقولة الكيف ولغيرها
فى الذهن على نحو ما مر فى معنى العرض فلا نمانع بهذا الاعتبار بينه
وبين الجوهر ولا يلزم اندراج الصورة العقلية تحت مقولتين بهذا تبصر
كلامهم على وجه يطابق مرامهم واعلم ان ليس معنى قولهم ان كليات الجواهر
جواهر ان الكلى من الجواهر الذى فى الذهن وله محل مستغن عنه

هو الذهن فانه قد تزول عنه صور الجواهر وتعود اليه كما كان
بحيث توجد تارة فى الخارج لا فى موضوع وتارة فى الذهن فى
موضوع كالمغناطيس الذى هو فى الكف فانه بحيث يجذب
الحديد تارة كما اذا كان فى خارج الكف ولا يجذب اخرى كما اذا كان
فيه فانه مغالطة من باب تضييع الحيثيات والاعتبارات
واخذ الكلى مكان الخارجى فان الكلى الذى انه فى العقل
يستحيل وقوعها فى الاعيان واستغناؤها عن موضوع
والمغناطيس الذى فى الكف يجوز عليه الخروج منه
والجذب للحديد بل المراد بالكلى الكلى الطبعى اى الماهية
بلا شرط والمعقول من الجوهر وان كان عرضا بحسب
خصوص وجوده الذهنى وكونه كليا لكنه جوهر بحسب ماهيته فان
ماهيته ماهية شأنها ان تكون موجودة فى الاعيان لا فى موضوع
اى انها معقولة عن امر من شرط وجوده فى الاعيان ان لا يكون
هو فى موضوع والتمثيل بالمغناطيس انما يكون باعتبار ان
ماهيته تنصف بجذب الحديد مع قطع النظر عن نحو وجودها فاذا

فاذا وجد مقارنا لكف الانسان مثلا لم يجذب الحديد ووجد مقارنا
لجسمه حديدا فجذبه لا يلزم ان يقال انه مختلف الحقيقة في الكف
وفي الحديد بل هو في كل منهما بصفة واحدة وهو انه حجر
من شانه جذب الحديد فان قلت قد صرح الشيخ في الهيات
الشفا بان فصول الجواهر لا يجب ان تكون جواهر بحسب ما عليها
وان صدق عليها الجواهر صدق اللوازم التي لا تدخل في ماهية
الملزومات حتى لا يلزم ان يكون لكل فصل فصل الى ما لا نهاية قلت اذا
تتدرج تحت مقولة الجوهر فلا بد من اندراجها تحت شيء من نوعي
المقولات التسع العرضية مع عدم صدق مفهوم العرض عليها وهذا
ينافي قولهم مفهوم العرض عرض عام للمقولات التسع في الخارج
قلت لا يلزم من عدم اندراج فصول الانواع الجوهرية تحت مقولة
الجوهر لذاتها اندراجها تحت مقولة اخرى حتى يصدق
عليها مفهوم العرض اذ لا مانع من عدم وقوع حقيقة بسيطة
لا جنس لها ولا فصل تحت شيء من المقولات لذاتها كما صرح
به الشيخ في مقولة الكيف من الشفاء هذا والموضوع لكل شيء ما يلي الشيء

محصّل كلام المحصلين من المشائين هو الذي اذا قيس الى الخلاء

الشيء لا يكون متقوما به اي من حيث ماهيته فالهيولى

بالقياس الى الصورة الجسمية الشخصية لو لم تكن موضوعا بل مادة

لاحتياجها في تقومها الى الصورة من حيث ماهيتها وان تكون موضوعا بالقياس

الى الجسم التعليمي وسائر الاعراض القائمة بها لعدم تقومها بها

مطلقا والمراد من الامكان في تعريف الجسم الامكان بحسب نفس الامر

قريبا وقيد الفرض لادخال الفلك وهو ما يفتي عن قبول الابعاد

الاخر بما لا يتحقق بالفعل وقتا ما وليس المراد منه الفرض المقدر

الذي يختل طرده بالجواهر المجردة بل المراد التجويز العقلي الذي لا يستحيل

الرباضيات وقال الامام الرازي المراد من الامكان المعتبر في تعريف

هو الامكان العام لا الاستعدادي لئلا يخرج ما يكون الابعاد

حاصلة فيه على طريق الوجوب كما في الافلاك المتحركة وما يكون

حاصلة لا على طريق الوجوب كما في الاجسام المضلعة وقال

ان الكرة المتحركة يتحقق فيها قطر بالفعل انتهى اقول الحق

المتبع ان الجسم بما هو جسم لما لم يكن من شرطه ان

ان یحرس لا یجب ان یتحقق فیہ سطح او سطوح بل لا یجب ذلک فی
من حیث التناہی و حقیقۃ التناہی لیست بعینہا فی حقیقۃ ذات
الجسم حقیقتہ و لا یحتاج الجسم فی ان یکون جسما الا ان یکون متناہیا
بل الحکم علیہ بذلک بضرب من البرہان فی حتمیۃ الکرۃ کما صرح بہ
الشیخ فی الشفاء لیست بواسطۃ المحور او خط آخر و کذا فی المکعب
لیست بواسطۃ الابعاد السطحیۃ و الخطیۃ لانہا متاخرۃ عن
ماہیۃ الجسم و جوہرہ بل الجسم فی مرتبۃ ماہیتہ صالح لان یتنزع
منہ ابعاد ثلثۃ مع قطع النظر عن ان یکون متحرکا او ساکنا متناہیا
او غیر متناہ فالابعاد المعتبرۃ فی الرسم او المنتزعۃ فی الحد ہی
المتقاطعۃ المفروضۃ فی نفس الجسم لا الابعاد السطحیۃ الاطرافیۃ
التی تکون فی المکعبات و امثالہا کیف و لو کان کذلک لصدق
التعریف علی کل سطحین مثلا متوازیین علی خط واحد من سطوح
المکعب لا یقال یخرج مثلہما من قید الجوہر لانا نقول فعلی ہذا
جواب لمنع صدق التعریف علی السطحین المذکورین بتقدیر الجوہریۃ
یکفی ان یوخذ فی التعریف بعد ما قد ذکر الابعاد المتقاطعۃ علی
الوجہ المذکور اما احترازا عما ذہب الیہ بعض المعتزلۃ من

بل مطلق الاتصاف وهذا المعنى قد يجامع الفعلية بل
الوجوب والقبول بالمعنى الاول لا يجامع الفعلية وهو
من خصائص الهيولى لا المعنى الثاني وتوهم الابعاد وفرضها
في الجسم لا تقوم على الهيولى بل حدث الابعاد في الخارج تتوقف على وجود
هاكما استعلم والمعتبر في تحديد الجسم هو ذلك لا هذا وبهذا
التحقيق ايضا علم ان جسمية الملعب ليست بواسطة الابعاد
الحاصلة فيه في الخارج ولعترض ايضا بان الامكان والقابلية
اوصاف لا تثبت لها في الخارج والتعريف بالامور العلمية
ان جاز فانما يجوز في الماهيات البسيطة التي لا جنس لها ولا
فصل والجسم ليس كذلك لوقوعه تحت جنس الجوهر فله فصل
ايضا ولتركبه من الهيولى والصورة والجواب انهم كثيرا ما يعبرون
في الحدود عن الفصول بلوازمها كقول المعلم الاول في حد المتصل
انه الذي يمكن ان يفرض فيه اجزاء تتلاقى على الحد والمشترك
وفي حد الرطب انه القابل للاشكال السهولة وكقولهم في حد النفس
للملك للكليات وحد الهيولى الجوهر المستعد فقد عبروا بهذه الامور العقلية

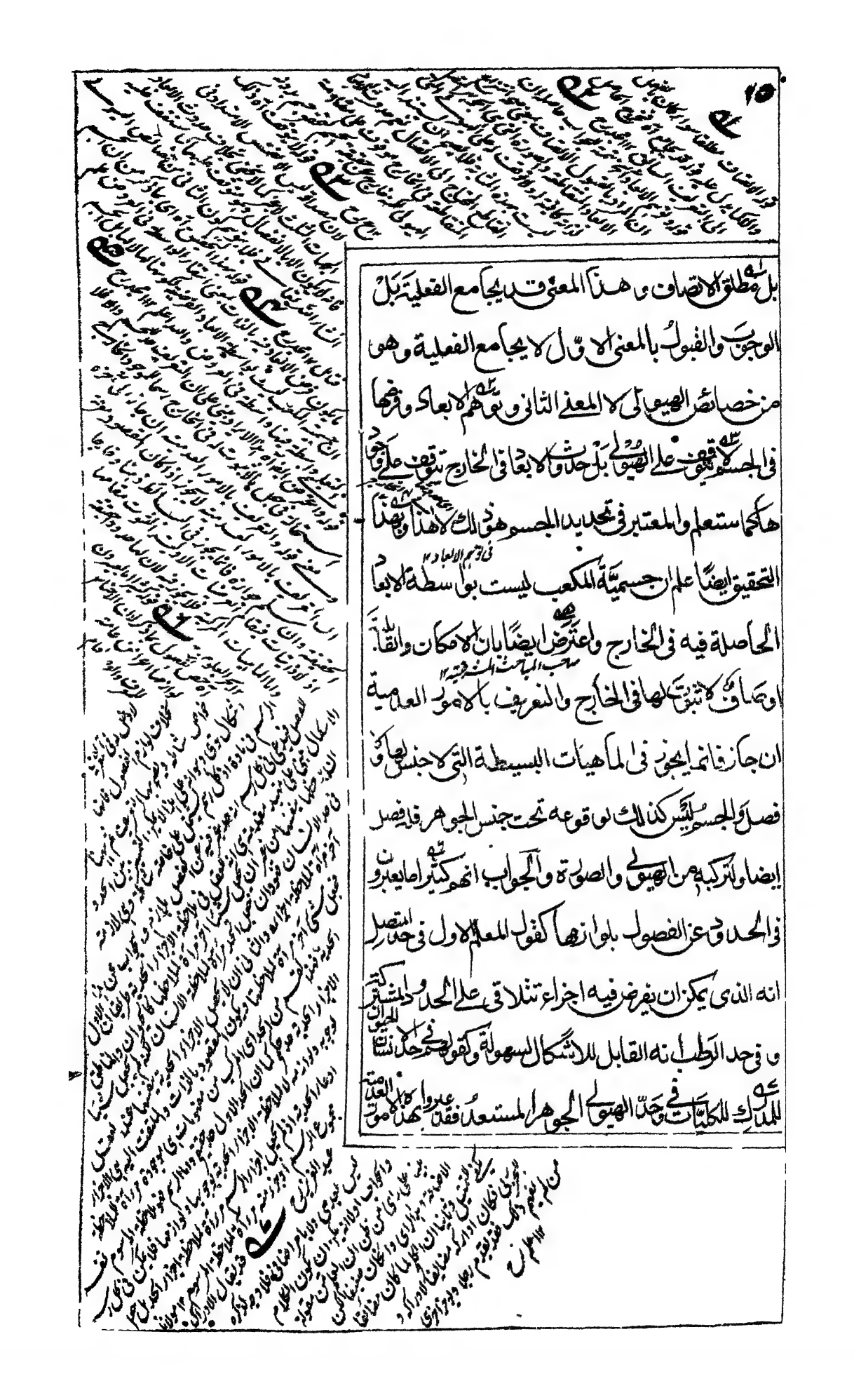

اولا اضافية عن مبادیها التی هی الفصول الحقیقیة فلیکن القبول
او الصحة او الامکان المذکور فی تحدید الجسم ایضا من هذا
القبیل وهو مرتب علی ثلثة فنون لانحصار الجسم الطبیعی فی الفلکی
والعنصری فالبحث عنه اما علی وجه یعم بقسمیه او یخص
بواحد منهما والاحوال العامة انسب بالتقدیم لکونها مبادی
للاحوال الخاصة ولانها اعرف عند العقل لعمومها وموضوع
الفن الثانی اقدم طبعا واکرم من موضوع الفن الثالث علی رغمهم
وتقدیم البحث عن احوال ما هو مقدم طبعا وشرفا اولی من خلافه
الفن الاول فیما یعم الاجسام الطبیعیة ویقال له السماع الطبیعی
وسمع الکیان لکونه اول ما یسمع فی الطبیعیات ولاحظ سماعها
فی سائرها وهو مشتمل علی عشرة فصول

فصل فی ابطال الجزء الذی لا یتجزی

الجسم اما مفرد او یتالف من اجسام
او مرکب یتالف من اجسام متشابهة کالبسیط او مختلفة کالحیوان
والجسم المفرد قابل للانقسام اتفاقا وهو اما بالفعل او بالقوة
وکل منهما اما متناه او غیر متناه فهذه اربعة شقوق والی کل واحد

واحد منها ذهب ذاهب وذهب المصنف وفاقا للجمهور
الحكماء الى اتصال الجسم وقبوله للانقسامات الغير المتناهية
فاراد ابطال الشقوق الباقية وهو انما يتاتى بابطال وجود ما
لا يتجزى اصلا من ذوات الاوضاع بالاستقلال الذي يبقى اليه
الجوهر الفرد كما صدر الفصل به وفي التعبير عنه بالجزء اللا يتجزى
ايماء الى ان المقصود في هذا الفصل نفي تركب الجسم عنه لا
ابطاله في نفسه كما هو في الحواشي الفخرية ولما كانت مسئلة
ابطال الجزء من مبادي مباحث الهيولى والصورة والملازم بينهما
من العلم الاعلى التي ذكرها المصنف لتحقيق ماهية الجسم الذي
هو موضوع العلم الطبعي وجب ايرادها في صدر هذا
الفن واما انها من اي علم يكون ففيه صعوبة ومن جعلها
من الطبعي اولها بان الجسم جوهر ذو وضع قابل للانقسامات
الغير المتناهية فان بطلان الجزء في قوة قبول الجسم انقساما
لا الى نهاية لئلا يلزم عليه ان موضوع المسئلة يجب ان يكون
اما عين موضوع العلم او نوعا منه او عرضا ذاتيا له او

الجزء بالوضع الاشارة الحسية وبذا القيد الاخير في

نوعا منه كما بيّن في المنطق وموضوع هذه المسئلة ليس
كذلك وان الحكمة باحثة عن احوال الموجودات في
نفس الامر والجوهر الفرد بخلاف ذلك وان البحث عن نحو
وجود الاشياء او عدمها انما يختص بالعلم الاعلى دون غيره
من العلوم الجزئية ولكن يرد عليه شئ آخر وهو ان اتصال
الماكان مبدأ لفصل الجسم الطبعي على ما ذهب اليه المحققون
وهو ليس واقعا لانقسام لا الى نهاية وموضوع العلم
وما يبحث عنه يجب ان يكون من مسلمات ذلك العلم المفروغ
عنها فيه فعلى هذا قولنا الجسم يقبل الانقسام الغير المتناهي لا
يكون من مسائل الفن الطبعي بل انما يكون من مباحث العلم الاعلى
فمسئلة الجزء على اي تقدير يجب ان تذكر في اوائل الطبعيات
على سبيل المبدئية لا على انها من المطالب فيها اللهم الا ما
يستدل به على اتصال الجسم بالبيانات الطبعية من جهة
حركاته وقواه وافعاله وقد اورد المصنف على ابطال كون
الجسم من الاجزاء التي لا تتجزى دليلين احدهما قوله لانا لو فرضنا جزأين جوهريين

فلا يخلو اما ان يكون الوسط مانعا من تلاقي الطرفين او لا
يكون لا سبيل الى الثاني لانه لو لم يكن مانعا لكانت الاجزاء متداخلة
والمتداخل وهو اتحاد الجوهرين كلا او بعضا في الوضع والاشارة
محال والا لجاز وقوع اجزاء العالم في حجم خردلة ونداخل الوسط
في احد الطرفين اما بالتمام او لا بالتمام فعلى الثاني ينقسم بما
به لا ينقسم احدهما او كلاهما وعلى الاول يلزم ان لا يفيد التأليف حجما ايضا فلا
يكون وسطا وطرفا وقد فرضنا الوسط والطرف هذا خلف
وبعد بتجنب صباح راست اذ بهر بهر ٣٢

فثبت كونه مانعا من تلاقيهما فما به يلاقي الوسط احد الطرفين
غير ما به يلاقي الطرف الآخر فينقسم واعترض هاهنا بان ما به الملاقاة
هو الطرف الخارج منه فيلزم التعدد في اطرافه لانه في ذاته فلا يلزم من انقسام
واجيب بان ما حل فيه احد الطرفين غير ما حل فيه الطرف الآخر
الا لكانت الاشارة الى احدهما عين الاشارة الى الآخر وهو محال
بالضرورة فلا بد من ان نفرض في ذاته شيء غير شيء فيكون منقسما
ولو هما ورد هذا بوجهين الاول انه ان اريد ان المحلين متغايران
بالذات تغايرا في الخارج او في الوهم فذلك باطل اما اولا فلان

واما الثانی فلانه یستلزم ان یکون حلول الاطراف فی محالها
حلولا سریانیا کما لا یخفی وان اریدانهما متغایران والا بالاعتبار
فلا تسلم استلزامه ان یفرض فیه شیء دون شیء ولم لا یجوز
ان یکون الاعتبار الذی یتعدد بسببه المحل عند العقل امرا غیر
مستلزم للامتداد اصلا لیفرض فیه شیء دون شیء والثانی
ان بعضه لیس اولی بان یکون موضوعا لاحد الطرفین من کله
کیف والحلول السریانی اذا لم یجز فی ممتد لم یجز فی جزئه لان
جزاءه ایضا ممتد فلا یکون بعض من المحل مختصا بمحلیة احد الطرفین
وبعض آخر بمحلیة الطرف الآخر واذا کان حال الممتد کذلک
من عدم الامتیاز فحال ما فرض غیر ممتد بالطریق الاولی
فالاولی فی الجواب ان یقال مغایرة الطرفین فی الاشارة
مستلزمة لجواز فرض شیء دون شیء بدیهة والمغایرة کما
والثانی من الدلیلین فلو تم لدل علی عدم انقسام الجزء
فاما ان یلاقی واحدا منهما فقط او مجموعهما بالاسر ومن
کل واحد منهما شیأ والاول محال والا لم یکن علی الملتقی فتعین

فتعين احد القسمين لا محيرين فيلزم الانقسام وفي الحواشي
الفخرية ان الاحتمالات ههنا ترتقي الى عشرة اشار بعض
الشراح الى بعضها وترك البواقي فعليك باستنباط الجميع
او بالمراجعة اليها ان اشتهيت واعلم ان لاصحاب الصم حجاجا
قوية على بيانه سوى ما ذكره المصنف لانه احتمل منها حجتين
خفيفة المؤنة حيث لا يبتنى شيء منهما على اثبات الدائرة والمثلث
امثالهما ولا على حركة المجرا وشيء آخر مما سنذكر بعضها منها شيئا
لاذهان الناظرين وتحريكا لخواطر المتفكرين خصوصا ما يبتنى منها على
الاصول الهندسية فالاولى انا اذا فرضنا مثلثا قائم الزاوية وفرضنا كل
واحد من الضلعين المحيطين بها عشرة من الاجزاء كان الوتر جذرا ما ئتين
بسكل العروس من ان كل مثلث قائم الزاوية فان مربع وتره
القائمة مساو لمربعي ضلعيها وليس للمائتين جذر صحيح والكسير حيث
القسمة بل التحقيق ان ليس للكسر مجردا او مركبا مربع صحيح اصلا فلا
يكون للعدد الاصم الجذر في الواقع فيلزم على اصل الخصم ان
لا يوجد لمثل تلك القاعدة قدر في الواقع وبرهان ذلك انه

لا بد من ان
يزاد ههنا
لفظ الصحيح
ليتناول العدد
الاصم والا
فلا يجري
البرهان
الذي ذكره
ان ربع ١٢
على حده

قوله ذلك
اشارة الى
قوله ان
ليس للكسر
مجردا وتركبا
مربع صحيح
اصلا ١٢
على حده

يستفاد من رابع ثانية الاصول ان مربع كل عدد يساوي مربعي قسميه وضعف ضرب احد القسمين في الآخر اذا تمهد هذا فنقول اذا فرضنا ثلثة وكسرا مثلا فمربع الثلثة عدد صحيح ومربع ذلك الكسر يكون اقل منه البتة لان ما حصل من ضرب الكسر في الكسر كان اقل من كل منهما ثم اذا ضرب الستة في الكسر حصل كسور ستة من نوع كسر الاصل فاذا جمعناها هذه الكسور الستة مع مربع الكسر الاول امتنع ان يحصل منها عدد صحيح كما لا يخفى وعلى هذا القياس كل عدد ذي كسر والبيان في مجرد الكسر واضح فان قيل الحجة تبتني على امكان وجود المثلث القائم الزاوية واثبتوا الجزم ينكرون بل يقولون ان البصر يخطئ في امر الدائرة والمثلث ونظائرهما من الاشكال وانما هي اشكال مقدرة بحسب الواقع كما نقل عنهم قلت هم مع ذلك لا ينكرون المربع القائم الزوايا المتساوي الاضلاع على ما ذكره الشيخ في طبيعيات الشفاء من مذهبهم فنقول ذلك المربع ينقسم بقطره

بقطره الى مثلثين قائمي الزاويتين فلزمهم الاعتراف بان المثلث
القائم الزاوية ولا يمكنهم دفعه والثانية ان مربع قطر المربع
بحكم العروس ضعف مربع ضلعه فيكون للقطر الى الضلع نسبة
اذا ثنيت بالتكرير صارت ضعفا لما تبين في الاصول من ان نسبة
المربع الى المربع نسبة الجذر الى الجذر مثنا بالتكرير ولما لم يكن بين
الواحد والاثنين عدد لم يتوجد له اصلا نسبة يكون مثلثم
هو الضعف فيكون نسبة قطر المربع الى ضلعه من النسب التي
تختص بالمقادير دون الاعداد وهي ما يتحقق بين مقدارين
لا يوجد لهما عاد مشترك اي امر يفنيهما باسقاط عنهما مرارا
بعد اخر ولا يتصور ذلك في الاعداد حيث ينتهي الى الواحد العاد
للجميع فتحقق النسبة الصمية في الاجسام دليل على النقصان
والثالثة ان اوقعنا خطا مستقيما كالوتر على زاوية قائمة
يكون كل واحد من ضلعيها خمسة اجزاء كان الوتر جذر
خمسين بحكم العروس واذا جررنا طرفا الوتر من احد الجانبين
جزءا واحدا فوجب ان يتحرك الطرف الاخر اقل من واحد اذ لو كان واحدا

احد الضلعين ستة والاخران اربعة فيصير الوتر جذر اثنين وخمسين مع كونه بالحقيقة جذر خمسين فثبت الانقسام والتربيع ان احد ضلعي القائمة اذا كان ثلثة والآخر اثنين كان الوتر اكثر من الثلثة بشكل العروس واقل من الاربعة بشكل الحمار والخامستان اقلد سربرهن في عاشر اولى الاصول ان كل خط يمكن تنصيفه فلو ترك الخط من اجزاء ويرعد الوم انقسامه الوسطاني والسداسية بين ثانية كتاب اقليدس انه يمكن ان يقسم كل خط بحيث يكون ضرب مجموع في احد قسميه كمربع القسم الآخر فلو فرض تركب الخط من ثلثة اجزاء وقسم على الصحة كان احد قسميه الآخر واحدا والحاصل من ضرب الكل في الواحدة ثلثة ومربع اثنين واربعة فوجب ان يكون قسمته على الصحة قال العلامة النفتازاني في شرح المقاصد ان برهانها بعض هذه الاشكال المحلل بينة اقليدس مما يبتني على رسم المثلث المتساوي الاضلاع المتوقف على رسم الدائرة لكن لا سبيل الى اثبات الدائرة على القائلين بالخرء لان طريقه ان يخيل خط مستقيم حتى يثبت احد طرفيه ويدار حول طرفه الثابت الى ان يعود

الى موضعه الاول فيحصل سطح محيط به خط مستدير حاصل
من حركة الطرف المتحرك الذي في باطنه نقطة هي الطرف الثابت
وجميع الخطوط الخارجة من تلك النقطة الى ذلك الخط متساوية
لكون كل منها بقدر ذلك الخط الذي اديرَ ولا نعني بالدائرة
الا ذلك السطح او ذلك الخط وهذا البيان لا ينهض
حجة على مشتبه الجزء اذ ما ذكر محض تقرير لا يفيد امكان
المفروض فضلا عن تحققه ولو سلم فانما يصح لو لم يكن
والسطح من اجزاء لا تتجزى اذ مع ذلك تمتنع الحركة على
الوجه الموصوف لتداخلها الى الملتحم وعلى هذا القياس اثبات الكرة
انتهى قلنا نعم اثبات الدائرة والكرة واشكالهما بطريق الحركة
انما يتبنى على اصل الاتصال كما نص عليه الشيخ الرئيس وغيره
وما يعتمد عليه في العرف من امر المقدار لا يثبت الا الدائرة
العرفية
ولكن لا ينحصر طريق اثباتها في الحركة بل للقدماء طريقان آخران
لا يتوقف شيء منهما على نفي الجزء فان الشيخ في الشفاء والنجاة
بعد ان اثبت الكرة او لا بطريق تمثيلي مبناه على اثبات الطبيعة

للاجسام وان مقتضاها في البسائط من الاشكال البسائط الاستدارة
لتشابهها بل الكروية على الخصوص لان شأن ما لا زاوية له من
الاشكال البيضية والمقرلحية ان يكون فيها اختلاف في امتداد
عن المركز وتقدّ في الطول في العرض فالطبيعة البسيطة
لا توجب اختلافا ثم اثبت وجود الدائرة بسبب قطع يحدث
ويتوهم في الكرة قال واصحاب الجزء يلزمهم ايضا وجود دائرة
فانه اذا فرض الشكل المرئي مستديرا مضرسا كان موضع منه
اخفض من موضع حتى اذا اطبق طرف خط مستقيم على نقطة تقرض
وسطا وعلى نقطة في المحيط انسوى عليه موضع كان اطول ثم اذا
اطبق على الجزء المركزي وعلى الجزء الذي يخفض من المحيط كان
اقصر امكن ان يتمم قصر بجزء واحد او اجزاء فان كان زيادة الجزء
لا تسويه بل تزيد عليه فهو ينقص عنه باقل من جزء وان كان
لا يتصل به يبقى فرجة قليلة فليدبر في الفرجة هذا التدبير بعينه
فاذا ذهب الانفراج الى غير النهاية ففي الفرجة انقصال بلا نهاية
وهف على مذهبهم انتهى كلامه ولاصحاب الاتصال في ابطال رأي

رای من ذهب الی تناهی الاجزاء براهین اخری کثیرة من جهة تر
المربعات حیث یلزم مساواة الاقطار للاضلاع لان المربع المرکب
من خطوط اربعة ذات اجزاء کذلک یکون قطره اربعة
اجزاء فان تلاقت کان القطر مثل الضلع وان وسع الجزء
فساواهما وهو محال والا قل فانقسم من جهة الحرکات
کما احتجوا بحرکة جزئین احدهما فوق احد طرفی
اربعة اجزاء والاخر تحت طرفه الاخر او کلاهما فوق طرفی
ثلثة اجزاء فانهما یلتقیان علی مقطع فانقسم الجمیع من جهة
المسامتة والمحاذاة کقولهم انه من المعلوم ان للشمس حرکة بواسطة
ذی الظل مع الحد المشترک بین الظل والضوء وحرکة الظل اقل
من حرکة الشمس فاذا تحرکت جزءا تحرک اقل والا لکان مسامتا
الشمس دائرة مساویة لمدارها علی جسم صغیر وقولهم انه لو
فرض سطح من اجزاء لا تتجزی لکان الذی یحاذیها نقطة غیر
الوجه الاخر الذی لا یزاله فان الواحد لا یکون مرئیا وغیر مرئی فی حالة
واحدة ولکانت الشمس اذا حاذت احدی وجهیه استنار بحاذاتها

دون الوجه الآخر ومبنى خيال المقابلين بالجواهر الفردة على ان
الجسم لو تشاه القسمة فيه فيتشاه في الجسم الاصغر كالخردلة
والاكبر كالجبل في المقدار لاستوائهما في عدم نهاية
القسمة ويلزم ان يكون مقدار كل منهما غير متناهٍ ضرورة
ان مجموع المقادير الغير المتناهية غير متناهٍ ولم يعلموا ان
الجسم المفرد لا جزء له بالفعل بل بالقوة وعند التهيؤ بالقوة
يمكن فيه التفاوت كالمئات والالوف الغير المتناهية وبينهما
من التفاوتات ما لا يخفى والحاصل ان ليس لاحدهما اقسام ما لم
يقسما واذا قسما فاوى كل منهما صاحبه في العدد فكل
واحد من الاقسام التي للخردلة اصغر والتي للجبل اعظم وهكذا
لا الى النهاية واما ما قال بعض المحققين في هذا المقام
من ان المقادير الغير المتناهية اذا كانت متساوية او متزايدة
كان مجموعهما غير متناهٍ بالضرورة واما اذا كانت متناقصة فلا
لا ترى ان انصاف الذراع المتداخلة الغير المتناهية بمعنى نصفه
ونصف نصفه وهكذا لو فرضت موجودة لم يحصل

يحصل منها الا الذراع والجسم انما يقبل الانقسام الى اجزاء
غير متناهية متناقصة فمدفوع بما قيل من انه اذا كان هناك
اقسام غير متناهية بالفعل فاذا انضم بعض متناه منها الى
بعض متناه آخر يزيد مقدار المجموع على مقدار احدهما
فهكذا اذا انضم بعض مرات غير متناهية يحصل
المقدار الغير المتناهي قطعا واما ان انصاف الذراع المتداخلة
الغير المتناهية لم يحصل منها الا الذراع فصحيح لو كانت تلك
الانصاف بالقوة على ان المقادير اذا كانت متناقصة من جانب
يكون متزايدة من الجانب الآخر فيكون المجموع غير متناه مع ان
تلك الاجزاء مما يبطله برهان التطبيق والمضايف وغيرهما
لكونها مترتبة على ما صوروه واضعف الدلائل على ابطال الجزء
ما يبتنى على اشكال غير المربع والمثلث القائم الزوايا مما ينكره
المتكلمون فان وجوها في قوة اتصال الجسم كبعض الوجوه التي
ذكرها المحقق الخفري في شرحه لهذا الكتاب من فرض مثلث
متساوي الساقين الذي عدد اجزاء قاعدته اقل من اجزاء

كل من ساقيه وان الانفراج بين الساقين يتصاغر الى ان يصير
بقدر جزء واحد وبعده يصير اصغر وكما في الحواشي الفخرية
من انه لو تركب الجسم مما لا ينقسم لزم ان يكون قطر
فلك الافلاك مقدار ثلثة اجزاء لا تجزى بيان اللزوم ان
نفرض ثلثة خطوط متماسة يكون كل منهما مركبا من الجواهر
الفردة يكون الوسطاني قطرا للمحدد واحد جانبيه خط آب
والآخر جـ فاذا وصلنا بين نقطتي آ بخط آ لكان مارا بالمركز ومماسا
بالمحيط من الجانبين مع انه مار بثلاث خطوط متصلات فيكون
مركبا من ثلثة اجزاء وهو المطلوب قال السيد المحشي اصل هذا الوجه
ماخوذ من كلام الشيخ في عيون الحكمة والهيات الشفاء
حيث استدل على بطلان التركيب بانه لو تركب الجسم عنه لزم
ان يكون قطر المربع والمستطيل مثلا مساويا لضلعه وانه محال ثم
نقل منها وجها آخر على نفي الجزء والعجب ان مبحث الجزء غير
مذكور في الهيات الشفاء راسا فضلا عن ذلك الدليل وغيره
وما يظهر من مراجعة كتب الشيخ كطبيعيات الشفاء وغيرها ليس الا

الا انه لو فرضنا سطحا متالفا من اربعة خطوط جوهرية
كل منها يتركب من اربعة اجزاء ليلزم مساواة القطر للضلع بمثل
ما ذكرنا فانه على اصل اثبات الجزء وتماس الخطوط الجوهرية
لا يمكن وقوع خط جوهري قطر المربع سطحا الا اذا كانت
الاضلاع والقطر متساوية الاجزاء عددا واعلم ان النظام من
المعتزلة وافق الحكماء في قبول الجسم للانقسامات الغير المتناهية
الا انه لا يفرق بين القوة والفعل فياخذ تلك الانقسامات بالفعل
فيلزم عليه ان ينقسم الجسم الى ما لا ينقسم صلا وقد يستدل على
ابطال مذهبه او لا بالنقض لو حوى الجسم المتالف من اجزاء متناهية
ولو في ضمن جسم اخر لكثرة الاقل او الواحد فيها موجودا فاذا اخذ
منها آحادا متناهية امكن ان يتركب فيحصل منها جسم لانها
اجزاء مقدارية متباينة في الوضع ثم يعمم على تناهي الاجزاء في
جميع الاجسام بنسبة اجزاء ذلك الجسم الى اجزاء سائر الاجسام
وجمعها اذ بحسب ازدياد الاجزاء يزداد الجم فنسبة الجم كنسبة الاجزاء
الى الاجزاء ولما كانت الاجسام متناهية كما سيجيء ولو لم يكن اجزاء كل جسم

متناهية لزم ان تكون نسبة المتناهي الى المتناهي كنسبة المتناهي
الى غير المتناهي وهو ممتنع واعترض عليه بان ازدياد الجسم بحسب ازدياد
النظم والتاليف لا يوجب كليا ان تكون نسبة المؤلف الى المؤلف
كنسبة الاحاد الى الاحاد اذ يجوز ان يكون ازدياد الجسم بحسب ازدياد
الاجزاء مع كون النسبتين مختلفتين الا ترى ان ازدياد الزاوية
على الزاوية في المثلث بحسب ازدياد الوتر على الوتر مع ان النسبة
ليست محفوظة فان نسبة الزاوية الحادة في المثلث المتساوي الساقين
القائمة الزاوية الى الزاوية القائمة بالنصفية وليست نسبة
وترها الى وتر القائمة كذلك بالشكل الجسمي بل يجوز ان يكون نسبة
الجسمين من النسب البصمية التي توجد في المقادير دون الاعداد
فلا يوجد مثلها في الاحاد لان نسبتها عددية قطعا واجيب عن الاول بان
مجرد ازدياد الزاوية في الانفراج لا يوجب ازدياد الوتر كما لا يخفى
بل ذلك مع تعاظم الخطين المحيطين بها على نسبة ازدياده و
عند هذين الامرين فازدياد الوتر يكون على النسبة المذكورة وهذا
وان كان مخالفا على السنة لان الغرض التنبيه على قسام ما هو المعتبر

وعن الثاني بانه لما كان الجسم عنده مركبا من الاجزاء التي لا
يتجزى فقد وجد لهما عادّ مشترك هو الجزء الواحد فيكون
النسبة بينهما عددية فلا تكون صمّاء فان التفرقة بين الاعداد و
المقادير انما هي لوجوب انتهاء الاعداد الى الواحد بخلاف المقادير فانها
كانت المقادير ايضا مركبة من الوحدات الغير المنقسمة كانت متناهية
الواحد فلم يبق الفرق الا ان يكون الوحدات في احدهما ذات وضع
وفي الاخرى غيرها ونقل انه الزم اصحابنا هي الاجزاء اصحاب النظام
عند مناظرة اتفقت لهم بانه يجب من كون الاجزاء غير متناهية
في الجسم ان لا يقطع مسافة محدودة الا في زمان غير متناه
لانه لابد عند الحركة من خروج كل جزء عن حيزه ودخوله في
حيز آخر وانتقال جزء غيره الى حيزه فاذا كانت الاجزاء غير متناهية
كان زمان القطع غير متناه فاركبوا القول بالطفرة ثم الزموا هم
ايضا بان كون الجسم مشتملا على ما لا يتناهى من الاجزاء ليستلزم ان
يكون جسما غير متناه فالتزموا تداخل الاجزاء ثم ان اصحاب النظام الزموا
الاجزاء بتجزية الجزء الفرضي فقط الرحى عند حركة البعيد وقطع جزءا واحدا

(ای المقادیر الجسمانیة)
(ای الاعداد وغیرذات وضع)

لكون الغريب أبطأ من البعيد فالتزموا ان البطئ يسكن في
بعض ازمنة حركة السريع ولا يكون ذلك الا بتفكك اجزاء
الرحى عند حركتها فاستمر التشنيع بين الطائفتين بالطفرة و
التفكك ومما يلزم هؤلاء سكون المتحرك في بعض السريع اذا
تحرك كان السريع اذا قطع جزءا فالبطئ اما ان يقطع جزءا او اقل
او يسكن لا سبيل الى الاول والثاني والا لزم عدم اللحوق والانقسام
فغير سكون المتحرك وقد التزموه كما التزموا تفكك
الرحى وقالوا للطافة ازمنة التفكك في الرحى والسكون
في المتحرك لا يشعر بهما الحس ولم يعلموا انه اذا كانت نسبة
زمان التفكك والسكون الى زمان اللحوق والحركة
كنسبة فضل اجزاء دائرة الطوق على اجزاء دائرة القطب
او كنسبة فضل مسافة السريع على مسافة البطئ يلزم ان يكون
زمان اللحوق والحركة الطف بكثير من زمان التفكك والسكون
بحكم الاربعة المتناسبة فينبغي ان لا يحس باللحوق والحركة اصلا
ولا افراد ان يكون تارة كذا وتارة بخلافه تم اعلم ان في اصل القضا

وقبولها الانقسام الى الغير المتناهية شكوكا منها ما ذكرنا
من مساواة الكرة للجبل وكون كل منهما غير متناهي المقدار
ومنها لزوم تعشية وجه الارض بحبة ولا تخفى وهنه وسخافته و
منها انه لو كانت القسمة تمر بغير نهاية لكان قطع المتحرك
المسافة يحتاج الى قطع نصفها وقبل ذلك نصف نصفها وهلم جرا
فلا يقطع المسافة ابدا ويلزم ان يكون الزمان الذي يقطع فيه المسافة
الغير المتناهية غير متناه وجوابه ان المسافة المقطوعة منقسمة بلا
نهاية وهما وفرضا لا وجودا وفصلا ومثلها الزمان الذي هو مقدار
الحركة الواقعة فيها ومنها انه يلزم ان لا يدرك سريع الحركة جدا
بطيئها جدا اذا تحركا في جهة واحدة على سمت واحد وكان الابطأ
اسبق ببيان اللزوم انه اذا قطع السريع البعد المفروض بينهما
ووصل الى نقطة كان البطيء فيها اولا قطع البطيء في ذلك الزمان
بعدا اصغر من البعد الاول ووصل الى نقطة اخرى ثم اذا قطع السريع
هذا البعد الاصغر قطع البطيء بعدا اصغر من الاصغر ووصل الى
نقطة اخرى وهلم الى غير نهاية والجواب ان المتحرك كما يصف

الحركة بفرد آني من افراد ما فيه الحركة في الخارج قطعا كما سنحقق
ان شاء الله تعالى فلا يتصف المتحرك بان يحسب الخارج بالوصول
الى حد من حدود المسافة ولا يوجد بعد معين بينهما في زمان
الحركة اصلا فتدبر وقد مر منها انه اذا تدحرجت الكرة على
بسيط مستوٍ يكون ملاقاة دائرة منها بخط مستقيم منه
بنقطة بعد نقطة ويلزم منه تشافع النقط وتركب الخط
منها ودفعه بان يقال مماسة الكرة للبسيط في حال الثبات والسكون
وان كان بنقطة لا غير ولكنها في حال الحركة انما هي بخط غير
قار ممتد بسبب الاجزاء وفي كل آن من الآنات وان كان تماسها
بنقطة ولكن الآنات كالنقطة وجودها بالوهم والفرض
بالفصل والقطع فالاستدلال بتجاور الآنات على تجاور النقط
من قبيل المصادرة على المطلوب الاول اذ النزاع فيها كالنزاع في
النقطة فان الحركات والازمنة كالاجرام والابعاد غير مولفة قطعا لا
وان سيسل الآن مر الرمان بعينه سيل النقطة الموهومة من
الخط واما ما وقع في الحواشي الفخرية لدفع هذه الشبهة تارة

Mehmet Akif Ersoy Üniversitesi Kütüphane ve Dokümantasyon Daire Başkanlığı

تارة بان زوال الملاقاة لا يكون الا بالحركة وهي تقتضي مسافة
لا آنية فلزم تتالي الآنات في النقاط هم اذ زوال الانطباق
في زمان كما ذكرنا وحصول الانطباق على نقطة اخرى في آن بينهما
زمان ولما استحال الجزء الذي لا يتجزى لا يكون الزوال الانطباق اول
فلم يلزم محذور وتارة بان المتحقق ليس الا نقطة واحدة فلزم تتالي
النقاط هم بل بعد نقطة وتحقق نقطة اخرى وكذا الحكم في منع تتالي
الآنات وكلاهما ليس بشيء اما الاول فلانه لما وقع الاعتراض منه
بان الانطباق الاول في آن والثاني في آن آخر بينهما زمان فيتوجه
السؤال بانه كيف يكون الحال في ذلك الزمان بين الكرة والسطح
اتيهما تلاقي ام بينهما تفارق والتفارق بين البطلان
وان شئت فافرض الكرة صرحا يدا وجسما في غاية الثقل لا
يرتفع عن السطح الا بعائق فرض عدمه واما التلاقي فهو اما
بنقطة او بخط فان كان الثاني لزم الانطباق بين الخط المستدير
والمستقيم وان كان بنقطة والتلاقي في النقطة لا يكون الا في
آن فينتقل الكلام بين آن وقع فيه الملاقاة الاولى وهذا

الآن ويعود الشقوق بعينها من رأس الكل ثم وكذا القول
بتجاور الآنات كما زعمه المتكلمون فلم يبق منع الا بالاطلاع على
المحق الذي ذكرناه في الجواب واما الثاني فلان تجاور النقط
واجتماعها في الزمان متجاورة يكفي للاستحالة وان لم يكن
اجتماعها في آن واحد فذلك امر مستحيل لاستدعائه انقطاع
قسمة المقدار الى ما لا ينقسم لو با القوة كما ذهب اليه محمد بن
خبلكر بن الشهرستاني وما سيأتي من وجيه ما يقام عليه البرهان من
ان المتجددات بحسب الزمان من الحوادث وغيرها مجتمعة في زمان
الدهر المحيط بالزمان وما معه وفيه فتكون النقطة التي كل منها في آن
مجتمعة في الواقع على نعت التجاور وكان تجاور الآنات اللازمة
لها على اي وجه مستحيل في ذاته لانطباق الزمان على الحركة
المنطبقة على المسافة والمنطبق على المتصل الواحد لا بد ان
يكون متصلا واحدا فاذا كان احد المتطابقين مركبا
من الافراد المتشافعة الغير المتجزية اصلا لزم ان يكون الآخر
ايضا مركبا منها وقد ثبت انعدال الجسم وعدم تألفه

تالفة من الجواهر الفردة فكذلك حكم ما طابقه من الزمان
والحركة ومنها ان ما يمكن خروجه الى الفعل من الانقسامات
ان كان متناهيا فتقف القسمة وان كان غير متناه فيدور ما يدور
على النظام وجوّز به باخيه الاول والقول بانه ليس متناهيا متعينا
بالوقوف عنده حدّ لا يتجاوزه فيصح انصاف ذلك باللانهاية اللا تقف
باللانتاهي الكمي فهناك مغالطة باشتراك الاسم ومنها ان وجود
الاطراف ليستدعي محلا غير منقسم كالجزء وما في حكمه واجيب بمنع
انقسام المحل انقسام الحال في حلول الاطراف لكونها حالة من حيث
القطع والتناهي ومنها شبهة يتوقف انحلالها على تحقيق ماهية
الحركة كما سيجيء ان شاء الله تعالى فانتظره مفتشا كاستلام
شيء غير منقسم من الحركة والزمان شيئا غير منقسم بازالة من
المسافة وكون الزمان مركبا من الآنات لكون الحاضر منه غير منقسم
مع انصافه عما مضى وما سيأتي العدم وامتناع اتصاف الموجود بالمعدوم
فاذا العدم آن وجد آن آخر منفصل عنه بمثل ما ذكر وايجاب حركة
النقطة بحركة ما هي فيه بحكم وطء تتالي احياز غير منقسم وانقضاء

عدم الآن في آن يليه تنالي الآنات المستلزم لتركب المسافة
من غير المنقسمات وكذا حدوث اللاوصول في آن يلي آن الوصول
كاللاانطباق والالصاق فاكون الحركة كالاول الحادث ثم العدم
جدا وثما في آن هو المبدأ ولا في آن اخر بينهما ارمان فالحركة لكن
ما فرض مبدأ عبدا وعدم التفاوت في شيء من الحركتين
سرعة وبطوءا اذا اتفقتا في الاخذ والترك لكون كل منهما في
كل آن يفرض من زمانهما في اين فايعان كل منهما متساويا لا كيوف
الآخر ومنها اشكال طفرة الزاوية وهو من اعضل الشبه في هذا
في الحاشية المنسوبة وعلى مذهب القائلين بالجزء لا يرد الاتصال الطفرة الزاوية قائم
المقام وهو ان الزاوية الحادثة بين الدائرة والخط المماس على اطراف
قطر من اطرافها احدة من جميع الزوايا المستقيمة الخطين كما
برهن عليه صاحب كتاب قليدس في الشكل الخامس عشر من المقالة
الثالثة منه فاذا فرضنا خطا منطبقا على ذلك الخط المماس وتحرك
الى جهة الدائرة مع ثبات نقطة التماس متحركة ما فاني قد
يتحرك خصر زاوية مستقيمة الخطين اعظم من الزاوية المذكورة مرة من
ان يصير اوة مثلها وهذا هو الطفرة بعينها وتوضيح آخر ان الزاوية

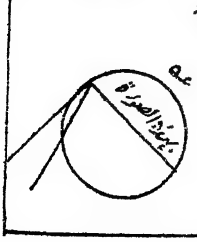

ان الزاوية الحادثة بين محيط الدائرة وقطرها اعظم من كل
حادة مستقيمة الخطين كما في تلك المقالة ايضا فمتى تحرك القطر
ادنى حركة مع ثبات احد طرفيه تصير تلك الزاوية منفرجة
بداهة ان تصير قائمة ثم تزداد ما هو بديهي مما نقصت بعض القائمة
من عليها ويبقى اخيرا الزاوية التي بين القطر والخط المماس للدائرة
على طرفه قائمة والتي بين القطر والمحيط اعظم الحواد المستقيمة الخطين
بداهة فاذا فرضنا حركة الخط المماس الى جهة المركز مع ثبات نقطة التماس
حركة ما ينتقل من التماس الى التقاطع فتصير القائمة اصغر من زاوية
القطر والمحيط من غير ان تصير مساوية لها وبعكس ما قلنا اذا فرضنا
رجوع ذلك الى موضع التماس ثم كان اولا فمن البين بلوغ تلك
الزاوية الى مساواة زاوية القطر والمحيط تصير قائمة كما لا يخفى
الاذكياء حل هذا الاشكال وذكر بعضهم في التفصي عنه وجوها غير
سديدة وفي ذكر الاستاذ سيد الحكماء وسند العلماء ما يشفي العليل
ويروي الغليل من وجهين تركنا احدهما لابتنائه على مقدمات كثيرة
طويلة الاذيال من اراد الوقوف عليها فليطلب من بعض كتبه

دام افضاله واول دنا الآخر وهو ان الزاوية المختلفة الضلعين
لها اعتباران اعتبار انها سطح واعتبار انها احيطت بمستقيم
ومستدير وهي انما تقع في طريق تلك الحركة بالاعتبار الاول فقط
الثاني لان شيئا من الزوايا المستقيمة الخطين لا يمكن ان يساوي زاوية
مختلفة الضلعين وكذلك بالعكس فانه اذا طبق الضلع المستقيم من
المستقيمة الضلعين على المستقيم من مختلفهما فاما ان يقع المستقيم الآخر
بين المختلفين او خارجا عنهما اذ لا يمكن ان ينطبق المستقيم على المستدير فلا
تنطبق المستقيمة الضلعين على ما هي مختلفهما وبالجملة يختلف
حقيقة الزاوية من جهة اختلاف الضلعين باستقامتهما معا
وكون احدهما مستقيما والآخر مستديرا لكون المستقيم والمستدير
مختلفين بالماهية لما عرفت في شيء من فرادات المقدارين المختلفين بالماهية
لا يقع في طريق الحركة في الآخر والمتزايد بحسب المقدار الخطي بالحركة مثلا
لا يساوي في شيء من المراتب مقدارا سطحيا وبالعكس وكذلك المتزايد
في السطح بالحركة لا يبلغ في شيء من جلود الحركة الى المساواة جسما
وبالعكس فكل فرد من اجل نوع من الزاوية اذا تحرك ضلعه

مبنى على ما تقرر عندهم من ان المقادير مختلفة الانواع

وصار اكبر انما يبلغ بالتدريج الى مساواة جميع الافراد المتوسطة
في القدر بين المبداء والمنتهى من ذلك النوع وهي التي تكون
واقعة في مسلك تلك الحركة ولا يمكن ان يبلغ الى مساواة
من فراد النوع الآخر ولا تكون تلك الافراد واقعة في مسلك
تلك الحركة ولا متوسطة بين المبداء والمنتهى انتهى اقول الاولية
وكذا الانقصية يقع بالاشتراك الاسمي او بالحقيقة والمجاز
على ما يتحقق بين مقدارين متشاركين اي مقدارين يجد اثنين
عاد مشترك والنسبة بينهما لا محالة تكون عددية يعبر عنها بالنسبة
احدهما من الآخر بان يقاس هذا المقدار من ذلك المقدار ثلثة او اربعة
او جزء من الف جزء منه الى غير ذلك وهذه هي التي تقتضي التجانس
بين المتناسبين وكون احدهما مشتملا على الآخر مع شيء اخر او على ما
يتحقق بين مقدارين لا يمكن ان يقال لواحد منهما اي هو من حيث هو
لا يقتضي كون الآخر زيدا ولا ناقصا بالوجه المذكور من نوع واحد بل
قد يتحقق بين مقدارين مختلفين ماهية ولهذا قال الشيخ
الخط المستقيم بانه اقصر الخطوط الواصلة بين النقطتين مع اختلاف

الخط المستقيم والخطوط المستديرة بالفصول المنوعة عندهم

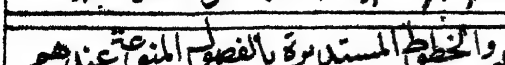

واذا تمهد هذا فليس لقائل ان يقول اذا اتصف كل واحدة من متفقة

الضلعين ومختلفهما بانها ازيد وانقص من الاخرى فلابد ان تكون

بحيث يمكن ان تتصف بالمساواة معها اذ الزيادة عبارة عن كون

احد الشيئين مشتملا على مثل الآخر وشيء به يزيد عليه كما نقول

قد ظهر انه يمكن ان يصير مقدار ما اعظم من الاعظم بدون ان يصير

مساويا له كما اذا فرضنا درجة واحدة من الدائرة تتحرك بحركة

الفرجار الى ان تبلغ نصف الدور فتصير اعظم من القطر مع انها

كانت اصغر منه بدون ان تصير في الوصول الى شيء من حدود الحركة

مساوية له فاعرفه فانه دقيق حقيق بالتحقيق واعلم ان ما ذكرناه

وان كان مخالفا لما عليه المحدثون من ان بين الخط المستقيم والخط

المستدير وكذا بين الخطوط المستديرة التي ليست متحدة مناسبة على

نسق واحد لا توجد نسبة اصلا لا الصمية ولا العددية ولكن

لا بد من تمهيد الاقاويل الخاصة بالدائرة واسد اسها كلها متساوية تنطبق قوة فهم [illegible] بل

القدماء وفيهم ارشميدس على ان بينهما يتحقق النسبة ولكن لا مطلقا

الصمية توجد فيتصف بالمفاوتة صمية دون المساواة وسيأتي

سائر النسب العددية وما يقال من ان النسبة نوع من الاتفاق و

المجانسة فيكون المراد منها العددية فقط دون الصورية **فصل**

في اثبات الهيولى اي جوهر ليس في نفسه واحدا بالاتصال او

منفصلا بالانفصال يقبل الصورة الجسمية التي هي الممتد الجوهري

فانه لا نزاع بين جمهور العقلاء في ثبوت ما يصدق عليه مفهوم الهيولى

ومسماها اي ما يقبل الاتصال والانفصال الذين يطلعان في الجسم

على انواع الاجسام المحسوسة من حيث هي اجسام وقيل الرطوبات النطفية

والحيوانية والطينية والرمادية وغير ذلك فذلك لا امر هو المسمى بالمادة

او الهيولى او السيخة على اختلاف العبارات في وجودها على حسب هذا

المفهوم مسلم فانه اذا قيل تكون الحيوان من الطير او خلق الانسان

من نطفة ابيه فلا يخلو اما ان يكون الطير باقيا طينا او النطفة باقية

نطفة وهو حيوان او انسان حتى يكون في حالة واحدة طينا وحيوانا

او نطفة وجسدا انسانيا وهو محال واما ان يكون بطلت النطفة بكليتها

حتى لم يبق منها شيء اصلا وكذا الطير ثم حصل انسانا وحيوانا فما

صارت النطفة انسانا وما خلق الحيوان من الطير بل ذلك شيء

سائر النسب العددية وما يقال من ان النسبة نوع من الاتفاق و

المجانسة فيكون المراد منها العددية فقط دون الصورية **فصل**

في اثبات الهيولى اي جوهر ليس في نفسه واحدا بالاتصال او

منفصلا بالانفصال يقبل الصورة الجسمية التي هي الممتد الجوهري

فانه لا نزاع بين جمهور العقلاء في ثبوت ما يصدق عليه مفهوم الهيولى

ومسماها اي ما يقبل الاتصال والانفصال الذين يطلعان في الجسم

على انواع الاجسام المحسوسة من حيث هي اجسام وقيل الرطوبات النطفية

والحيوانية والطينية والرمادية وغير ذلك فذلك لا امر هو المسمى بالمادة

او الهيولى او السيخة على اختلاف العبارات في وجودها على حسب هذا

المفهوم مسلم فانه اذا قيل تكون الحيوان من الطير او خلق الانسان

من نطفة ابيه فلا يخلو اما ان يكون الطير باقيا طينا او النطفة باقية

نطفة وهو حيوان او انسان حتى يكون في حالة واحدة طينا وحيوانا

او نطفة وجسدا انسانيا وهو محال واما ان يكون بطلت النطفة بكليتها

حتى لم يبق منها شيء اصلا وكذا الطير ثم حصل انسانا وحيوانا فما

صارت النطفة انسانا وما خلق الحيوان من الطير بل ذلك شيء

آخر بطل بكليته وهذا شيء آخر حصل جديدا بجميع اجزائه واما
ان يكون الجوهر الذي كانت فيه الهيأة النطفية والطينية
بطلت عند تلك الهيأة وحصلت فيه هيأة انسان
او هيأة حيوان والقسمان الاولان باطلان لا يعتقد
الكافة لان كل من زرع بذرا ليثبت منه شيء او ترجى
ليكون له ولد يحكم على الذرع بانه من بذره ويفرق بين ولده
وغيره بانه من مائه وان عاند معاند لا يلتفت اليه وبكذبه
بالحدس الصافي فظهر ان الصواب من حيث المفهوم المذكور ما قلنا
فيها فلا نزاع في ان ذلك الامر اجزاء لا تتجزى اصلا
او ما في حكمها مما ينقسم في جهة او في جهتين هيولى كما ذهب
اليه المتكلمون او اجساما صغارا صلبة لا يمكن انقسامها في الخارج كما هو مذهب
ذي مقراطيس ونفس الجسم بما هو جسم كما هو رأي جماعة من الاقدمين او
امر البسائط من الجسم كما عليه المعتبرون من المشائين فما ذكره الاجسام عند
اصحاب المذاهب الثلثة الاول واحدة بالشخص كثيرة بالانفصال
والحكماء لما اقاموا الحجج على ابطال هذه الآراء

اتفقوا على ان ما يقبل الانفصال والاتصال فى الاجسام
فهو واحد بالشخص لا كثرة له فى حد ذاته بحسب نفس الامر
محفوظ الوجود فى حالتى الانفصال والاتصال وهو الصيولى
الاولى عندهم واتفقوا ايضا على ان الجسم من حيث هو جسم
الذى هو جنس الانواع الطبيعية بوجه ماهية مركبة من
جنس هو الجوهرية وفصل هو مفهوم قولنا ممتد فى الجهات
الثلث وانما وقع الاختلاف فى ان الجسم بالمعنى المذكور هل
هو بسيط فى الخارج او مركب فيه من مادة وصورة تحاذيان جنسه
وفصله وعلى تقدير تركبه هل هو مركب من جواهر او عرض او من
جوهر وعرض فالاول ما ذهب اليه افلاطون الالهى على ما هو المشهور ومن
سبقه واتبعهم الشيخ المقتول فى حكمة الاشراق والثانى ما اختاره
فى الشفاء والثالث هو ارسطو ومن تابعه كالشيخين ابى نصر
والى على ويتبع هذا الاختلاف اختلاف آخر وهو ان الجسم بما هو
جسم اذا طرء عليه الانفصال اما ان لا ينعدم عن اصله حقيقة او
ينعدم وعلى تقدير الانعدام اهو عرض او جوهر فقد اختار

الفلاسفة واختار المصنف مذهب المتكلمين فقال كل جسم فهو

مركب من جزئين هما جوهران يحل احدهما في الآخر معنى حلول الشيء

في الشيء على ما ادى اليه نظره هو ان يكون وجوده في نفسه هو

بعينه وجوده لذلك الشيء وهذا اجود مما قيل في تعريفه حيث لا يرد عليه

شيء مما يرد على غيره وقد يفسر بالاختصاص بين شيئين بحيث

يكون الاشارة الى احدهما عين الاشارة الى الآخر ويرد عليه كون

الاعراض والصور الحالة في محل واحد بعضها حالا في بعض وينتقض

ايضا بكثير من الصور طردا وعكسا وقيل حلول الشيء في الشيء عبارة

عن كونه ساريا فيه مختصا به بحيث يكون الاشارة الى احدهما عين

الاشارة الى الآخر تحقيقا او تقديرا واعترض عليه بانه ينتقض بحلول

الاطراف في محالها كالنقطة في الخط والخط في السطح والسطح في الجسم

يختل طرده بالاطراف المتداخلة واجيب عن الاول تارة بنفي وجود

الاطراف وتارة بتخصيص المعرف بالحلول السرياني وتارة بان

الاشارة الى الطرف اشارة الى ذي الطرف فان الاشارة الى النقطة

مثلا اشارة الى الخط الذي هي طرفه والكشف باتحاد

لمكان الاشارة من غير حاجة الى السريان فيلزم على هذا ان يكون
المكان حالا في المتمكن اذ الاشارة الى المكان اشارة الى طرف المتمكن
لاتحادهما وضعا والاشارة الى الطرف اشارة الى ذي الطرف كما
ذكر هذا اذا كان المكان هو السطح الباطن من الجسم الحاوي
المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي واما اذا كان البعد
المجرد عن المادة فالنقض وارد على اي تقدير اللهم الا ان يقال
المراد بكون الاشارة الى احدهما عين الاشارة الى الآخر ان
يكون متحدين في الاشارة بحيث لا يمكن عند العقل تمايزهما في
وبهذا يندفع الجواب عن النقض بالاطراف لمتداخلة ونحوه
من فسّر المحاذي بالاختصاص الناعت ولا يعترض عليه بانا
ان اريد بالناعت ما يصح بسببه حمل الناعت على المنعوت به
مواطاة فلا يصدق على شيء من افراده وان اريد ما يمكن ان يشتق
منه اسم يحمل على المحل فيرد عليه اختصاص الحكم بفلك و
بالعكس وكذا المال بصيا والجسم بمكان بل المعروض بالعرض
واجاب عنه بعض المحققين بالفرق بين الاشتقاق الجعلي

ذو الفلك وذو المكان ذو الكوكب ذو الكوكب
طا الظاهر الدين رح
الاجل متمول والجسم متمكن والثوب ايضا
الا ان رح ١٢

غير محل تأمل وقد يقال المراد بالبناء ما يمكن ان يشتق
منه اسم يحمل على المحل ولا نسلم ان المتمكن مشتق من المكان
بل من التمكن والمتجسم من الجسم بل من التجسم وكذا في اشباه
ذلك اقول فعلى هذا يلزم ان لا يكون السواد مثلا حالا في الجسم
بل الاسوداية وفساده ظاهر ثم لا خفاء في ان تصور الاختصاص الذي
هو المنع بالنسبة الى المنعوت بوجه يمتاز عن غيره بديهي وهو
كاف في المقصود وان لم يكن ماهيته معلومة بالكنه اذ لا غرض
يعتد به وقد عرف المحل بتعريفات اخر ليس شيء منها خاليا عن
الخلل ودفع بعضها بالتزام امور مخالفة لظاهر الامر والتطويل
في ذلك لا يودي الى كثير طائل ويسمى المحل الهيولى الاولى والمحل
الصورة الجسمية وبرهانه ان بعض الاجسام القابلة للانفكاك
مثل الماء والنار يجب ان يكون في نفسه متصلا واحد الذات
قسمة الجسم الى الاجزاء المقدارية ثلثة انفكاكية تحدث كثرة
بالفعل في الخارج لا يخرج جزئياتها فيه الى الفعل الا متناهية العدد
بسبب بالامكان لا الى بقاء على ما يراه جمهور الحكماء و

وهي منقسمة الى الكمية والقطعية وهمية جزئية تحدث
كثرة في التوهم كذلك وعقلية كلية تشتمل جملة الاجزاء
الممكنة الانفراض بلا تناه في ملاحظة العقل ملاحظة
اجمالية بسيطة واما القسمة التي هي بسبب عروض
عرضين مختلفين سواء كانا قارين كما في البلقة او غير قارين
كما في حصول ما بين اومحاذاتين في جسم واحد فبعضهم
الحقها بالضرب الاول منها وبعضهم بالثاني وقد يقال بالتفصيل
والحق ان اختلاف العرضين ليس مبدأ للانفصال الخارجي بل
يستلزم حكم العقل باثنينية المعروض لهما بحسب حالة خارجية هي
عروضهما في الخارج حكما صادقا مطابقا للواقع فلا باس بعدها
نحو آخر من القسمة بهذا الاعتبار والقسمة المقدارية بالنجاء التي
انما تطرأ على الجسم بعد عروض المقدار الى الجسمية التعليمية
بجسمها يصير الجسم ذا امتداد حتى متناهية او غير متناهية لا ان القسمة
الفكية تلحقه لاستعداد المادة وهي التي تقبلها مع
وليس نفس المقدار التعليمي تهيؤ لقبولها بل تهيئ

واعداد له فهي بالحقيقة من عوارض المادة سواء كانت
ابسط من الجسم او نفسه كما اشرنا اليه سابقا من ان ما يصدق
عليه مفهوم المادة مما لا نزاع فيه لاحد والوهمية الخرقية تلحقه
لكونه ذا ممكنية اتصالية فهي من عوارض المقدار بحسب نفس ذاته
وان كانت نفس ذاته مما يحتاج الى المادة مطلقا لا في
كونه منقسما واما الفرضية العقلية فانها وان الحقت
المقدار التعليمي لكن مصحح عروضها له كونه ممتدا مطلق
الامتداد مع قطع النظر عن مراتب تعيناتها المقدارية
فهي بالحقيقة تعرض الجوهر الجسمي لذاته والاجسام بما هي
لا تتفاوت في صحة قبولها لانحاء الاقسام اللهم الا لمانع خارج
عن كونها جسما مطلقا كما سياتي سانحه ولفظ القبول يطلق
بالاشتراك الصناعي على معنيين احدهما مطلق الاتصاف
بامر سواء كان وجود الموصوف مقدما على وجود الصفة
بالزمان اولا والثاني الانفعال التجددي ويقال له القوة والاستعداد
القريب وهو عبارة عن امكان اتصاف شيء بصفة لم يحصل بعد

بعلم مع وجود حالة يحصل بها هذا المعنى والقبول بهذا المعنى
لا يجامع الفعلية والحصول في شيء بل اذا طرء عليه تلك الصفة
هذا المعنى والمقابل بينهما تقابل العدم والملكة وان عرض لهما
تقابل التضاد باعتبار مخالفة المعنى الاول وما يقال من ان القابل
يجب وجوده مع المقبول لا يناقض ما ذكرناه اذ ليس المراد منه ان القابل
في وقت كونه قابلا او من حيث هو قابل يجب وجوده مع المقبول بل المراد
ان ذات القابل بعد حصول المقبول فيها يجب ان يكون محلا له والا لم يكن
القابل قابلا وهذا كما ان القبول بمعنى الاستعداد لا يجامع الفعل لكونهما
متقابلين كذلك القابل بما هو قابل لا يجامع المقبول بما هو مقبول لكونهما
ايضا متقابلين غاية الامر ان التقابل هناك حقيقي وههنا مشوب وكذا
الذاتي لكل نوع مشابهة بالقوة الاستعدادية بحسب اعتبار العقل
يطلق عليه اسم القبول فانه بمعنى سلب ضرورة فعليته بوجود او العدم
سلبا تحصيليا حين تحصل احدهما من جانب الغير الى جوهر
الذات فان العقل اذا حلل الموجود مثلا بحسب الملاحظة الى
الى ماهية ووجود يحكم بان الوجود ليس ثابتا للماهية

بعلم مع وجود حالة يحصل بها هذا المعنى والقبول بهذا المعنى
لا يجامع الفعلية والحصول في شيء بل اذا طرء عليه تلك الصفة
هذا المعنى والمقابل بينهما تقابل العدم والملكة وان عرض لهما
تقابل التضاد باعتبار مخالفة المعنى الاول وما يقال من ان القابل
يجب وجوده مع المقبول لا يناقض ما ذكرناه اذ ليس المراد منه ان القابل
في وقت كونه قابلا او من حيث هو قابل يجب وجوده مع المقبول بل المراد
ان ذات القابل بعد حصول المقبول فيها يجب ان يكون محلا له والا لم يكن
القابل قابلا وهذا كما ان القبول بمعنى الاستعداد لا يجامع الفعل لكونهما
متقابلين كذلك القابل بما هو قابل لا يجامع المقبول بما هو مقبول لكونهما
ايضا متقابلين غاية الامر ان التقابل هناك حقيقي وههنا مشوب وكذا
الذاتي لكل نوع مشابهة بالقوة الاستعدادية بحسب اعتبار العقل
يطلق عليه اسم القبول فانه بمعنى سلب ضرورة فعليته بوجود او العدم
سلبا تحصيليا حين تحصل احدهما من جانب الغير الى جوهر
الذات فان العقل اذا حلل الموجود مثلا بحسب الملاحظة الى
الى ماهية ووجود يحكم بان الوجود ليس ثابتا للماهية

من حيث هي هي بل يثبت لها في مرتبة متاخرة عن تلك المرتبة
نحو ما من التاخر وان كانت محفوفة بالوجود في نفس الامر
كالابداعيات فانها لم يسبقها الامكان بمعنى القوة الاستعدادية
(اي الوجودات)
التي لا تجتمع مع وجود الشئ والامكان الذي يعرض لها
ولغيرها من الفاسدات وهو قسيم ضرورة الوجود والعدم غير
(اي الممكنات)
منفك عنها حين وجوداتها لكن كل واحد من مفهومي القوة
والامكان اي الذاتي والاستعدادي مع الفعلية التي بازائه
يوجب اختلاف جهتين سواء كانتا بحسب التحليل الذهني او
بحسب الانقسام الخارجي وسيأتي زيادة تفصيل ولفظ الاتصال
يدل بالاشتراك على معان بعضها صفة لشئ لا بقياسه الى غيره
وبعضها صفة لشئ بقياسه الى غيره اما
هو صفة حقيقية فهو اثنان احدهما كون
الشئ بحيث ذاته وبمرتبة ماهيته صالحا لان ينتزع منه
الامتدادات الثلثة المتقاطعة وهذا المعنى فصل الجوهر مرادنا
الجسم فحد نفسه اذ هو في تلك المرتبة مصداق الحمل المتصل والممتد مع

مع قطع النظر عن جميع العوارض فاتصاله وامتداده نفس
متصليته وممتديته لا امر يقوم به فيصير منشأ
لصدق المتصل عليه ومصدا قا له سواء كان الجسم مجرد
الصورة الجوهرية او مؤلفا منها ومن جزء آخر على اختلاف
رأي افلاطون وارسطاطاليس والدليل على ان لا سم المتصل بهذا
المعنى يطلق على الصورة الجوهرية كلام الشيخ في فصل من فصول الهيات
الشفا معقبا لسيان ان المقادير اعراض بهذه العبارة واما الكميات المتصلة
فهي مقادير لا بعاد واما الجسم الذي هو الكم فهو مقدار المتصل الذي هو الجسم
بمعنى الصورة لا يقال لو كان الجسم في حد نفسه متصلا لامكن فيه
فرض شيء دون شيء ولكان قابلا للقسمة الى الاجزاء المقدارية
فيكون نوعا من الكم لان هذا المعنى يعرض لكم المتصل
لذاته ولغيره بواسطته لانا نقول لا نسلم ان مجرد امتداد الجسم في
ذاته يساوق قبول الانقسام الى الاجزاء المقدارية بالفعل بل انما
يصح ذلك بعد عروض المقدار له اذ ما لم يتعين في هاب عبد الله
يصح فيه فرض جزء معين دون جزء معين والجسم في مرتبة ذاته ممتد

في الابعاد من دون تغير اصلا وقد ابنساطه لان ذلك
المعنى انما يحصل له في مرتبة متاخرة عن ذاته بدليل قال الشيخ في
التعليقات اذا قلنا جزء من جسم فهناك جزء من مقدار
الجسم فان الجسم بما هو جسم ليس هو جزء ولا كلا ومثاله في
المتصل اذا قلنا بسمان من جملة خمسة اجسام فهناك اثنان
من جملة خمسة اعداد جزء بالحس لان الجسم بما هو جسم
ليس بواحد او كثير بالفعل بل هو شيء يمكن ان يقبل
ان يفرض فيه واحد او كثير والمتصل بهذا المعنى يطلق
على الكم وعلى خاصته تقول اقسام بعضها بعض بالقوة واما
المطلق والمتصل المقوم للكم المنفصل فان المنفصل قد يكون اجزاءه
فيه بالفعل احدها كون المتاخر منها في الامكان بمقدار آخر ساكن
كما مر وقد يكون هو ما يقال لذلك المقدار انه متصل
بالثاني بهذا المعنى وثانيا كون الجسم بحيث يتحرك بحركة جسم آخر ويقال
ان الجسم المتصل بالثاني بهذا المعنى وهذا المعنى من عوارض
الكم المتصل مطلقا ومن جهة ما هو في مادة كاتصال خطي الزاوية
الحادة المنحصاء بعضها ببعض وتصال الحوم بالرباطات و

والرياضيات بالنظام وبالجملة كل ما شأنه أن يكون عشر القبول
لمقابل المماسة فإذا تقرر ما ذكرناه من شرح لفظ التثليث فقول
مقابلي المماسة الافتراق وعسره الملقبول هينا ان يحتاج في الافتراق الى العلاج وتيسيره عسر القبول
الفاعل ان القبول بمعنى الاستعداد لا يجامع الفعل لكونهما
متقابلين تقابل العدم والملكة او التضايف وكذلك لا يجتمع
المستعد من حيث انه مستعد مع المستعد له من حيث
هو كذلك كما اشرنا اليه فاعلم ان الذوات الواحدة لا
كونها مبدأ لوجود بعض الاجسام مختلفين وان اعيد
الكلام الى مبدء تينك الجهتين بلا نهاية
جهتين في حقيقة الذات فيلزم تركبها من جزء يكون
بالقوة ومن جزء به يكون بالفعل فقصارى امرها ان ذات
تكثر ذات الجسم بما هو جسم ان يثبت له في حد ذاته حيثيتي الفعل
والقبول بالمعنى الاخير وهذا المعنى قال المصنف ان بعض الاجسام القابلة
للانفكاك يجب ان يكون في نفسه متصلا وليس المعنى ان
الجسم قبل كونه منفصلا يجب ان يكون متصلا بينة
والدليل عليه قولنا كل اي فان لم يكن شيء مما يقصل

ليس دعوى بديهية بل الاكثر ذلك لان ما قرره بعض المدققين دليل لهم
الى ان قوله فيقبل الى آخره تعليل لقوله يجب ان يكون متصلا
فاعلم ١٢ منه

لا تنقسم من اجسام التي تلينا كالماء مما النار قبل الانفصال متصلاً

حقيقيًا كما انه متصل حسي لزم الجزء الذي لا يتجزء

او اما في حكم من الخط والسطح الجوهريين ويستعلم من كلام المص

ابطالهما بمثل ما مر وبيان اللزوم ان كل كثرة بالفعل يجب انتهاؤها

الى الواحد الذي لا كثرة فيه بالفعل فاقسام الجسم بقابل الانفصال

التي كل واحد منها غير مشتمل على كثرة والانقسام بالفعل ولو لم تكن

متصلات جسمية في حدودها انقسامها لزم احد الامور الثلثة وهذه

المتصلات لما كانت من نوع الاجسام القابلة للانفكاك التي

تلينا فلو تكن مما لا يقبل الانفصال الخارجي بل تكون قابلة

له فثبت ان بعض ما يقبل الانفصال الخارجي كان قبل

قبولا متصلا واجبا فبعض ما يقبل الانفصال قبولا بالمعنى الاول

يقبل قبولا بالمعنى الثاني وهذا ما ادعيناه وههنا بحث و

هو الذي تثبت بالبرهان ليس الا ان الماء مثلا اما متصل

واحد او مشتمل على متصل واحد لئلا يلزم تركبه من الجزء

الذي لا يتجزء وما في حكمه مما لا ينقسم الا في جهتين فلنا

قلنا ان نختار الشق الثاني ونقول انه مركب من الاجسام الصغار
قابلة للانقسام في الجهات وهما وفرضا وليس شئ منها
قابلا للانقسام قطعا وكسرا كما هو مذهب ديمقراطيس
من ان مبادي الاجسام اجسام صغار صلبة قابلة
للقسمة الذهنية دون الخارجية فهي وان كانت متصلة
في انفسها منفصلا كل منها عن الآخر لكنها غير
قابلة لطريان شئ من الفصل والوصل عليها مع ان
صدور اثبات الهيولى بهذا الوجه على طريان شئ منهما على ذات
الجسم كما مرت الاشارة اليه واجيب عنه بابطال
الاجسام الديمقراطيسية بان كلا من القسمة الوهمية اي
الفرضية اوالتي باختلاف عرضيين قارين او غير قارين
يحدث كثرة في المقسوم متشابهة ومشابهة للكل في الماهية
(اي في النفسها)
والافراد المتماثلة متضاهية في الاحكام بحسب نفس الماهية
فما يصح على فرد من افراد حقيقة واحدة يصح على
جميعها وان صنع عنه صانع خارجي فهو غير قادر (اي عاجز)

وقوعها نظرا الى نفس الذات من حيث هي فانه يصح انتفاء تلك الاجسام
بالانفصال ليستلزم جواز اتصاف اجزائها المتصلة بالانفصال هيهنا
والتحام اجزائها المتصلة يستلزم جواز اتصاف تلك الاجسام بالاتصال
لتحام كذلك وان صدقها عن الفصل والوصل صدقا حقيقيا حقا
عنهما صدقا حقيقيا خارجيا فهو لا يوجب استنكاف حقيقتها عنهما فاذن
اتصال كل من تلك الاجسام كما شف عن قوة قبول القسمة الخارجية
وانفصال كل اثنين منها عن جواز طريان الاتصال بينهما على ما
وهذا هو تقرير البرهان المشهور على ابطال هذا المذهب وهما يجب
ان يعلم ان الحجة المذكورة لا تبتني على كون تلك الاجسام
متحدة الماهية كما هو مسلم عند صاحب هذا المذهب
على ما نقل عنه حتى قيل ان القياس جدلي اذ على تقدير كون
الاجسام المذكورة متخالفة الانواع ليس منشأ تخالفها النوعي
هو الصورة الامتدادية لانها نوع واحد كما سيأتي بل صورة
اخرى نوعية والمقصد اثبات الطبيعة الامتدادية بما هي هي
لا تأبى الانفصال والاتصال وهو المحوج الى المادة ومع قطع النظر

عن هذا [illegible] حاجة الى المظم ولا حاجة الى
[illegible] ذلك مما تلا لجسم آخر منه فان [illegible] الجزائية المقدارية
معه في الطبيعة النوعية يقتضي ان يصح عليها ما يصح عليه
بالعكس فكما ان احد جزئيه متصل بالجزء الآخر ومجموعهما منفصل
عن غيره فكذلك يصح انفصال الجزئين واتصالهما بغيرهما
تحقيقا للمعنى اشتراك الكل وجزئه في نوع واحد واعترض
عليه بان ههنا مغالطة باشتراك اللفظ وهو ان ما يقبل الاشارة
الحسية ليس الا منفصلا خلقيا واتصالا قطريا فالقبول
ههنا بمعنى مطلق الموصوفية في بدء الامر ولا يمكن ان يقال
عليه استعداد طرياني الانفصال والاتصال فان مقتضى كون
كل ما صح لفرد من افراد الطبيعة النوعية صح لسائر
الافراد بحسب تفسير الماهية ليس الا امكان الاتصال القطري لها بدلا عن
الانفصال والانفصال القطري لها بدلا عن الاتصال امكانا ذاتيا في ابتداء
الخلقة لا امكانا استعداديا طرياني الانفصال والاتصال في الخارج ومناط
[illegible] على اثبات الفصول هذا دون ذلك وتوضيح [illegible] الاقسمة لا يفكاكية محمد

ولا انفصال عليه باقٍ بماهيته وهو عينه لا يتغير فيجوز ان يكون ماهو
وكل ما لا يتغير بتغير يجوز ان يكون ماهو عين شئ فهو عرض فالجسم لا انفصال
للذي يبطله لانفصال عرض البحث الثالث انكم اثبتم في الجسم
امتدادا جوهريا هو الصورة الجسمية وامتدادا عرضيا هو المقدار
بالتعليم والامتداد من حيث ماهية الامتداد حقيقة
واحدة والحقيقة الواحدة لا تختلف بالجوهرية والعرضية فاذا
ثبت عرضية بعض افرادها عندكم على ما ذكرتم من حيث
تبدل اشكال الشعرة الواحدة فقد وجب عرضية الجميع و
هذه الاشكال الثلثة في الحقيقة ترجع الى نفي الصورة الممتدة
الجوهرية كما هو مذهب الشيخ الاشراقي في كتاب التلويحات
واجيب من قبل المشائين اما عن الاول فبان الجسم من حيث
هو جسم لا يتصور بدون قابلية للابعاد الثلثة على الاتصال
وهذا حد وابها ولو لم يكن متصلا في مرتبة ذاته لم يصح قبوله
للمقدار كما قال الشيخ الرئيس في الحكمة الفارسية جسم در
حد ذات بيوستة است كه اگر گسسته بود قابل ابعاد بود

والحاصل ان نفس ذات الجسمية بما هي هي لو لم تكن متصلة
في مرتبة جوهر الحقيقة بل كان اتصالها عارضا قبل العارض كانت
بحسب الوجود اما من المجردات عن الجهات والابعاد واما متالفة الذات
من الجواهر الفردة متناهية او غير متناهية ثم يعرضها التعلق بالابعاد
والجهات ويلحقها الاتصال وقبول الانقسام الى النهاية في مرتبة ثانية
كلاهما باطلان فقابليته للابعاد انما تتصور اذا كان متصلا
بالذات وما يثبت للجوهر في مرتبة ذاته فهو جوهر فثبت الاتصال
الجوهري اقول فيه نظر وله جواب اما النظر فهو ان هذا الكلام انما يتم
لو ثبت اصناع تقوم الجوهر بالعرض وهو غير تمام عندنا من جواز تركب
الجسم من جوهر وعرض هو الامتداد فالامتداد وان كان حاصلا في حقيقة
الجسم لكن لا يلزم على هذا المذهب كونه جوهرا كما يقتضيه نحن بجزء من الكلام
في الجزء الاخر للجسم عندهم فيلزم كونه ممتدا جوهريا كما لا يخفى على
المتامل لانا نقول هذا بعينه منقوض بالهيولى التي اثبتم فان الهيولى عندكم
وان كانت متصلة بالذات يحصل لها من قبل الصورة لكنها في حد ذاتها ليست
متصلة ولا منفصلة فليكن الجسم جزؤه ايضا كذلك واما قولكم لو

لو لم يكن الجسم في حد ذاته متصلا يلزم ان يكون اجزاءه لا تنجزي كما
يستفاد من كلام الشيخ الرئيس في الحكمة الفارسية او التجرد
عن الاحياز فجوابه ان عدم اتصاله في ذاته لا يستلزم اتصاله
في ذاته ولا خلوه عن الاتصال والانفصال بحسب الواقع وانما
يلزم ذلك لو لزم من عدم اتصاله بحسب ذاته عدم اتصاله في الواقع
بل يجوز ان يكون الجسم دائما امّا متصلا بالاتصال العارض او منفصلا
كذلك حتى لا يلزم خلوه عنهما كما زعموا فانها عندكم في ذاتها لا متصلة
ولا منفصلة مع عدم خلوها عن الحالين في الواقع فقد ظهر ان قابلية
الابعاد وصلوحها لا يوجب ان يكون القابل متصلا في حد ذاته
واما الجواب فهو ان لو لم يكن لها اتصال ولا انفصال
من قبل نفس ذاته بل بواسطة غيرها وهو الصورة الجرمية الواحدة
او المتعددة لكن لا يلزم شيء من المحذورات اذ ليس للهيولى مرتبة في
نفس الامر متقدمة على الاتصال والانفصال مطلقا عندهم فخلا
الجسم بالقياس الى عارضة فان له مرتبة وجود يتحقق في نفس الامر
فلا يلزم خلو الهيولى عن الاتصال والانفصال والتعلق بالاحياز

لا بعاد في نفس الامر وان لم يكن منشاء ذلك حيثية نفس
ذاتها فجوهرية الاتصال وتقومه الهيولى به يجوز ان لا يكون الهيولى
مرتبة في نفس الامر تكون بحسبها عارية عن الابعاد وغير
ذلك واما لو كان عرضا فالمحالات بحذافيرها لازمة غير مندفعة
كما لا يخفى على ذي بصيرة ثاقبة وعن الثاني بان بقاء الجسم
في حالتي الاتصال والانفصال لا ينافي كونه متصلا جوهريا
انما يلزم المنافاة لو تيقن بشخصه في تينك الحالتين وليس كذلك
واما القول بان كل ما لا يتغير بتغيره جواب ما هو فهو عرض
فانما يصح لو لم يتغير بتغيره اشخاص الجوهر واما اذا تبدلت
الاشخاص بتبدل ذلك الشيء فلا يلزم عرضيته كما ان استمرار طبيعة
نوعية وحفظها بتوارد الاشخاص لا ينافي جوهرية تلك الاشخاص
وعن الثالث بانا لا نسلم ان مطلق الامتداد الاتصالي مفهوم
واحد وطبيعة واحدة بل ههنا اشتراك لفظي لا غير يطلق تارة
على مفهوم جوهري واخرى على مفهوم عرضي البحث الرابع ان
الجسم لا يخرج عن اتصال جوهري لكنه هو المقدار لا غير وليس في

الجسم متصل سواه وهو القابل للانفصال لا ما سمّيتموه مادة
ولا يجدي قولكم انه لا يبقى مع الانفصال لان الذي يبطله الانفصال
هو الاتصال العارض للجوهر وبيانه ان لفظ الاتصال كما مر قد
يطلق على المعنى الاضافي الذي لا يتصور ان يعقل الا بين شيئين سواء
كانا متعددين في الخارج ثم حدث او يتوهم بينهما اتصال او
يتصور للجسم المتصل الواحد اجزاء وهمية فيقال عليها انها متصلة
بعضها ببعض او يكون في الجسم اختلاف عرضين قارين او غير
قارين فيقال ان محل احدهما متصل بمحل الآخر ولا شك في عرضية
الاتصال بهذا المعنى البسيط وهو الذي يقابله الانفصال فلا يصح ان يكون
جزءا لامر جوهري محض وقد يطلق على المعنى الحقيقي الذي لا يستدعي
ان يكون بين شيئين وهذا اصلاح خاص لا يفهمه الكافة من لفظ الاتصال
وهو الممتد الجوهري على اصطلاحهم فلقائل ان يقول الاتصال بالمعنى الثاني
نفس الجسم وهو بعينه المقدار ولا يقابله الانفصال بل الانفصال يقابل الاتصال
بالمعنى الاول وهما يتعاقبان على صفة بقائه بعينه في الحالتين واما ما يقال
ان الممتد شيء له امتداد فيلزم ان يكون محل الامتداد غيره فليس بشيء

بشئ فان هذه الاطلاقات عرفية ومجوزات لفظية لا يبتنى الحقائق
العلمية عليها وهذا مثل البعد بعيد وخط طويل فان هذه الاطلاقات
لا توجب زيادة البعدية على البعد والطول على الخط واطلاق صيغ
المشتقات بهذا الوجه شائع فى باب الامور العامة كالموجود بما هو موجود
فانه بمعنى الوجود فان قيل توارد المقادير المختلفة بالصغر والكبر
على الجسم الواحد اذا الكاثف والتخلخل يوجب عرضية المقادير
فكيف حكمتم بجوهريتها يقال ان وجود التخلخل والتكاثف من فروع
وجود الهيولى فاذا لم يكن المقدار غير الجسم لا يتصور زيادة المقدار
او نقصانه من غير ورود مادة عليه وانفصالها عنه فان زيادة المقدار
على هذا التقدير بعينها زيادة اجزاء الجسم ونقصانه نقصانها
فرجع التخلخل والتكاثف الى تخالل الجسم اللطيف بين اجزاء الجسم
وانفصالها عنها واجتماعها لا الحقيقيين واثباتهما بالقصة الصيت
اذا وقعت فى النار فى غاية الضعف وكذلك الاستدلال بالقارورة
المنصوصة اذا كبت على الماء شيماء وقد شوهد عند الكب
الحبابات الدالة على خروج الهواء ولا سبيل لنا

الى الحكم بان الماض لم يعط من الهواء بقدر ما اخذ منها حتى يلزم التخلخل

وذكر الشيخ الالهي في حكمة الاشراق انه قد يجرب ترشح بعض الادهان

من الزجاج فلا يمتنع مثل ذلك في الهواء الذي هو الطف

من الدهن واما قولهم اشتراك الاجسام في الجسمية وافتراقها

في المقادير يوجب مغايرة المقدار للجسم فجوابه على ما في حكمة

الاشراق بان اشتراكها في الجسمية هو اشتراكها في نفس المقدارية

المشتركة بين المقدار الصغير والكبير واختلافها في المقادير هو

اختلافها في خصوصيات الكبر والصغر وكما ان التفاوت بين

المقدار الكبير والصغير ليس بشيء زائد على المقدار بل بنفس المقدار

فكذلك اذا ابدل لفظ المقدار بالجسم والتفاوت بالصغير والكبير

بالتفاوت في المقادير يكون الاختلاف بنفس الجسمية لا غير ويرجع هذا الخلاف

الى الاختلاف بالكمال والنقصان والشدة والضعف في نفس

الشيء على ما هو راي الشيخ الالهي والقدماء من الرواقيين فانهم

يجوزون كون جوهر اقوى جوهرا من جواهر آخر كجواهر العالم

العقلي وجواهر عالمنا الادنى الجرمي وكذا يجوزون بان حيوانا يكون

يكون حمولا نيته اكثر ونفسه على التحريك اقوى كالانسان شديد
انما في باب الحيوانية من حيوان يكون بخلاف ذلك كالبعوضة مثلا
يفرقون بين الشدة والضعف في الكيف والزيادة والنقصان
الكم في كونهما تفاوتا بالكمال والنقص في نفس الماهية سواء كانا
في الكيف او الكم او غير ذلك كالجوهرية والجسمية والحيوانية على
ما ذكرنا ولا يبالون بعدم اطلاق ادوات التفضيل والمبالغة بعض
الصور على عرف اهل اللسان اذ ليس من باب الحكماء لاقتصار
تصحيح المعاني على مجاري العرف او قنص الحقايق من الالفاظ تم
يخفى ان بين كلامي الشيخ الالهي في حكمة الاشراق حيث حكم بيساطة الجسم
جوهرية المقدار وفي التلويحات حيث اختار انه مركب من جوهر سماه
هيولى وعرض هو المقدار بناء على تجويزه تركب نوع بسيط من جوهر
وعرض مخالفة بحسب الظاهر لكن الشارحين لكلامه اجمعوا على
المنافاة بين ما في الكتابين في المقصد بل الفرق يرجع الى اتفاوت اصطلاحي
فيهما وتحقيق ذلك بان في الشمعة حين تبدل اشكاله مقدار بن ثابت هو
جوهر لا يزيد ولا ينقص يتوارد الاشكال عليه ومتغير هو نوعها المقادير

في الجواب وهو عرض في المقدار الذاتي هو جوهر مجموعها هو الجسم
الجوهر منهما هيولى على مصطلح التلويحات وذلك لمعنى الجوهر هي
هو الجسم على مصطلح حكمة الاشراق وهو الذي يسمى بالنسبة الى الهيئات
والانواع المحصلة هيولى فلا مناقضة بين حكمة بيشاغورس وجوهرية
المقدار في احد الكتابين وحكمة بتركب الجسم وعرضية المقدار في الآخر
فان في ذلك الجسم والامتداد غير هذا الجسم والامتداد فتوهم المناقضة انما
هو من اشتراك اللفظ اقول كلامه في بعض المواضع من المطارحات
وغيره صريح في انه ينكر الاتصال والامتداد سوى ما هو من عوارض
الكم وفي التلويحات ما رأينا شيئا يدل على ان ما سماه هيولى يكون
ممتدا بذاته او امتدادا جوهريا سواء كان مقدارا او غير مقدار
واما الشافي بين تركب الجسم وبساطته بين الكتابين فهو مجاله
واعلم ان اتباع المشائين يفرقون بين مفهوم الممتد كما اشرنا سابقا
احدهما الصورة الجرمية عندهم وهو الممتد على الاطلاق الذي
بحسبه يصح فرض الخطوط الثلثة القائمة المتقاطعة في الجسم
الآخر المقدار وهو المصحح لفرض الاجزاء الموهومة المشتركة الحد

الحدود في الجسم والاول مقوم للجسم والآخر عرض فيه والامتداد
الذي هو اول لا يتقوم فيه جسم وجسم ولا يكون بحسبه شيء
من الاجسام صغيرا او كبيرا ولا جزءا او كلا ولا عادا او معدودا
ولا مشاركا ولا مباينا بخلاف الثاني ولذا اشتهر
بينهم انهم قائلون بالامتدادين وليس كذلك بل كلهم
في الجسم على انهم لا يمتد واحد لكنه اذا اخذ بما هو هوي من
تعين مقداري فهو جوهر محض مقوم للجسم واذا اخذ على التعين
المقداري صدقا هيئا كان او غير متناه اي خذ الجسم بحيث
يمسح بكذا وكذا مرة او لا ينتهي المسح ان توهم غير متناه
فهو مقدار غير مقوم للجسم فيصدق عليه معنى العرض
ويظهر الفرق بينهما عند هو حين تخلخل الجسم وتكاثفه حين
تواردا الاشكال على الشمعة فان هناك يتبدل نفس المقدار و
ههنا يتبدل عوارضه التي هي مراتب بسطه في الطول والعرض
والعمق واما الشيخ الالهي فهو انكر الممتد بالمعنى الاول مطلقا واستدل
في كتبه عليه بوجوه ثلثة احدها انه لو تقوم الجسم الموجود في

هذا بيان المتناهي ١٢ هذا بيان غير متناهي ١٢
جزء لا يتجزأ اذا اجتزم ١٢

الاعيان بامتداد جوهري لكان ذلك الامتداد اما كليًا او
جزئيًا لا جائز ان يكون كليًا لان الكلي حيث هو كلي لا وجود له
في الاعيان فلا يتقوم به ما هو موجود فيها ولا جائز ان يكون
جزئيًا لانه ان كان هو الذي ثبت عرضيته فليس في الجسم غيره
ليكون في الجسم امتداد جوهري وان كان في الجسم امتداد غيره
وآخر جوهري فذلك محال لان الامتداد لطبيعته واحد ومفهومه احد
لا يختلف فيه جواب ما هو فلا يكون بعض جزئياته جوهرًا
وبعضه عرضًا ولما ثبت عرضية البعض ثبت عرضية
الباقي وثانيها انها لو كان في الجسم امتداد جوهري
لكان موجودًا في كل الجسم وفي جزئيه فما هو في الكل اكبر
هو في الجزء فيكون متقابلًا للتجزية لذاته فيكون كمًا مقداريًا وثالثها
انه اذا تخلخل الجسم ان بقي الامتداد الجوهري كما كان وهو
مقدار لا شك فليس في كل الجرم المتخلخل الزائد مقداره
الصورة الجرمية وهو محال وان لم يبق ذلك الامتداد كما كان
فهو اذن صار ازيد فالامتداد الجوهري كم لذاته فهو عرض

عرض فالجوهر عرض هيهات واعتراض العلامة الخفري على الوجه
الاول بما حاصله ان المراد بالكلي الكلي العقلي اعتبار المتمد المقوم
للجسم العيني ليس كليا بهذا المعنى لانه لا يوجد في الخارج لان الاجزاء
الطبعي اي ما يصير منه وضا للكلية اذا وجد في العقل اعتبر انه
كلي باعتبار ماهيته وجزئي بتشخص الجسم قوله لا جائز ان يكون
جزئيا لانه ان كان هو الذي تثبت عرضيته وليس في الجسم غنية
اه قلت ما تثبت عرضيته انما هو امر عارض هو تعين امتداد
بالانقطاع اما مطلقا او مخصوصا وهذا العرض ليس معانقا
لمفهوم الممتد في الماهية ليلزم من عرضيته عرضيته اقول
كان تشخص الشيء عند المحققين اما بذاته كما هو مذهب الشيخ
او بنحو الوجود كما هو مذهب الفارابي وباشارته الى الموجود الحقيقي
كما هو مذهب جماعة فالاعراض القائمة وسائر الاشياء عندهم
ليس لها مدخل في افادة التشخص بل انما هي لوازم واما ان التشخص
فالممتد المقوم للجسم العيني لو كان جزئيا موجودا في الخارج فيجب
ان لا يكون مناط جزئيته الامور العارضة له لانه لا يمتنع كونها من

اللوازم والعلامات فاذا صار ذلك الممتد جزئيا معينا في
الخارج مع قطع النظر عن العوارض فهو اعني المقدار فضلا
ثبت عرضيته واما غيره فيلزم ان يكون في الجسم ممتدان معينان
احدهما جوهر والآخر عرض متباينان في الوجود وهو خلاف ما تقرر
عند اتباع المشائين من ان التفاوت بينهما ليس الا بالتعين وعدمه
وايضا اذا تعين الممتد الجوهري مع قطع النظر عن المقدار العرضي
فذلك اما مساو لهذا او ازيد او انقص وعلى كل تقدير يلزم مع
محذور آخر تقدره بذاته فالاولى ان يجاب عن الوجه الاول
بان الممتد الذي هو نفس ذاته المقوم للجرم العيني امر متعين
الذات مبهم المقادير التي هي عبارة عن تعيناته المقدارية فان التعين
الذي لا ينافي الابهام المقداري وما ثبت عرضيته ليس الا المتعين المقدار
وهو غير الممتد المقوم للجرم العيني المحفوظ الذات والتشخص في
مراتب المقدارات والتشكلات لكن ليس ان هذا الذي
ثبت عرضيته ممتد والذي يقوم الجسم ممتد آخر ليلزم ان يكون في
الجسم ممتدان اثنان جوهري وعرضي بل هذا متحصل منه ومن التعين المقداري

ثم أورد معارضة على كلام الشيخ بقوله انه اختار في التلويحات
[illegible] الجرم العيني مركب من الجواهر الفردة التي يسميها الجزء الذي لا يتجزأ
لا امتداد له العرضي فنقول الامتداد العرضي الذي اختار انه مقوم
للجرم العيني اما كلي او جزئي وكلاهما باطلان على النحو الذي
ذكره في الدليل اما الاول فظاهر واما الثاني فلان الامتدادات
المعينة مع بقاء الجرم العيني في الصورتين اللتين ذكرهما قائلا
ان كان المقوم هو الامتداد الذي ثبت عرضيته بالتبدل يلزم في
الجرم العيني غيره لم يكن الامتداد مقوما للجرم لتبدله مع بقاء الجرم
وان كان للجرم امتداد عرضي باق وآخر زائل فذلك ايضا لا يتم
امتدادان عرضيان جزئيان فما اجاب به عن هذا البحث فمثله
جواب عن دليله نيابة في الباب ان المعنى الثاني هو عرضه عند الحكماء
وعرض عندهم اقول فرق بين تركب الشيء من مادة وصورة كالجسم عند
المشائين وبين تركبه من موضوع وعرض كالجسم عند حصانا الثالث
في لقائل ان يقول بقاء الجسم العيني المتقوم من جوهرين المتقوم كل منهما
بالاخر مع تبدل احدهما غير صحيح عند الوجدان بخلاف الجسم العيني المتقوم من جوهر

بحسب العقل فكذلك للمقدار فاذ حلله العقل الى ثلثة
الاعتبارين يحكم بان المقدار المطلق مقوم للجسم المطلق بل يكون
عينه والمقادير الخاصة مقومة للاجسام الخاصة بل يكون
عينها كما هو رأيه والمقادير عرضية عنده في ذلك الكتاب فليس
الا مراتب الطول والعرض والعمق وليس شئ منها مقدارا للجسم بل
هي عوارض للمقدار الجسمي وعرضيتها لا توجب عرضيته وقد
علمت انه ممن ينكر التخلخل والتكاثف بالحقيقة اذ لا يتمشى
استدلاله على عرضية المقدار الا بهذه الحجة الواهية
على الجسم الواحد كما سلف. تخلخل واما الجواب عن الوجهين
الاخيرين منه على ابطال المعتمد المعذر المذكور في غاية السهو
بعد تحقيق ما ذكرنا في بيانه سواء لا يوصف بكونه كلا
او جزءا او زائدا او ناقصا او غيره لذاته فليكن منك على ذكر
البحث الخامس سلمنا ان في الجسم باعتبار الابعاد امورا ثلثة كالطول
جوهر غير خارج عن ماهية الجسم والاخران عرضان فيه زائدان عليه
يتبدل احدهما عن الجسم بالتخلخل والتكاثف والاخر يتوارد

الاشكال عليه لكن له قد تقدم ان الجسم اذا انفصل يجب ان يتعدم عنه
امر جوهري فان اللازم ليس الا ان الحقيقة الجسمية ان يكون
لذاتها قابلة للاتصالات والانفصالات وامّا ان لقائل ان
يكون واحدًا بالوحدة الاتصالية فلا يلزم ذلك لو كانت
الشخصية مساوقة للوحدة الاتصالية وهو غير لازم فان
الواحد والبسيط الواحد مثلا له وحدة شخصية مع تالفه
من متصلات منضم بعضها الى بعض بل اللازم كون القابل
للاتصال والانفصال امرا واحدًا شخصيًا ويجوز ان يكون ذلك
الواحد امرا متصلا بذاته ومع استمرار وحدته الشخصية يتعدد
اتصاله الذاتي فحينئذ لا حرج ان يقول بالانفصال لا ينافي الاتصال
بل امكانيا في وحدته الاتصال فمهما كان متصلا واحدًا بعينه صار
منفصلا متعددا فالممتد الجوهري باق في الحالين والتزوال انما
هو لعارضه اي الوحدة والكثرة والجواب عنه على ما ذكره
بعض الاذكياء بعد تمهيد ان وجود كل شيء عبارة عن نفس حقيقته
الموجودية سواء كان في العين او في العقل وانه مشترك

مساوق للتشخص بل هو عينه على ما ذهب اليه الفارابي فحدد
كل من التشخص الوجود وحدانية كل منهما بحسب وتعدد الاخر وحدانية
هو ان المتصل الواحد من حيث هو كذلك لما لم يكن
الا موجودا واحدا له تشخص واحد وتشخص واحد فليس لاجزائه
الفرضية وجود بالفعل وتشخص خاص بحسب نفس الامر
كيف وقد بين ان الاجزاء الفرضية غير متناهية حسب قبول
الجسم الانقسام الى غاية فاما ان يكون لبعض من اجزائه وجود
وتشخص وهو الترجيح من غير مرجح او لجميعها فتلزم المفاسد
التي ترد على اصحاب الاتناهي اجزاء الجسم واذا طرء عليه الانقسام
وجد موجودان متشخصان وهويتان مستقلتان فاما ان يكونا
موجودين حال الاتصال مع تعينهما وهو باطل لان اجزاء المتصل
الواحد تعيناتها ليس الا بحسب الفرض وهذا ان التعينان
بحسب نفس الامر لا بد وان يكون لهما فاما ان يكون وجوداهما حال
الاتصال هما بعينه الوجود الذي لهما حال الانفصال والا
لزم انقلاب الشيء لا نفسه خلاف ما تقرر من المساوقة بين التعينين

الوجود في التعين الحادث بعد الانفصال ليس كالوجود الحادث
بعد الانفصال ولا الى الثاني بانه يلزم ان يكون ذات ما
يوجد بوجود ثم يزول عنها هذا الوجود ويوجد بوجود آخر
وهو ايضا خلاف المفروض من ان الهيولى نفس الموجودية المتصدة
المنتزعة من الذات لا ما به الموجودية فلا يتصور تعدده
مع وحدة الذات كما لا يخفى واما ان لا يكونا موجودين
حين الاتصال بالفعل بل بالقوة القريبة او البعيدة فلا بد لهما
من مادة حاملة لقوة وجودهما وتعينهما حين الاتصال واذا
خرج وجودهما وتعينهما بطريان الانفصال من القوة الى الفعل
تصير حاملة لهما متلبسة بهما وليست تلك المادة هي
ذلك الجوهر المتصل لما علمت بطلانه سابقا فيكون القابل
لهما معا جوهرا آخر وهو المطلوب فيه نظر فان القول بان
الوجود عين تكثر الاشخاص الموجودة او مستلزم له وكل منهما
بناء على العينية بين تشخص الوجود
توجد التشخصية او مستلزم له وان الاتصال والانفصال
عبارة عن توحد الوجود وتكثره وان كان حقا عندنا ونحن نشاهدكم

كونه في ان قسمة المتصل راجعة الى تحويل الوحدة الشخصية الى
الكثرة الشخصية وبطلان الموجود الواحد وحلول الموجودات
المتعددة وعكس ذلك حين الوصل لكنا نفرق بين ما بالذات
وما بالعرض في كه تتصف بهذه الاوصاف فنقول لا نعني بالموجود
بوجود متعدد او المتغير بتعينات متكثرة حال لا تنفصل
بالذات هو حقيقة الجوهر الممتد لم يجز ان يكون المعروض حالا في
الوجودات والتعينات هو حقيقة المقدار اولا وبالذات وبواسطته
يصير الجوهر الممتد متصفا بها ثانيا وبالعرض فان الجسم المتصل
مقدار واحد له تشخص واحد فاذا طرء عليه الانفصال انعدم هذا
المقدار المعين ووجد مقداران آخران وجد كل واحد منهما وتشخصه
غير وجود الآخر وتشخصه فالممتد بمعنى القابل للابعاد مطلقا لم
يتغير وجوده ولا تشخصه بل نقول القابل للابعاد حقيقة منحصرة
في شخص واحد له مقدار واحد بحسب المساحة وهو حواه السطح
الاعلى من الفلك الاعظم سواء كان في اتصال واحد او في
اتصالات متعددة حادثة او فطرية وهذا الشخص الممتد

ناقص

له تعين واحد ذاتي مستمر وله ايضا تعينات اخر منبعثة حاصلة
فيه من قبل تعينات مقدارية وهذا كما ان هيولى الاسطقسات
عندكم تشخص واحدا لا بزوال وحدته الشخصية في مراتب تعدد
الصورة الجسمية وجدتها عند تواردها الانفصال والاتصال
وان قيل الهيولى لما كانت امرا مبهما يتم الحكم ببقاء ذاتها
حين تعدد الاجسام وتحدد بخلاف الجسم فقد كون ذات الهيولى
امرا مبهما بالمعنى الذي سبق اجزاءه في ذات الجسم غير بين ولا متعين
بعد فان معنى ابهامها الذاتي في الهيولى ليس كما فهمه بعض من اهل التدقيق
انها في ذاتها لا تعين لها ولا تحصل ولا كلية ولا جزئية ولا عموم
ولا خصوص وانما تتصف بشيء من تلك الاوصاف بسبب اقتران الصورة
[illegible] وجوه لا انفكاك عن التشخص بل يستمر باستمراره
[illegible] فبقاء الوجوه مع زوال التعين والوحدة غير
[illegible] الهيولى بعد ما سبق انها مبهمة الذات
[illegible] تعين مستمر ذاتي تعين بمثل هذا غرضنا فلنا ان نقول في الجسم
المتصل الواحد بالاتصال ان فيه تعينات بهيولى واحدة الاتصال وكثرته

ولها تعين ذاتي مستمر وتعين مقداري متبدل على طبق ما قالوه
في الهيولى وأقصى ما يمكن أن يقال في الجواب عن الشبهة المذكورة
هو أنه لا شك لأحد من العقلاء في أنه ينعدم من الجسم حين
طريان الانفصال عليه مكان موجود فيه في الخارج وحين وقوع الاتصال
يوجد فيه مكان لم يكن موجودا فيه قبل فنقول ان ذلك لا يدل على أن الاتصال
حقيقة أو اضافي كما لا يخفى فعلى الاول يلزم المطلوب أن المتصل الحقيقي
عند المحققين خصوصا عند صاحب هذا البحث مقصور فلا يدوم الجوهر
فاذا زال عن الجسم فلا بد من اشتماله على أمر آخر غير متصل
بنفسه قابل للاتصال وهو الهيولى وعلى الثاني يلزم أن يكون في الجسم
اتصالات واضافات غير متناهية مجتمعة في الواقع منتزعة حسب فنون
الانقسام لا الى غاية مترتبة كالنصف والثلث والربع وغيرها بعد
كل من تلك الاضافات عند ورود واحد من الانقسامات ويلزم
سائر المفاسد الواردة على اصحاب النظام القائلين بعدم تناهي الاجزاء
بالجسم هذا ما تيسر لنا في هذا الموضع من المقال فعليك بالتأمل
صادقا والتقطن الفائق ليظهر لك جلية الحال والله ولي الجود

والافضال البحث السادس ان تعدد الجسمية بعد وحدتها لو كان
مقتضيا لانعدامها ومحوجا الى مادة فمادة المتعدد ان كانت
واحدة لزم كون شئ واحد فى احيز متعددة وجهات مختلفة
وان كانت متعددة فتعددها اما ان يكون حادثا
بالانفصال او مقطورا بحسب الذات فان كان حادثا فحدوثه
بعد انعدام مادة الجسم الواحد ومع بقائها فعلى الثانى يلزم
كون ذات واحدة شخصا واحدا تارة واشخاصا متعددة
اخرى وعلى الاول يلزم التسلسل فى المواد اذ كل حادث عندهم
مسبوق بمادة قابلة له وهى ايضا حادثة على التقدير المذكور
ومع ذلك فهو بيانى فى مقصودهم من وجود امر يكون باقيا فى
حالتى الفصل والوصل لئلا يكون التفريق اعداما بالكلية والوصل
ايجادا ولو كان التعدد واقعا فى المادة بحسب الفطرة لكان الجسم
المفرد مشتملا على اجزاء غير متناهية حسب قبوله للانقسامات
الغير المتناهية اذ لو لم يكن عدد تلك المواد غير متناه بل واقفا
عند حد لوقف عدد انقسامات الجسم اذا وصلت الى ذلك الحد

وليس كذلك هف والجواب ان الهيولى وان كانت واحدة في
حد ذاتها وشخصيتها لكن لا تهيأ لقبول الاشارة الحسية و
الابعاد المقدارية وتخصيص الاجزاء والجهات وحصول الفصل
الوصل والوحدة والتعدد بالذات بل انما تتهيأ لشيء من تلك
الاوصاف بالعرض بعد تهيئها للاستفاد من قبل الصورة الجسمية
ولا يلزم مما ذكرنا كون الهيولى من المفارقات في مرتبة ذاتها او متفقة
الذات من الجواهر المتفاصلة الغير المتجزية متناهية او غير متناهية
كما يتهنك عليه من تقدم الصورة عليها بالذات فان ذاتها لا تخلو
من الاتصاف بشيء من الاوصاف المذكورة في نفس الامر وان كان
بواسطة الصورة فقول الهيولى حين الاتصال لها وحدة شخصية
ذاتية ووحدة اتصالية فاذا طرأ الانفصال زالت عنها الوحدة
الاتصالية بدون زوال ذاتها وهذا بخلاف الجوهر المتصل
وحدة الاتصال فيه هي الوحدة الشخصية او مساوقتها فالجزء
لم يبق ذاتها حين الانفصال فمادة الجزءين الحادثين عند الانفصال
واحدة في ذاتها متعددة الجزءين وهي محفوظة الوجود في جميع المراتب

باقية الذات في حالتي الاتصال والانفصال غير عادثة بحدوث شيء
منهما ليلزم التسلسل في المواد الحادثة ولا متكثرة بتكثر الانفصال
في ذاتها ليلزم اشتمال الجسم على الاجزاء الغير المتناهية بل الزوال والحدوث
والوحدة الاتصالية والكثرة الانفصالية انما تعرض للجوهر الممتد
بالذات والهيولى لا تقتضي شيئا من وحدة الجسم واثنينيته ولا
مرتبة من مراتب الكثرة الجسمية ولا ايضا بأباها فهيولى الجسمين الذين
احدهما في المشرق والآخر في المغرب لها نحو وحدة ذاتية تجامع
اثنينيتهما وحصولها في الجهات المتخالفة والاحياز المتباعدة
عبارة عن قبولها الاجسام المتعددة الموصوفة بالوقوع في
تلك الجهات والاحياز بالذات فوحدتها الشخصية لا تنافي
الكثرة الانفصالية بخلاف وحدة الاتصال فان وحدة الهيولى
مفهوم سلبي من لوازمه نفي الكثرة بل هو عين نفي الكثرة ووحدة
المتصل معنى وجودي نفي الكثرة انما هو من لوازمه الحجة الثانية لهم ان الجسم
من حيث هو جسم له صورة اتصالية وهي معنى بالفعل ومن حيث هو مستعد
لقبول السواد والحركة وغير ذلك فهو بالقوة والشيء من حيث هو

هو بالفعل لا يكون هو من حيث هو بالقوة لان مرجع القوة الى
امر واحد عدمي وهو فقد شيء ما ومرجع الفعلية الى حصول حقيقة
ما والشيء الواحد من جهة واحدة لا يكون مبدأ الهاويتين
الحالتين فلا يكون الجسم من حيث هو بالقوة اسود او متحرك هو
من حيث هو بالفعل بل شيئا آخر فاذن الجسم مركب
مما عنه له القوة ومما عنه له الفعل وهما الهيولى والصورة وبيانه
على النظم القياسي هو ان يقول ان الجسم بالفعل من جهة ذاته كلما
هو بالفعل من جهة ذاته لا يكون بالقوة فالجسم لا يكون بالقوة ويحصل
هذه النتيجة كبرى لقياس آخر من الشكل الثاني وهو ان الهيولى بالقوة
ولا شيء من الجسم بالقوة فينتج لا شيء من الجسم بهيولى ولزيادة التوضيح
نقول لا شك ان في الجسم قوة على ان يوجد فيه امور كثيرة فتلك القوة
لا تخلو اما ان تكون نفس حقيقة الجوهر المتصل او ثابتة فيه او ثابتة
في امر يقارنه او قائمة بذاتها فلو كان الاتصال المصحح لفرض الابعاد
في الجسم هو بعينه نفس القوة لاشياء كثيرة مما يحل الجسم فيلزم ان يكون ذا
قسمة الاتصال فحينما انه استعداد لامور كثيرة وما امكننا تعقل الاتصال دون

تعقل هذه الاشياء وليس كذلك وايضا لو كان الاتصال هو انه بالقوة
كذا وكذا لكان صورة الجسم عرضا ولو كان الاتصال حاملا للقوة
لا يصح ان يعدم عند خروجه فيما يقوى عليه الفعل فوجب ان يبقى
مع الانفصال مع انه لا يبقى ولو كانت القوة قائمة بذاتها لكان لا
جوهرا مع انه عرض كما ستعرف ان شاء الله تعالى فالحامل للقوة غير الاتصال
وغير المتصل من حيث هو متصل بل الذى فيه قوة الاتصال والانفصال
وغير ذلك من هيأت غير متناهية وكالات غير محصورة وهو الهيولى
وهذه الحجة والحجة السابقة متقاربتا المأخذ ولا اعتراض عليها
من لسان شيعة الاقدمين بوجوه الاول ان قولكم ان الجسم
اولا اتصال نفسه ليس القوة على امر فمسلم ولكن لا يلزم ان لا يكون
القوة موجودة للجوهر الممتد وليس اذا كانت القوة نائعة لشئ يلزم
ان يكون هو هو فان قلت لو كانت القوة للاتصال موجودة
فى الاتصال لكان الاتصال باقيا مع الانفصال قلت هذا عود الى الحجة
وقدم الكلام فيها فان قلت اذا كانت القوة للاتصال وهو شئ متصل
بالفعل فيلزم ان يكون شئ واحد بالفعل وبالقوة معا وهو محال قلت لحق

الحق الصحيح امتناع كون شئ واحد من جهة واحدة بالقوة وبالفعل معا
ولا يلزم من امتناع ان يكون شئ ما بالفعل وله قوة شئ آخر فالفعل
والقوة يجوز ان يجتمعا في شئ واحد من جهتين مختلفتين وكثيرا ما
يعرض الغلط في العلوم من اهمال الحيثيات واضاعة الاعتبارات
أقول في الجواب ان كل حيثية تكون ثابتة لشئ ما في نفس الامر
فلا بد لها من مبدأ لانتزاعها ومنشأ لحصولها والقوة وان كانت عدما
ولكن لا يكون عدما بحتا بل لها حظ من الثبات فانها عدم شئ ما
من شانه ان يكون وجود ذلك الشئ له اولنوعه او لجنسه ولكن
ليس بالفعل حاصلا كما بين في قاطيغورياس المنطق فلا بد له من مبدأ
والمبادي للاشياء الطبيعية تنحصر في اربعة مادة وصورة وفاعل
وغاية والثلثة الاخيرة انما هي مبادي لفعلية تلك الاشياء فلا يمكن
ان يكون شئ من العلل مبدأ للقوة والفقدان الا المادة كما يظهر
من تعريفات تلك العلل فانهم عرفوا الصورة بالعلة التي هي جزء من
الشئ يكون به هو ما هو بالفعل والمادة بالعلة التي يكون الشئ بها هو ما هو
بالقوة والفاعل بالعلة التي تفيد وجودا مباينا لذاتها من حيث هو مباين والغاية

بالعلة التي يفاد لاجلها وجود فاذا لم تكن حيثية القوة مشتقاة
الا من المادة فحيثية الفعل لا تستفاد منها والا لكان شئ واحد
مبدأ الحيثيتين مختلفتين بحسب ذاته فاذا حصلت لشئ واحد
حيثيتا القوة والفعل معا فلا بد له من مبدأين هما منشأ ان
لتينك الحيثيتين فالاتصال الحادث في الجسم لا بد له من امر يكون
الاتصال به بالقوة وهو الهيولى ومن امر يكون هو به بالفعل وهو الصورة
فالجسم مركب منهما الثاني ان هذا الدليل منقوض بالنفوس الانسانية
اذ هي من حيث ماهيتها بالفعل ولها قوة قبول المعقولات فكبرى
القياس الاول وهو قولهم كل ما هو بالفعل لا يكون بالقوة يكون
منقوضة بقياس من الشكل الثالث وهو ان النفس الانسانية امر بالفعل
من جهة ذاتها وكل نفس انسانية يكون لها قوة امر ما فبعض ما هو
امر بالفعل يكون له قوة امر ما والجواب ان النفس الانسانية وان كانت مجردة
ذاتا لكنها ما دامت فعلا وكان الشئ الواحد يكون جوهرا وعرضا باعتبارين
فكذلك قد يكون مجردا وماديا باعتبارين فحيثية كون النفس بالفعل
انما هي من قبل ذاتها المستندة الى جاعلها التام وحيثية كونها

كونها بالقوة انما هي من جهة فاعليها الموقوفة على تهيو المادة التي
هي آلة لصدورتلك الافاعيل وبالجملة جهة القوة في كل شئ
ترجع الى الهيولى كما ان جميع جهات الفعلية ترجع الى القيوم تعالى
جدّه وبهذا الاصل تندفع شبهة الثنوية في صدور الشرور الواقعة
في العالم عن المبدأ المقدس عن قصد الشرور كما سيأتي ان شاء الله تعالى
الوجه الثالث النقض بوجود الهيولى فانها في نفسها جوهر موجود
بالفعل وهي ايضا مستعدة فيلزم تركيبها من صورتها تكون بالفعل
ومن مادة بها تكون بالقوة ثم ينقل الكلام الى مادة المادة وهكذا
الى نهاية وتلخيص ما ذكره الشيخ في الشفاء في دفع ان الفعلية
في الهيولى فعلية القوة وجوهريتها جوهرية الاستعداد وليس في
الوجود جهتان لها امتيازتان باحدهما تكون بالفعل وبالاخرى بالقوة
الا لهم الا في اعتبار الذهن ولهذا قال نسبتها الى هذين المعنيين اشبه
بنسبة البسيط الى الجنس والفصل منها بنسبة المركب الى المادة
والصورة فادن الهيولى نوع بسيط جنسه الجوهر وفصله انه مستعد
لكل حلية وصفة فهي بما هي بالفعل هي بالقوة لكل شئ ولا يبعد ان يقال

الشبهة ... الهيولى ... الجنس ... الفصل ... المادة ... الصورة ... الجوهر ... القوة ... الفعلية ... الاستعداد ... الذهن ... المركب

ان القابلية والاستعداد ليست امورا جوهرية لانها حال الشئ
بالقياس الى الخارجيات اذ الاستعداد انما هو استعداد شئ لشئ آخر
في حد نفسه خفيفة وتحصل فينبغي ان يتحصل ذلك الشئ بحسب حقيقة
نفسه ثم يلحقه هذه الاضافة نعم لا مانع من دخول الاضافات
في مفهوم الاسم فان الجوهر الحامل للصور ربما يسمى الهيولى باعتبار القبول
فيكون اضافة القبول داخلة في مفهوم هذا الاسم كما ان الفلك والملك
انما يسميان نفسا وملكا باعتبار تدبيرهما للبدن والمملكة باعتبار
ماهيتهما فيكون اضافة التدبير جزء المفهوم الاسم لا الحقيقة الجوهرية
وايضا لا يصح ان يكون فصل الهيولى القوة والاستعداد كيف وجزء الشئ
المحصل لا يصح ان يكون عرضا لانه ان كان عرضا لا يكون الشئ جوهرا محصلا
بل المجموع جوهر وعرض وايضا الاستعداد لا يكون حاملا لما هو استعداد
له لان استعداد الشئ لا يبقى مع حصوله فالهيولى يلزم ان لا يبقى مع الصورة
وكلامنا في حامل الصورة وقولهم كثيرا ما يطلقون الفاظا موضوعة
لامور عرضية اضافية ويعبرون بها عن الامور الذاتية مثل ما يذكرون
في عنوان باب فصول الاشياء الجوهرية امورا اضافية كالناطق في فصل

الانسان والحساس او المتحرك في فصل الحيوان وغرضهم ما يترتب عليه
تلك الامور اي مبادي تلك الاضافات لا انفسها فعلى هذا القياس
المراد من الاستعداد والقابلية في تحديد الهيولى كونها بحيث يلزمها
لذاتها القوة للصور والهيآت لا نفس تلك الاضافة واما قول
القائل القوة تبطل عند حصول الفعلية فلا تكون حاملا لما هو
قوة له فصحيح ان اراد القوة الخاصة لحصول الشيء الخاص واما القوة
المطلقة والاستعداد المطلق لحصول الاشياء الغير المتناهية
فانما تبطل اذا حصل جميع تلك الاشياء وهو ممتنع على دائم
الا تزمر مناهي مقدورات الله تعالى واما قوله جزء الجوهر لا يصلح ان
يكون عرضا ان اراد بمفهوم العرض ما يكون من لوازم المقولات التسع
مفهوم الموجود في الموضوع فلا نسلم ان فصل الهيولى عرض بهذا المعنى
وان اراد به حالا يكون بحسب حقيقته جوهرا وان صدق عليه بعض
صدقا عرضيا فمسلم ولكن لا نسلم امتناع تقوم الجوهر بالعرض بهذا
المعنى وقد ذكرنا سابقا ان فصل الجوهر البسيطة لا يلزم ان يكون
جوهرا بحسب ذاتها ولا عرضا ومع ذلك يصدق مفهوم الجوهر

عليها والحقايق الغير المتاصلة يصح عدم الانداجها في شيء من المعقولات
العشرة هذا ما يمكن ان يقال من جانب المشائين في هذا المقام وقد بقي
بعد جنايا في الزوايا ومن الله التوفيق وبه الاعتصام الحجة الثالثة ان الجسم
ماهية مركبة من جنس وفصل جنسها مفهوم الجوهرية وفصلها هو مفهوم
قولنا الممتد في الجهات الثلث على الاطلاق وكل ماهية لها احد
جنس وفصل اذا كانت بحيث يمكن ان يعدم في الخارج فصلها ويبقى
معنى جنسها كالانسان فان جنسها وفصلها يتحاذيان جزئين خارجيين
هما سبدأهما اعني مادة خارجية يستفاد منها الجنس الذي هو مادة
عقلية باعتبار اخذه بشرط لا شيء وصورة خارجية يستفاد
منها الفصل الذي هو صورة عقلية باعتبار اخذه بشرط لا شيء لكن
الجسم ماهية بالصفة المذكورة اي يمكن ان يعدم في الخارج فصل
مع بقاء جنسه فان الجسم المفرد اذا طرء عليه الانفصال يعدم فصله
الذي هو مفهوم قولنا الممتد في الجهات الثلث على الاطلاق والمستلزم
لبعد الاتصال مع صدق معنى الجوهر عليه فيلزم تركبه من مادة
هي الهيولى وصورة هي الصورة الجسمية وهو المطلوب وهذه الحجة ايضا

قريبة الماخذ من الاولين ويرجح عليها اكثر المناقشات التي سبق ذكرها
كما يظهر بالتامل تركنا الكلام فيها وعليها مخافة التطويل والاسهاب والله
ولي التوفيق وهو الصواب الحكمة الرابعة وتحقيقه بعض المحققين من المتاخرين
وسماه بالبرهان الخاص وتحريره بعد تلخيصه عن الخطابيات الاقناعية
والاقوال المخيلة الشعرية هو ان جميع الممكنات تلزم وجود الحق
والواجب الحق الذي ليست فيه شائبة من الكثرة بوجه من الوجوه ومن جملة
الموجودات الممكنة هي الممتدات ولا بد لكل معلول ان يناسب علته مناسبة مصححة لصدوره
عنها دون غيرها او ايجادها لها دون غيره وتلك المناسبة مفقودة بين الصورة الجسمية
والموجود الحقيقي المنزه عن شوائب التركيب وكذا بينها وبين العقول التي لا يمكن فيها
فرض جزء دون جزء فلا بد من ان يتحقق بينها وبين واحد من العقول امر له مناسبة
لكل واحد منهما من حيثية وهو الصيرورة اذ هي من حركة غير ممتد بخلاف الهيولى
ان توجد من المبدأ المفارق ومن جهة قبولها للامتداد تصير واسطة لصدور الممتدات
اقول كلامه هذا مبني على تقدم الهيولى على الصورة في الوجود وليس كذلك بل الامر
بالعكس كما صرحوا به حيث بينوا كيفية ترتيب الوجود في سلسلة البدء
والرجوع وسيجيء في بحث التلازم بيان تقدم الصورة على الهيولى

وقد نصّ الشيخ في الشفاء بان ما بالفعل مطلقا سبب لخروج ما بالقوة
الى الفعل واقدم منه فتكون الصورة متقدمة على الهيولى وما ذكره
من عدم المناسبة بين الصورة الجرمية والعقل المفارق وان كان
مسلما لكن لا يلزم منه ان تكون الهيولى واسطة لصدورها فان صدور
الجرمية عن المفارق بعد صدور النفوس والصور النوعية فيجوز ان تكون
وساطتها كافية في صدور الجرمية عنه لجواز ان يكون لها من
الحيثيات ولا اعتبار لما يلزم من حصول المناسبة بينهما وبين الابعاد
الاجرام فيصح صدورها عنهما بلا توسط شيء آخر الجواب المنافي
ان جسمية الفلك يلزمها اشكال معين ومقدار معين لعدم قبولها الكون و
الفساد على ابهم فقول هذا للزوم اما لنفس الجرمية المشتركة فيكون كل
جسم كذلك لاشتراكها فيها وليس بكذا هف وكلام آخر فهو ذن اما حال
في جرمية الفلك ومحل لها او مباين عنها وان كان ذلك كلام حالا فيها فان
لم يكن لازما لها لم يكن سببا للزوم الشكل المقدار المعينين وان كان لازما
عاد الكلام في كيفية لزومه بعينه فيتسلسل وينتهي الى نفس الجرمية
فيعود المحال المذكور من تفاوت جميع الاجرام في الشكل والمقدار وان كان

مبايناً فهو إما جسم آخر او قوة في جسم ومحرك ليس بجسم وكيفما كان
لان سببية ذلك الجسم لتلك الملازمة اما جسمية فيجب الاتفاق
وقد بطل وإما القوة زائدة فهو المستقيم الثاني فنقول تلك القوة ان كانت من
اللوازم عاد السؤال في لزومها وان كانت من المفارقات عن محلها
فعند المفارقة عدمت لان وجود الناعت نفسه هو
وجوده لمحله وعدمه عن المحل هو بنفسه عدم في نفسه واذا عدمت
وجب ان تزول الملازمة لزوال ما يقتضيها وذلك هو
وهو ان سبب اللوازم امر مباين مجرد بالكلية عن الاجسام والجسمانيات
فنقول لما كانت نسبة القوة المجردة الى جميع الاجسام نسبة واحدة
فلم يكن اقتضاؤها الموصوفية بعض الاجسام بالفلكية اولى من اقتضائها
لتلك الموصوفية في سائر الاجسام فلا بد لحصول الاولوية من مخصص
بالفلك لم يكن حالة فيه فيجب ان تكون الفلكية انما لزمت جرمية الفلك لسبب
شيء حلت تلك الجرمية فيه وحلت الفلكية وما يلزمها فيه فذلك الشيء يقتضي
معاً فلا جرم صار مقارنة الفلكية لجرميتها مقارنة واجبة فاذن جرمية
الفلك محل هو المسمى بالهيولى ويجب ان تكون مخالفة للهيولى سائر

الاجسام والاحادث المحالات المذكورة واذا ثبت احتياج الاجسام
الفلكية الى الهيولى وجب احتياج الاجسام العنصرية اليها كما فى عكس ذلك
حيث يلزم احتياج العناصر الى الهيولى بحسب برهان الفصل الاصل مثلا
ويطرد فى سائرها بالبرهان الذى سيجئ فثبت احتياج الاجسام كلها الى
الهيولى وهو المطلوب هذا تحرير الحجة التى ذكرها صاحب المباحث المشرقية
قال وقد اوردها على كثير من الاذكياء فما قدحوا فى شئ من مقدماتها واقول
انها مقدوح فيها لانه لا يتم هذا السؤال تعيينه فى بيان لزوم القطبية
والسكون لبعض مواضع الفلك ولزوم الدورية والحركة لبعض آخر منها
ولا يمكن اسناده الى الهيولى لكونها واحدة فيه فلا يوجب اختلافا فاذا اسند لزوم
القطبية لموضع من الفلك والدورية لموضع آخر الى الاسباب الالهية والعناية التى
علم تعالى بها انتظام الاجرام فلا يسند لزوم الشكل والمقدار للفلك ايضا اليها
وبالجملة كلما اعتذر ههنا يعتذر هناك واما ثانيا فلانا نختار من الشقوق
المذكورة ما يقتضى لزوم المقدار والشكل المعينين للفلك لان المقتضى
للزوم المذكور امر حال فى جسمية الفلك لازم لها فاذا اعيد السؤال فى لزوم قلنا
لان الحال اذا كان مقوما للمحل كان الصورة النوعية فهو يتقدم على محله بالذات فمنشأ لزومه

لزومه لذات المحل يجوز ان يكون نفس ذات الحال نعم لو تاخر وجود الحال عن
وجود محله كالعرض بالقياس الى موضوعه ويكون مختصا به لا يوجد فيما يشاركه
في ماهيته من سائر المحال فيرد السوال في سبب اختصاصه بمحله مع اشتراك
سائر المحال له في الماهية ولما جاز ان يكون لعلل متخالفة بالنوع معلولة
متفقة الماهية ولملزوم متخالفة لازم واحد فجسمية الفلك وان اتفقت سائر
الاجسام في مفهوم الجسمية لكن خصوصيات الاجزاء التي بها يمتاز بعضها عن
سائر اللوازم المختصة بالفلك بسبب تلك النوعية المختصة بها فلا يرد شيء
من المحالات المذكورة فاتقن هذا فانه ينفعك في كثير من المواضع واذا
بلغ كلامنا الى هذا النصاب فلنرجع الى ما كنا بصدده من شرح الكتاب مستعينين
بمالهم الحول والصولا فنقول لما فرغ المصنف من اثبات الهيولى والاجسام الكائنة
الفاسدة اراد ان يشير الى تعميمها للاجسام السماوية فقال واذا ثبت ذلك
الجسم القابل للانفكاك مركب من الهيولى والصورة وجب ان يكون الاجسام كلها
مركبة من الهيولى والصورة لان الطبيعة المقدارية اي الصورة الجسمية واطلاق
المقدار عليها شائع عندهم اما ان تكون بذاتها غنية عن المحل مطلقا او لم تكن
والاول محال والا لاستحال حلولها في المحل لان الحلول يستلزم الافتقار الى المحل

فاذا

لم يكن مفتقرا اليه حالا في محل وليس كذلك هف فتعين افتقارها اليه

يتوهم ورود النقض على الدليل بجرارة في المحل الواحد ليلزم اجتماع
المتماثلات في محل واحد وكون صورة واحدة حالة في جميع المحال او كون
هيولى واحدة محلا لجميع الصور وكون كل جسم مركبا من جميع الصور وجميع
الهيوليات الى غير ذلك من المحالات وهو فاسد لانا نختار حين الترديد
ان الطبيعة المطلقة مفتقرة في ذاتها الى المحل المطلق ولا نسلم ان افتقار الحاصل
المخصوص بل المفتقر اليه هو الطبيعة المخصوصة فيجوز عروض الافتقار الحاصل
للطبيعة المطلقة لاجل الخصوصية العارضة لها لا من حيث هي طبيعة
مطلقة والحاصل ان استغناء الطبيعة المطلقة لذاتها عن المحل المخصوص
لا ينافي افتقارها الى المحل المطلق ولا ينافي ايضا افتقارها الى المحل المخصوص بسبب
عروض خصوصية لها ولا يجري مثل ذلك في الطبيعة المطلقة بالقياس
الى المحل مطلقا بان تكون غير مفتقرة في ذاتها اليه صلا ثم يعرضها الافتقار
بسبب عروض خصوصية لها وذلك لانا نقول الطبيعة الجسمية اذا جرد النظر اليها من
حيث هي فان لم تكن محتاجة الى المحل استحال حلولها فيه مطلقا لان الحلول لا
يتصور بدون الافتقار الذاتي وان كانت محتاجة اليه لزم حلولها في جميع الاجسام

الاجسام وعلى هذا فالقول بان الافتقار يمكن ان يكون شيئا عن الامور
الخارجية وان الطبيعة من حيث هي لا تقتضي لذاتها شيئا من الغناء والحاجة
الى موضوع لا لما قيل من انه اذا جوز ان يكون الاحتياج وعدمه مستندين الى الامور
الخارجية فاذا قطع النظر عن الامور الخارجية لم يمكن الحكم بثبوت الاحتياج
ولا بعدمه فيلزم ارتفاع النقيضين فان محالية ارتفاع النقيضين يجب بعض
ملاحظات العقل وان كانت تلك الملاحظة من الخارج وبجوز الخطأ في نقل الامر
لا بتعمل العقل منظور فيه كما هو مذكور وموضوعه بالجملة لو لم تكن الصورة
الجسمية لذاتها او لازم لازم لذاتها محتاجة الى المادة بل يكون احتياجها
في بعض الافراد مستندة الى علة خارجة عنها وعن علة ذاتها من حيث هي هي
كان يصح الصورة واحدة مقارنة للموضوع ومفارقة فان الصورة المقترنة بالمحل
لعلة خارجة اذا لوحظت من حيث هي هي وقطع النظر عن علة اقترانها يجوز عنه
العقل افتراقها عنه وذلك بطم ضرورة ان الوجود الناعت لا ينفك عنه فان
الى المحل يدهم وايضا لو انفكت وتقدرت متشكلة فانفعلت فاحتاجت الى المادة
ولما كانت الجسمية المطلقة ماهية نوعية لا يختلف افرادها بالفصول الذاتية
باللواحق الخارجية وقد تحقق ان اللواحق الخارجية لا تغني الجسمية في وجودها

عن المادة ولا تحوجها فيه اليها اذ الحاجة والغنى الوجوديان انما يثبتان الشيء
بالقياس الى المحل لا جل ذاته لا لاجل غيره فاذا ثبت ان مقدار الجسمية التي
هي جسمية فلا تاثير للخارجيات في عنائها عن المادة فكل جسم مركب
والصورة واما ان الجسمية المطلقة طبيعة نوعية لا تختلف افرادها الا بالخارجيات
فبيانه على ما هو مذكور في كتب الشيخ وغيره ان جسما اذا خالف جسما آخر في
ان احدهما حار والآخر بارد او رطب والآخر يابس او انسان والآخر حجر فليس
بين الجسمين كذلك اختلاف بين مقدارين في ان احدهما خط والآخر سطح فان
المقدار لا وجود له ولا قوام له الا بان يكون خطا او سطحا وليس اقتران صورة الانسان
او صورة الحجر بالجسم كاقتران فصل الخط او فصل السطح بالمقدارين بجسمية
منصورة اينما وجدت بالاسباب التي لها توجدها وهي جسمية فقط بلا زيادة
والمقدار لا يتصور وجوده وهو مقدار فقط بلا زيادة بل المقدار اذا تحقق
الى فصل حتى يوجد نوعا متحصلا وذلك الفصول ذاتيات له لا يتصور بحصولها
سوى المقدار المطلق نعم يجوز ان يكون مقدار يخالف مقدارا آخر بالذات
بخلاف صورة الجسم فانها طبيعة متحصلة لا اختلاف فيها ولا يخالف مجرد صورة جسمية
مجرد صورة جسمية اخرى بفصل داخل في الجسمية وما يلحق الجسمية انما يلحقها على

محال وما طبعا كان الالتئام بالفعل والانفصال بينهما تشخص نوع تلك الطبيعة
لما نوعي في شخصها اقول مراده على اظني ان الجوهر المتد لو لزمه ما يمنعه عن
الانفصال والانفكاك بحسب الطبيعة فلا يمكن تعدد اشخاصه في الوجود بل نوعه
ينحصر في شخصه اذ لو تعدد شخصاه لكان كل واحد منهما قابلا للانفكاك بالفعل
السابق مع وجود المانع هذا خلف ولما كان الجوهر الامتدادي متعددا الاشخاص
بالبديهة فعلم ان المانع من قبول الانفصال والبين ١١ الخ قاله من حيث طبيعته وان كان
لازما بعض افراده كالافلاك ولذا كان التعدد مغايرا بالقياس الى الطبيعة وان كان
لازما بالقياس الى فرد معين فكل فرد من افراده ابا عن قبول الانفصال و
الاتصال من حيث حقيقته وماهيته وذلك هو الموجب لوجود القابل فثبت
عموم الاحتياج الى الهيولى في الاجسام وهو المراد اقول طبائع الافلاك
اى صورة النوعية لما كانت مانعة عن قبول الانفصال الانفكاكي
ومقابله لاستلزام الحركة التي ليست مبداء ميلها موجودا في
الفلك فلا محالة كل نوع من الفلك ينحصر شخص حمل على ما هو فاهم
اذ لو تحقق فلكان او كوكبان من نوع واحد لصح بينهما من الوصل ما قد حصل
بين الجزئين هو بين لواحد منهما وصح بين الجزئين الموهومين ما قد حصل

بل يحال بيانه الى ما سبق ذكره ويمكن الاعتذار عنه بان الغرض ثبانة هذا
امر غير ما ذكر بضمنه فائدة جليلة هي مسئلة تناهي الابعاد والتيقظ ايضا من
ان التناهي والتسلسل مما يشتركان في امر واحد وهو انهما انما تعرضان للجسم باعتبار اشتماله على المادة
لانها لو وجدت بذاتها دون حلولها في الهيولى فاما ان تكون متناهية او غير
متناهية لا سبيل الى الثاني لان الاجسام بل الابعاد كلها متناهية والا لامكن
ان يخرج من مبدء واحد امتدادان مستقيمان متساويان مختلفان كل منهما اعظم من الآخر
بينهما بعد غير متناه مع كونه محصورا بين حاصرين هذا خلف اعلم انه
لما تكلم المصنف في اثبات الهيولى وتبين تركب الاجسام من المادة والصورة اراد
ان يبين تحقق التلازم بينهما بان كل واحدة منهما لا تنفك عن الاخرى
لذاتها وكان البرهان الذي يقيمه على امتناع انفكاك الصورة عن المادة
متوقفا على اثبات تناهي الابعاد فلاجرم احتاج الى اقامة البرهان عليه فقدم
هذه المسئلة التي هي من مقاصد العلم الطبيعي الباحث عن الاعراض
الذاتية للجسم الطبيعي من حيث اشتماله على المادة بين اثبات الهيولى وكيفية التلازم
اللذين هما من الفنين على الاجل ما ذكرناه واعلم ان هذا البرهان منوط موقوف

الحكماء الملقب بالبرهان السلمي وهو غير البرهان الطوسي المبني على ستة
مثلثات متساوية الاضلاع والزوايا كل زاوية منها مثلثا قائمة المخرج
ايضاحه بمقدمات طويلة هندسية تقريره بان نقول لو كان مدار القمر
الجوهرية غير متناه لامكن ان يكون غير المتناهي محصورا بين حاصرين وصحة
التالي تستلزم بطلان المقدم وجه اللزوم انه لو صح البعد الغير المتناهي
لامكن وجود مثلث خرج منه مياه ذاهبين الى غير النهاية ومعلوم ان
الساقين كلما بعدا تفرج الكثير ولا امكان الانفراج بزيادة
الساقين ومعلوم ان الساقين اذا كانا غير متناهيين ذاهبين على نسق
الانفراج كان البعد بين الساقين غير متناه فيحصر غير المتناهي بين بعدين
حاصرين وهما الساقان هذا محال واعترض عليه الشيخ في الشفاء بعد تسليم جواز
بعد غير متناه بين الخطين وان كان تزايد الخطين في البعد بينهما الى غير
اذ لا يلزم من كون التزايد في البعد الى غير النهاية وجود بعد زائد غير متناه
بل كل بعد فرض فهو لا يزيد على بعد تحته متناه الا بقدر متناه والزائد
على المتناهي بالمتناهي لا يكون الا متناهيا كما ثبت في الاعداد تتزايد الى غاية مع
ان كل مرتبة منها في النظام الغير المتناهي متناه لا تزيد على تحتها الا بواحد

ثم قرر البرهان المذكور بفرض نقطتين متقابلتين على الخطين الذاهبين
الى غير النهاية وخط واصل بينهما يكون وتر الزاوية التقاطع مسمى بالبعد
الاصل وخطوط اخر عرضية غير متناهية زايدة على الاصل مزايدة على المحرم
يحصل زيادات غير متناهية على ذلك البعد موجوده بغير نهاية ولكن تلك
الزيادات متساوية ليلزم وجود بعد واحد مشتمل على جميع تلك الزيادات المتساوية
الغير المتناهية على البعد الاول الذي هو كزيادة واحدة في بعد فهي موجودة
فيما فوق والبعد المشتمل على الزيادات المتساوية الغير المتناهية زايد على
الاول بما لا نهاية له فيكون غير متناهية فيلزم الخلف واورد عليه صاحب
المحاكمات بمثل ما اورده على التقرير السابق بتبع وجه لا يعلم
على تلك الزيادات الغير المتناهية بل كل مرتبة من مراتب الزيادات لا تزيد
على مرتبة تحتها الا بزيادة واحدة وايضا كون الزيادات متساوية او متناقصة
لا تفاوت في بيان المقصود اذ لو حصل بعد مشتمل على الزيادات الغير المتناهية
لكان ذلك البعد غير متناه سواء كانت الزيادات متساوية او متناقصة فلا
فايدة في فرض تساوي الزيادات فاجاب عن الايراد بان نسبة زيادة البعد
زيادة البعد اذا كانت كنسبة عدد الزيادات الى عدد الزيادات كل نظيره

او كنسبة عدد بعد الى عدد بعد كذلك حيث فرض الزيادات متساوية
فاذا كان عدد مجموع الزيادات المتساوية على البعد الاول غير متناه
فيلزم وجود بعد مشتمل على تلك الزيادات لغير المتناهية بحكم الاولية
المتناسبة والنسبة انما تكون محفوظة اذا فرض الزيادات متساوية واما
اذا كانت متناقصة فلا تعدام احتفاظ النسبة فلم يلزم الخلف ولا يخفى
عليه ما اورد على برهان المناسب المشهور لابطال مذهب النظام من منع
كون نسبة الزيادة الى الزيادة كنسبة عدد الزيادات الى عدد الزيادات
الاول من النسب المقدارية التي يمكن ان يكون صماء والثاني من
النسب العددية التي لا يمكن ذلك فيها لانه حيث فرض الزيادات
متساوية ولكل زيادة مقدار فبزيادة الزيادات يزيد مقدار المجموع
على نسبة عدد الزيادات فنسبة الزيادة الى الزيادة كنسبة العدد
الى العدد لا تكون صماء هذا ما قيل في تتميم كلام الحاكم اقول
قد بقي بعد في كلامه نظر وهو ان قياس الكل المجموعي على الكل الافرادي
غير صحيح فلا يلزم من كون نسبة كل زيادة بعد الى زيادة بعد آخر
كنسبة عدد الزيادات الموجودة فيه الى عدد الزيادات الموجودة في

ذلك الاخر تحقق بعد يكون نسبة زيادته الى زيادة بعد اخر كنسبة
الزيادة الغير المتناهية الى عدد زيادات متناهية ليلزم الخلف المذكور
ويجوز ان لا يكون بازاء مجموع اعداد الزيادات بعد واحد من ازاء كل
عدد زيادة بعد فان قيل لم يجز ان يكون مجموع اعداد الزيادات في بعد
يكون كل عدد زيادة في بعد حتى يرد المنع بل على كونه في بعد يكون كل
عدد زيادة في بعد يكون نسبة ذلك البعد الى البعد الاخر كنسبة
ذلك العدد الى عدد زيادة وجدت فيه مجموع عدد الزيادات الغير
المتناهية ايضا يصدق عليه انه عدد زيادة فوجد ان يكون في بعد
يكون نسبته الى بعد متناه كنسبة العدد الغير المتناهي الى العدد المتناهي قلنا
ان اراد بكون كل عدد زيادة في بعد العدد المتناهي فسلم ان كل
عدد زيادة متناه فهو في بعد على النسبة المذكورة لكن لا يلزم منه ان يكون
العدد الغير المتناهي من الزيادة في بعد وان اراد مطلق عدد زيادة سواء
كان متناهيا او غير متناه فلا نسلم ان كل عدد زيادة في بعد فكيف نسلم
الكلية من ضم الشخصية ولو ثبت هذه المقدمة كفت في اثبات هذا المطلوب قوله
يقال الاولى ان يقرر البرهان المذكور بان يفرض اعدادا متناهية الى غاية

ويفرض في الانفراج بينهما ابعاد غير متناهية فوق البعد الاصل زائدة عليه
متزايدة فيكون هناك زيادات على البعد الاصل غير متناهية متساوية
وابعاد غير متناهية متفاضلة بقدر واحد فاذن كل زيادة وكل
مجموع زيادات فهو واقع في بعد ما من تلك الابعاد اذ لو لم يكن كذلك
لزم ان يوجد بعد يشتمل على جميع ما في من الزيادات ولا يشتمل عليه على ان زائد
عليه بعد آخر فوق فلا جرم هو يكون آخر الابعاد الانفراجية وهذا خلف
فاذن كل زيادة وكل مجموع زيادات اي مجموع كان فهو في بعد فوقها
فمجموع الزيادات الغير المتناهية في بعد وراء فوقها فقد صار غير المتناهي
بالفعل محصورا بين حاصرين وايضا قد صار الساقان منتهيين
عند ذلك البعد كما لا يخفى فثبت المطلوب بالاستقامة والخلف جميعا
هذا وانت تعلم ان المنع المذكور غير ساقط والبعض الاعلام نحو آخر
من البيان في تحرير البرهان السلمي وهو ان نفرض من مقطع كل خط عرضي
مع احد الضلعين خطا موازيا للضلع الآخر فيحدث متوازيات غير متناهية
تفرز سطوحا غير متناهية في جانب العرض واذا انضم الى مقدار سطحي بعينه
متناهية العرض غير متناهية العدد في العرض وجب عدم تناهي عرض

عرض الجملة لكن العرض قد يكون بمحصور بين حاصرين قال ولا يخفى ان
هذا انما يتم لو جعلت زاوية الخطين المارين الى غير النهاية حادة
حتى يكون كل عمود يقام على الموازيات منقطعا بالضلع الآخر
فيلزم انحصار ما لا يتناهي بين حاصرين واما اذا كانت قائمة فتكون العمد
العرضية المذكورة موازية للضلع الآخر فلا يلزم الانحصار ويتم
الدليل وفي المنفرجة اظهر اقول لا نسلم وجود سطح غير متناه في العرض
وان فرضت الزاوية حادة وانما يلزم ذلك لو وجد بين الضلعين
يمر على جميع تلك السطوح وهو غير ممكن اذ كل ما فرض فقد انتهى
في احد جهتيه الى مبدأ خط من الخطوط الموازية ولا محالة يكون فوق ذلك الخط
الوتر خطوط غير متناهية من تلك الموازيات لا يلاقي شيئا منها ومن السطوح
الواقعة بينها كما لا يخفى ولما كانت الصور الجسمية على فرض تجردها
عن الهيولى غير خالية عن التناهي واللاتناهي وبين المصنف سابقا تناهيها
اراد ان يبين فساد تناهيها حتى يثبت ما هو المقصود في هذا الفصل من عدم
تصور تجردها عن الهيولى فقال واما بيان انه لا سبيل
الى القسم الاول فلانها لو كانت متناهية لاحاط بها

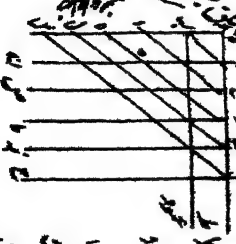

حدٌ واحد وحدٌ فتكون متشكلة وان شكل هو الهياة الحاصلة من
احاطة الحدّ الواحد والحدّ د بالمقدار اى السطح اذا كان المشكل
مسطحًا كالمثلث والمربع واشباههما او الجسم التعليمى اذا كان المشكل مجسمًا
كالكرة والمعكب واشباههما فان اطراف الخطوط اى النقط وان تصور
احاطتها بها لكن لا يطلق الشكل على الخطّ المحدود فلا ينتقض التعريف
طردًا واما انتقاضه عكسًا بهياة محيط الكرة فهو بحاله ولهذا غيّر بعضهم
التعريف بالهياة الحاصلة من جهة الاحاطة سواء كان المقدار محيطًا
او محاطًا به وعلى هذا يندرج محيط الكرة فى التعريف ويخرج محيط الدائرة
بتخصيص المقدار بما سوى الخط صونًا للتفرقة بينهما فى اطلاق الشكل صعبٌ
وان ابقى المقدار على اطلاقه يصدق التعريف على الخط المحدود ولا يجدى
تخصيص الاحاطة بالتمامة اذ ليس للخط جهة سوى الطول وقد احيط بنقطتين
فى المحدود وليس جهة اخرى حتى يتصور احاطة شئ بها كما ان السطح
ليس له عمق حتى يتصور كونه محاطًا فيكون احاطة النقطتين بالخط
المحدود تامة كما ان احاطة الخط الواحد فى الدائرة والخطوط الثلثة فى المثلث
تامة والهياة انما تكون للامور المقارّة الذوات المجتمعة الاجزاء فى الوجود

في الوجود والزمان المعتبر كاليوم وان احاط به حدان هما الآنان اي
اوله وآخره لكن لا وجود له مستقرا انعم يريد هنا ما يعم الزمان
بما احاط به حدا واحدا ذا الآن لا ان يخصص الوصول الى تعريف المقدار
الغار وحينئذ يكون المراد بما احاط هنا ما يكون تاما فيدخل فيه
الزاوية سواء كانت الزاوية من مقولة الكيف بان تكون نفس تلك الهيئة
او من مقولة الكم بان تكون نفس الخطوط المحيطة لها فانها لا تنسب بالتشكل
وذلك لان تشكل ذلك ان يحيط التشكل وتوجد به فمطلق الهيئة انما
يسمى تشكلا اذا كانت بالفعل وهذا ان التشكل ليس الا تناهي الجسم في بعض الجهات
لا في كلها فان المطلوب لا يتوقف الا على هذا القدر اما ان يكون للجسمية
لذاتها اي الصورة النوعية التي هي طبيعة نوعية لا تختلف مقتضاها
في افرادها وهو محال اذ الامكنة الاجسام كلها متشابهة كل واحد
سواء كان من جهة كون الجسمية المطلقة واقعا او من جهة كونها
لكن الحق ممنوعية قول بعدم اختلاف الشخصي ومنع الفرق
عدم الاختلاف الا نوعي لا يقتضي الاطلاق من كل وجه لجواز ان يختلف
شخصا من جهة نسبة الهوية الى اشياء اخر غير الجسمية فافهم

لم يكن التعدد الشخصي ايضا في الاشكال التي هي قابل لقبول التشخص
المتعددة لنوع واحد هذا خلف واما ما وقع في شرح حكمة العين في
فساد كون الشكل مقتضى للطبيعة الامتدادية لذاتها من لزوم كون
شيء واحد فاعلا وقابلا فهو منظور فيه كما سيتبين بيانه والسبب لازم
للجسمية وهو محل امر وعلى الشقين يلزم محاذاة شكل الجزء والكل بل تقدا
لاشتراكهما في الطبيعة الامتدادية لان فيها وجوب التساوي في المعلوكات عند
التساوي في العلل كما حقق في محله واللازم وهو نفي الكلية الجزئية في الاجسام
بط فالملزوم مثله واعترض عليه بان شكل الفلك مثلا عندهم مقتضى طبيعة
جزء الفلك وكله متساويان في الطبيعة لبساطته فلو كان التساوي في المقتضى
يوجب التساوي في المقتضى يلزم تساوي شكل جزء الفلك وكله وليس
كذلك واجيب عنه بان الاثار كما تختلف بحسب اختلاف الفاعل كذلك تختلف
بحسب اختلاف القابل والفاعل في الاجسام البسيط وان كان قوة واحدة الا ان
مادة الكل غير مادة الجزء بعد القسمة وقبل القسمة لا كلية ولا جزئية فضلا
قبل ان تختلف الكل والجزء لو كان بحسب اختلاف مادتيهما كان اختلاف المادتين بحسب
اختلاف موادهما اخر وهلم جرا قلنا الاشكال والصور تختلف باختلاف المادة وما

وأما المادة فهي تختلف بذاتها كما ان المتقدم والمتأخر يعرضان للزمانيات
بواسطة الزمان والزمان بحسب نفسه لا باعتبار زمان آخر فكذلك الكلية
والجزئية انما تعرضان للمائيات بواسطة المادة للمادة بحسب نفسها
لا باعتبار مادة أخرى او بسبب امر عارض لها وهو ايضا محال ولا
لا يمكن زواله الى وال ذلك الشكل زوال الامر العارض فلا يمكن ان
تتشكل بشكل آخر فتكون قابلة للانفصال وكل ما يقبل الانفصال فهو مركب
من الهيولى والصورة فتكون الصورة العارية عن الهيولى مقارنة لها هف
فيه نظر لان الاختلاف في المقدارية والشكلية قد تحصل في الجسم
غير ورود الانفصال المتممة المبدلة بحسب الشكلات المختلفة من
التدوير والتعكيب فالاولى ان لا يجعل لزوم المحل مقصورا على لزوم
الفصل والوصل بل على لزوم الانفعال الذي لا اختلاف في المقدارية
والشكلية وان حصلت في الامتداد بدون الفصل والوصل لكن لا تحصل
الا بعد كونه متهيئا لان ينفعل ويكون فيه قوة الانفعال التي هي من
لواحق المادة كما مر سابقا في مسلك الانفعال من براهين اثبات
الهيولى فيكون المفارق عن المادة مقارنا اياها هف وكيف هم انه لو صح

هذا لكفاية يقال لو كانت مقتضاها هيئة لكانت مشكلة لكن الشكل لا يحصل
اى الاولى
لا بعد ان يكون فيه قوة الانفعال التى هى من لواحق المادة فهو
بعينه
غيبا والمقتضيات مستلزمة لان هو من لواحق المادة انما هو القبول
(بعبارة اخرى)
الانفعالى بمعنى القوة التى لا تجتمع مع الفعلية كما سبق لا مطلق
القبول ولا تصادف فى لوازم الماهيات البسيطة قابلها وفاعلها شيء واحد
ولا تحذر فيه فان جهتى القبول والفعل مطلقا لم يقم دليل على
اختلافهما وكونهما مما يوجب اثنينية للذات الموصوفة بهما الا فى القبول
التجددى والفعل المقابل له وانما اخترت الاقسام فيما ذكره للصلان
لزوم الشكل للجسمية بعد فرض تجردها عن الهيولى والاموال التى تكتنف
(الى الهيولى)
بأحد الاعتبارين اما ان تكون لتقيد الجسمية بالغيرها وذلك الغير اما
ان يكون امرا مفارقا عنها اصلا سواء كان مباينا لها او غير مباين او يكون
غير مفارق عنها واعترض بعض المحشين للشرح القديم بانه ان اراد بالجسمية
المحمولية صدقت فحينئذ ان اراد بالشكل امرا عارضا لم يلزم واللازم منتف
امكان ان يتشكل الجسم المطلق بشكل آخر فيلزم امكان تركيبها من
المتقومة والمحمولية ولا تحذر فيها اذ ليس هذا خلافا للمقرر ولا يلزم منه امكان الشكل

تشكل الصورة المجردة بشكل آخر لان العارض للطبيعة يجوز ان يكون عين
التشخص او داخلا فيه فلا يمكن زواله وان اراد بالجسمية الجسمية
المخصوصة فنختار ان علة التشكل هي الجسمية المخصوصة ولازمها
ولا يلزم منه شيء من المحذورين اما تفاوت الاجسام في شكل واحد و
امكان تشكل بعد تشكل هذا خلاصة كلامه ويقرب منه ما افاده السيد
المحشي من ان الشكل المطلق معلول للجسمية المطلقة والشكل المخصوص
معلول للجسمية المخصوصة ولا محذور فيه وتفصيله انه ان اريد
بالشكل الشكل المطلق نختار ان علة الجسمية المطلقة او لازمها
واللازم منه اشتراك الاجسام في مطلق الشكل ولا استحالة فيه
انما المحال اشتراك الجسم في شكل مخصوص كالكروية مثلا وان
اريد به الشكل المخصوص نختار ان علة الجسمية المخصوصة المفروضة
التجرد فلم يلزم الاشتراك ولا امكان الزوال اقول الكلام في تخصيص الصورة
المفروضة التجرد عن المادة بعينه كالكلام في تشكلها بلا فرق فان هذه تلك
الصورة اما النفس الجسمية المطلقة او لازمها فيلزم عدم تعددها او لا مع عارض
وهو يستدعي وجود المادة والحاصل ان اختلاف الاشخاص والتغاير

في الامتداد لا يتصور الا بعد تحقق المادة فالحق اللازم في السبق الذي
فرض كون الجسمية علة انما هو شيء واحد هو نفي التعدد والتغاير في اجسام
لكن المصور يتأتى عليه الاتفاق في الشكل تعبيرا عن الشيء بلازمه للتوضيح
والفاضلان المحققان اسقطا اسم المادة عن الصورة المفروضة
التجرد وحرما التلفظ به قوادون ما يتفرع على معناه من اللواحق
والغواشي فامعنا في ابداء احتمالات عائدة الى العوارض المادية
فصل في ان الهيولى لا تتجرد عن الصورة يريدان يثبت في
هذا الفصل ملزومية الهيولى للصورة ليلزم ما هو بصدده
من اثبات التلازم بينهما فيقول لانها لو تجردت عن الصورة
فاما ان تكون ذات وضع اي قابلة للاشارة الحسية فان الوضع مقول
بالاشتراك على ثلثة معان احدها كون الشيء بحيث يشار اليه اشارة حسية
والثاني جزء المقولة وهيأة عارضة للشيء بحسب نسبة اجزائه بعضها الى
والثالث المقولة وهيأة معلولة للنسبتين بنسبة بعض اجزائه الى البعض
نسبة بعض اجزاء الى غيره والمراد ههنا هو الاول كما لا يخفى او لا تكون كذلك
الى كل واحد من القسمين فلا سبيل الى تجردها عن الصورة اما انه لا سبيل الى الاول

فلا مناص اما ان تنقسم او لا سبيل الى الثاني لان كل ما له وضع بالاستقلال
هذا انما يكون اذا كان جوهرا وقد برهان جوهرية الهيولى فهو ينقسم بالفعل
او بالقوة على ما مر فنقول في الجزء الذي لا يتجزء ولا سبيل الى الاول لانه اما
ان تنقسم في جهة واحدة فقط فتكون خطا جوهريا لعدم انقسامه الا
في جهة واحدة واستقلاله او في جهتين فقط فتكون سطحا جوهريا
لعدم انقسامه الا في جهتين واستقلاله او في جهات ثلث فتكون جسما
قيل لا نسلم ان كل ذات وضع منقسم في الجهات جسم ان كان المراد بذات
الوضع في تردد البرهان ما يكون مطلقا فان جميع الاعراض السارية في
الاجسام كالهيولى الجسمية منقسمة في الجهات وليست اجساما
وان كان المراد بها ما هو بالذات فالتردد غير صحيح لجواز ان تكون الهيولى
المجردة ذات وضع في يكون لها الوضع في نفسها لا من قبل الصورة بل من شيء
آخر ويمكن ان يجاب باختيار الشق الثاني ويقال لو كانت الهيولى ذات وضع
بالغير كان ذلك الغير ذا وضع بالذات فيكون اما جسمية او في جسمية
ضرورة انه لو لم يكن ثم حامله وضع في ذاته لم تكن الهيولى ذات وضع
بالذات ولا بالغير على تقدير انقسامه حينئذ في الجهات كانت الهيولى مجتمعة

مع فرض تجردها هف فقد ظهر ان الهيولى على تقدير تعريتها عن الصورة
كما لا تكون ذات وضع بالذات لا تكون ذات وضع مطلقا وكذا حكم
ما اى من كون الهيولى خطا جوهريا وكونها سطحا جوهريا وكونها جسما
باطلا اما انه لا يجوز ان يكون خط جوهريا فلان وجود الخط على الاستقلال
محال لانه اذا انتهى اليه طرفا السطحين سواء كانا مستقيمين
او مستديرين بنحو واحد من الاستدارة لئلا يختص الابطال بقسم احد الخط
الجوهرى فاما ان ينحاز ذلك الخط الجوهرى تلا قيهما اى تلاقيا وتداخلا والفرض
اولا يحب لا جائز ان لا ينحاز والا لزم تداخل الخطوط وهو محال لان كل خطين
مجموعهما اعظم من الواحد والتداخل يوجب خلافه هف يمكن ان يقال الحكم
بامتناع التداخل اما من جهة عدم حصول التاليف فيما فرض فيه ذلك
واما من جهة العظم والمقدار لئلا يلزم عدم كون الكل اعظم من جزئه وكلاهما
منتف هنا اما الاول فلان الكلام فى وجود خط واحد مستقيم على الانفراد
لا فى تاليف الجسم منه واما الثانى فلان الخط لا قدر ولا عظم له فى العرض
فيلزم حين التداخل اذا فرض خطوط متلاقية فى العرض مساواة الكل
والجزء ولهذا جوز واتداخل النقاط مطلقا وتداخل الخطوط والسطوح

Bibliothèque nationale de France

والنقطتين المفروضتين في الجهة التي لا امتداد لها في تلك الجهة واما الحكم
بامتناع تداخل الجواهر مطلقا فهو منقوض بتداخل الهيولى والصورتين وهما
جوهران على ما قرره المتأخرون فالاولى ان يخصص الحكم بامتناع تداخل
الجواهر بالجواهر المتحيزة بالذات ويبقى بديهة العقل شاهدة بان التحيز
بذاته يمتنع ان تداخل في مثله بحيث يصير حجماهما حجما واحدا والا لجاز عند العقل
صيرورة الشخصين كزيد وعمرو شخصا واحدا ولا فرق عنده في الصورتين
في فقد الامتياز بين المتداخلين وهذا بخلاف تداخل الاعراض وتداخل
سائر الجواهر فان الامتياز بين المتداخلين في بعض الصور بالمحل وفي
بعضها بنفس الماهية والحقيقة لا يبقى لو وقع التداخل بين الخط الجوهري احد
طرفي السطحين المنتهيين اليه لم يلزم الا تداخل جوهر وعرض لا فساد
فيه لانا نقول الاطراف كما هو التحقيق ليست الا نهايات والنهايات اشياء واقعة
في النهايات فاذا فرض وقوع خط جوهري بين جسمين فالتداخل هناك في
الجواهر المتحيزة بالذات وقد علمت بطلانه ولا جائز ان يحجب والا لانقسم الخط
في الجهتين لان ما يلاقي في احد هما غير ما يلاقي في الآخر وهو محال كما مر
في ابطال الجزء واما انه لا جائز ان يكون سطحا فلانها لو كانت سطحا فاذا

انتهى اليه طرفا الجسمين فاما ان يجب تلاقيهما او لا يجب وكل واحد منهما باطل

على ما مر في الخط واما انه لا يجوز ان يكون جسما فلانها لو كانت جسما كانت

مركبة من الهيولى والصورة لما مر ولما ابطل الشق الاول من الترديد

الاول اراد ان يشير الى الشق الثاني فقال واما انه لا سبيل الى الثاني

فلانها اذ كانت الهيولى مجردة عن الصورة غير ذات وضع مطلقا

فاذا اقترنت بها الصورة الجسمية فلا تخلو اما ان لا تصير ذات وضع وهو

محال لان المركب من الهيولى والصورة جسم وكل جسم في مكان فهو قابل للاشارة

الحسية واما ان تصير ذات وضع فاما ان لا تحصل في حيز اصلا او تحصل

في جميع الاحياز او تحصل في بعض الاحياز دون بعض والاول والثاني

محالان بالبديهة والثالث ايضا محال لان حصولها في كل واحد من الاحياز

ممكن لتساوي نسبتها الى جميع الاحياز والامكنة لان تلك الصورة لا تقتضي

الا حيزا مطلقا لا معينا فاذا كانت الهيولى متساوية النسبة لجميع الاحياز

فلو حصلت في بعض الاحياز دون بعض لزم الترجيح بلا مرجح وهو محال

لان المرجح هو الفاعل الحارج المفارق وهو لا يؤثر تاثيرا حادثا الا

لاستعداد او لاستعداد لها من موضع معين فان نسبتها الى الكل سواء

واما الحركات الحاصلة في السماويات من الحركات والاوضاع فانما تتوقف على الجهة او التعلق بذي وضع كالتعلق بالسطح فانها وان كانت غير ذات وضع ومكان لكن لها علاقة مع ذي وضع ومكان بذلك العلاقة تتأثر بالاهوية السماوية واسباب الحوادث والهيولى اذا كانت مجردة عن مناسبة الاوضاع الفلكية لا يخصص بحادث من الامور الطبيعية والفلكية لا بعد حصولها في عالم الاجرام وتعين خيرها ومظهرها وكلما من شأنه توجب الخير والمظهر فالهيولى لو تخلت عن الصورة ثم فرض تصورها بصورة ما لزم الترجح بلا مرجح وهو محال واعترض على بيان استحالة القسم الثاني بان امتناع لحوق الصورة الجسمية بالهيولى المجردة لا يدل على امتناع كونها غير ذات وضع لجواز ان يكون الهيولى المجردة عن الجسمية صورة نوعية مانعة عن قبول الصورة الجسمية ابدا او تنبعث عنها او لا فلا نهاية بالنظر الى ذاتها ان لم تقبل الجسمية فتكون جوهرا معقولا بالفعل غير ذي قوة واستعداد فلم تكن هيولى اذ حقيقة الهيولى ليست الا القوة والاستعداد لحصول الحوادث من الصور والاعراض وان لم تكن كذلك بل يكون جوهرها جوهرا قائما فلحوق الصورة ممكن لها بحسب ذاتها لكن لحوق الصورة اي حادث

كان الهيولى لم يستلزم تجسمها المستلزم للجسم والممكن لا يستلزم المحال
ولا تقاس هذا باستلزام عدم العقل الاول عدم الواجب مع ان
الاول ممكن والثاني محال لان استلزام عدمهم انعقاد عدم الواجب
من حيث ان عدم العقل ممتنع بوجود الواجب واما بالنظر الى ذاته
فعدمه لا يستلزم محالا اصلا والا لم يكن ممكنا بالذات وههنا ليس كذلك
فانها بالنظر الى ذاتها ممكنة التلبس بالصورة لكن يلزم من لحوق الصورة
بعد فرض تجردها محال بالذات واما ثانيا فلان الكلام في هيولى
الاجسام هل هي في اصل الابداع مجسمة او مجردة ثم تجسمت وهذا قال
الشيخ في الشفاء في بحث تقدم الصورة على المادة في الوجود واما ان هل
يوجد هيولى بلا صورة فذلك بحث آخر لا يهمنا فيما نحن بصدده
وفي هذا الوجه ضعف لجواز تجرد الهيولى عن الصورتين بعد التلبس
بهما ولحوق صورة نوعية بها ما تعرى من قبول التجسم ثانيا قال التخصيص
بهيولى الاجسام غير مجد واعترض ايضا بان التخصيص لحصول الهيولى
في حيز معين يجوز ان يكون بسبب اقترانها بصورة نوعية مخصصة
للاجسام باحيازها الطبيعية واجيب بان الصورة النوعية انما

انما عيّنت مكانا كليّا للمتنوع بها من الاجسام فنسبتها الى جميع اجزاء
ذلك المكان واحدة فلا تصلح مخصصا للهيولى بجزء معيّن منها وأورد
الفاضل المبتدى ولك ان تقول يجوز ان تقارن الهيولى صورة اخرى او حالة
من الاحوال تعيّن بها بعض اجزاء المكان الكلى اقول فساده ظاهر
لان المخصص للجسم بجزء معين من المكان الكلى لواحد من الاجسام
البسيطة لا يكون الا امرا حادثا يحتاج فى حدوثه الى مخصص من
الحركات والاوضاع والكلام فى الهيولى التى لحقتها الصورة وهى مجردة
عن تلك الامور ثم قال وايضا قد يكون الهيولى المجردة هيولى عنصر كلى
فلا حاجة فى التخصص الى غير الصورة النوعية وجوابه ان الهيولى
لا تخصيص لها فى ذاتها بمقدار دون مقدار وبعضٍ دون بعضٍ بل هى
قابلة فى ذاتها لكل حالية وصفة فيجوز لها بحسب ذاتها ان يلحقها مع الصورة
الضرية مقدارٌ ما لا يملاء المكان الكلى لذلك العنصر فيحتاج الى
مخصص آخر سوى النوعية ولما استشعر المصور ورود معارضة على قوله
ان الهيولى المجردة لو لحقتها الصورة لم يكن بدّ من ان يحصل فى موضع معين
مع تساوى نسبتها الى جميع المواضع وهو محال وهو ان الجزء المائع

اذا فسد الى الهوا حصل فى بعض الامكنة الهوائية مع ان نسبتها الى
على السوية اراد ان يشير اليها والى ذهنها بقوله ولا يلزم الترجيح بلا مرجح على هذا
التقدير بان الماء اذا انقلب هواء او على العكس من الهواء المنقلب اخذ بوضع
من اجزاء المكان الكلى لما انقلب اليه مع تساوى نسبته الى جميعها
فالوجه فى تخصيصه باحدها هو الوجه فى تخصيص الهيولى المجردة
باحد الاحياز الممكنة لان الوضع السابق يقتضى الوضع اللاحق فلا يكون
ترجيحا بلا مرجح يعنى ان الجزء المنقلب من الماء الى الهواء مثلا لما قبل
الانقلاب وضع خاص مع بعض اجزاء الخبر المنقلب اليها اما المحاذاة طبعا او قسرا
اذ لا يكون فى الوضع الطبعى للصورة المنقلب اليها واما الوقوع فيه قسرا
اذا كان فيه فاستقر بعد الانقلاب فيه طبعا فالوضع السابق يقتضى
حصول ذلك الجزء المعين من خبر المنقلب اليه ولا يتصور مثل ذلك فى الهيولى
المجردة اذا تجسمت **فصل** فى اثبات الصورة النوعية ولما فرغ من اثبات الهيولى
وتلازمها مع الصورة الجسمية شرع الان فى اثبات الصورة النوعية وهى
التى يختلف بها الاجسام انواعا فقال اعلم ان لكل واحد من انواع
الاجسام الطبيعية صورة اخرى غير الصورة الجسمية بها يصير ذلك النوع

فصل

النوع نوعًا ولهذا سميت صورة نوعية اى منسوبة الى النوع بالتقويم
والتحصيل وتسمّى طبيعة ايضًا باعتبار كونها مبدأ للحركة والسكون
الذاتيين وقد يطلق ايضًا باعتبار تاثيرها فى العنصر وكالصورة الجنسية بالنسبة
نوعًا مركبًا وقيل الخوض فى المقصود يجب ان يعلم ان المقتضى للآثار المختلفة
كل منها بقسم من اقسام الاجسام الطبيعية لابد وان يكون امورًا
مختلفة غير خارجة عن ذات الجسم بل هو امر حاصل له فى ذاته
لانا نعلم بالضرورة ان العنصر الثقيل مثلًا انما يتحرك الى المركز بحسب
ذاته لا بحسب امر خارج عن ذاته فلو لا ان فى ذاته شيئًا يقتضى اختصاص
بجزء المعين لما تحرك اليه بحسب الذات وهذا ظاهر جدًا وهو بناء على القول
بالفاعل المختار عند من لا يجوز الترجيح بلا مرجح فان نسبة البارى تعالى
جل شانه الى جميع الاجسام لما كانت نسبة واحدة فجعل بعضها حارًا
وبعضها باردًا وبعضها خفيفًا وبعضها ثقيلًا الى غير ذلك
من اختلاف الآثار والهيآت لابد له من مخصص يخصص ارادة البارى بايجاد الآثار
الصورة النوعية بل سائر القوى والكيفيات الغير المحسوسة عند من يجعل
نفس ارادة البارى مرجحًا للامور بلا استحقاق وحكمة بل هو للقدرة

الاتفاقية الجزافية ارتفع الاعتماد عن المحسوسات ولا يبقى معه بحث وتطر
ولا يامن الانسان ان يخلق فيه جزافا امر ترتد فيه النظر ويدل يخلق
فيه صغير يرى الشئ على خلاف ما هو عليه وهولاء في الدورة الاسلامية
بازاء السوفسطائية في عصر الاقدمين وانما اثبتوا البارئ تعالى ارادة
جزافية لبعض الاشياء كتفكيك بعض اجزاء الراحي واعادة المعدوم
وغير ذلك من هوساتهم لصالح ادلتهم واحتجاجاتهم وقال بعض اهل
الحق ان بظهور مثل هذه المذاهب انقطعت الحكمة عن وجه الارض
وانطمست العلوم القدسية واذ تمهد ما ذكرناه فنقول كل نوع من
انواع الاجسام مختص بحيز معين يقتضي ذلك النوع بحسب ذاته الحركة
اليه عند خروجه عنه والسكون عند حصوله فيه فالمقتضي اختصاص
ذلك النوع بذلك الحيز اما الصورة الجسمية المشتركة بين الاجسام
كلها او الطويل او صورة اخرى والاول باطل لاستلزامه اشتراك جميع الاجسام
في ذلك الحيز وكذلك الثاني لاستلزامه كون القابل فاعلا واشتراك
العناصر في الحيز لاشتراكها في الطويل وهما باطلان فتعين الثالث والى هذا اشار
بقوله لان اختصاص بعض الاجسام ببعض الاحياز دون بعض ليس

ليس لامر خارج عن الجسم ولا طبيعي كما قررناه فهو اما ان يكون للجسمية
العامة او لصورة اخرى لا سبيل الى الاول والا لاشتركت الاجسام كلها
في ذلك الامر المعين فتغاير الثاني وهو المطلوب ومن التشكيكات
في هذا المقام ان اسناد اختلاف الاعراض الى الصور المختلفة يقتضي
اسناد الصور ايضا الى غيرها من الامور المختلفة فان اسناد اختلاف الصور
ايضا الى الحضيض يقتضي اختلاف الاستعدادات وما ذكرتم من تشكيك
السابقة وفي الفلكيات الى اختلاف في قوابلها وفي الماهيات قيل فلم لا يجوز اسناد
اختلاف الاعراض الى الهما من غير توسط الصور واجيب عنه ببيان مغايرة
الاعراض ومبادئها من ان يكون الجسم بحيث يستحيل انيا غير حصولي وذلك
لا يكون الا بكونه بحيث يقتضي بروزه عند عدم القاسر غير بروزه لامتناع
تحصل الجسم منفكا عن تلك المبادي فان السبب المقتضي لتشكل
الماء ولزوده الى مكان الطبع ووضع الطبع بانه عند حصوله اما صعوده
بالقسر او تكعبه وضعها ان كون تلك الصورة مصادر لاعراض مختلفة غير
متراتبة بعضها من باب الكيف وبعضها من باب الاين وكذلك من سائر الابواب
لا بان يصدر بعضها بتوسط البعض بناء في قولهم بعدم صدور الكثير عن الواحد

وان اسندوها الى صور متعددة بطل قولهم بوحدة المادة الواحدة لا تقبل
الصور المتغايرة في وقت واحد والجواب ان الكثير يجوز ان يصدر عن
الواحد بتوسط استعداد جسماني ويتغير بتغيره فهذا الصور تفعل
في الهيولى استعدادا وتقتضي حفظ الاين بشرط الكون في المكان
والطبع والوضع الذي هو بشرط الاين وعلى هذا السبيل سائر الاعراض واعلم
ان اثبات الجزء في كل نوع من انواع الجسم امر صعب جدا ولهذا
عن صعوبته فلا بأس بان نبسط الكلام فيه فنقول اما الحق في هذا المقام فهو
خلاف بين اتباع المعلم الاول من المشائين ومنهم الشيخ الرئيس
هو في طبقته من الاقدمين من الهند والصين كبرجس وفيثاغورس
اقدماء الفرس والروميين ومن تابعهم كجهلمة الاشعرية
ان المشائين في اثبات تلك الصور مذاهب ثلثة الاول من جهة كونها مبادي
للآثار المختلفة وهو الذي ابداه المصنف ههنا بقوله ان الاجسام تختلف
بالآثار فتلك الآثار ليست واجبة لذاتها فلا بد ان يكون لها مبادٍ
فنقول فيها اما ان تكون هي الجسمية او الهيولى او امورا اخرى والاقسام
باطلان كما ذكر فهي امور مغايرة لهما فاما ان تكون مفارقة عن الاجسام هو

ايضا محال لان المفارق نسبته الى جميع الاجسام على السوية فلا
اثاره في الاجسام واما ان تكون غير مفارقة عنها فهي اما ان تكون خارجة
عن حقائق تلك الاجسام او داخلة والاول باطل لاعادة الكلام في
تخصيصها فهي امور داخلة فتكون صورا لا اعراضا وهو المطلوب واعلم
عليه وبنوعه الاول فالا نسلم ان نسبة المفارق الى سائر الاجسام على
السوية لم لا يجوز ان يكون المفارق في خصوصية بعض الاجسام دون بعض
كيف وقد ذهب افلاطون الى ان عدد كم من المتماثلين وحكم النفس
كما قال الشيخ الالهي صاحب الاشراق حكمه كالمطر حار وحكمه كالشاق
وغيرها الى ان لكل نوع من الافلاك والكواكب نفسا تخصه
ومركبا تباشره في عالم القدس وهو عقل مدبر لذلك النوع وذلك غاية
ما هو الغائر والمتعمق في الامور الالهية في الاجسام التامة كالمنياع مثلا وصدور هذه الاشياء
المختلفة في النبات عن قوة بسيطة على ما تشعر به فيما عرفت نفسا ولا
لكان انا نشعر بها وهو باطل وممن يقول ان الالوان العجيبة في ريش
من ريش الطاووس انما كان لاختلاف فرجة تلك الريشة عن غيرها من
مضيق وردئ ونحو ذلك بل هؤلاء ينسبون جميع انواع الاجسام

وهياتها الى تلك الارباب ويقولون ان هذه الهيأت المركبة العجيبة
ظلال لاشراقات نورية ونسب معنوية تلك الارباب النورية
كما ان الهياة البسيطة لنوع كرائحة المسك ظل لهياة نورية وتركيب
طلسم نوعه قالوا والجذاب الدهن الى النار لما تبين انه ليس لضرورة
عدم الخلاء على ما ذكر في موضعه ولا يجذب النار لخاصية فيها فهو ايضا
لتدبير تعلق بصاحب النوع للنار الحافظ للصورة ولغيرها وهو الذي
سماه الفرس اردى بهشت فان الفرس كانوا اشد مبالغة في اثبات
ارباب الطلسمات وهرمس واغاثاذيمون وان لم يذكروا الحجة على اثباتها
بل ادعوا فيها المشاهدة الحقة المتكررة المبنية على رياضاتهم و
مجاهداتهم وخلعهم ابدانهم واذا فعلوا هذا فليس لنا ان نناظرهم كما ان المشائين
لا يناظرون بطلميوس وابرخس حتى ان ارسطو عول على ارصاد بابل واذا
اعتبر رصد شخص او اشخاص من معدودة من اصحاب الارصاد لجسمانية
في الاسوا الفلكية حتى تبعهم من تاخرهم وبنوا عليه علوما كالهياة والنجوم
فكيف لا يعتبر قول اساطين الحكمة والتالهة وامور شاهدوها بارصادهم
الروحانية في خلواتهم ورياضاتهم بل هذا اولى وليس للمشائين حيل على احد العقول

العقول في عشرة او عشرين وبالجملة في السلسلة الطولية ولا يلزم
ان نأخذ الافلاك في المرتبة في اول ما نأخذ العقول في الترتيب
الطولي بل العقول كما بينه شيخ الاشراق يحصل منها مبلغ كثير على الترتيب
الطولي ويحصل من تلك الطبقة على نسب بينها طبقة اخرى عرضية
تجري مجرى الفروع يحصل من الفروع الاجسام الفلكية والعنصرية
من البسائط والمركبات الاشرف من الاشرف والاخس من الاخس وعدد الفريقين كثير
كما في القرآن وما يعلم جنود ربك الا هو قالوا وليس جميع النوع النفوس
فان النفوس كل بدن يتألم بتألمه لبيانها وجميع النوع لا يتألم بتألم نوع
للنفس علاقة بتدبير واحد واحد وجميع النوع بجميع ابدان نوع من النفس يحصل
منها ومن البدن الذي يتصرف فيه حيوان على حد وهو نوع واحد والطلسم
الطلسم ليس كذلك ثم رب الطلسم لنوع اذا كان فياضا لذلك النوع
فلا يكون محتاجا الى الاستكمال بخلاف النفوس فانها مفتقرة الى الاستكمال
بالجسم وعلاقة الاجسام انما هي لنقص في جواهر النفوس يستكمل بالعلاقة
ومن له رتبة الابداع الجسم لا يقهره علاقة ذلك الجسم وكمال المفارق المحض
التشبه بمبدئه الواجب بالذات فالعلاقة الجسمانية نقص والذي ينوع الجواهر

ويحصل وجوه كيف يتقرر بعلاقة عرضية وكل هذا ظاهر لمن له ادنى فطنة

والثاني سلمنا ان نسبة المفارق الى جميع الاجسام واحدة لكن لا يلزم

منه ان لا يصدر عن المفارق الآثار المختلفة وانما يكون كذلك لو لم يكن

للاجسام وهيولياتها استعدادات مختلفة بحسبها تصدر عن المفارق

الآثار المختلفة كما تصدر عنه الكمالات المختلفة الفائضة عليها

واجيب عن هذين الاشكالين بانا نعلم بالضرورة ان تلك الآثار

تصدر من الاجسام او من المفارق بواسطة صدور مقارن لها طبعا

فان الاحراق يكون من النار والترطيب من الماء الى غير ذلك فلو لم يكن

في الاجسام الهيولى والصورة الجسمية لم تحصل تلك الآثار من الاجسام فلا بد

ان يكون فيها امر مقارن يكون علة لتلك الآثار والاعتراض الثاني سلمنا

ذلك لكن لم لا يجوز ان يكون ذلك المبدأ عرضا اذ كل موجود فالاجسام

لا يلزم ان يكون صورة جوهرية فان الميل المستقيم وغير المستقيم مبدأ الحركة

وليس بصورة جوهرية والحرارة في الحديد الحامية مبدأ الحركة والجسم

والحركة في بعض المواضع سبب الحرارة وليست بصورة جوهرية وهكذا

في اشياء كثيرة لا يقال ليست هذه الاشياء آثارا مما ذكرتموه

ذكر تموه بل هي معدات والواهب غيرها لا نا نقول مثل هذا فيما شيقو
صورًا وايضًا قد ذهب الشيخ الرئيس في بعض مولفاته الى ان الطبيعة
لا يجوز ان تكون مبدأ للاشياء المنسوبة اليها فيما دلها على ما هو
المشهور عند جمهور الحكماء مثل الحركات والسكونات الطبيعية كما يقال
ان طبيعة الحجر مثلا مبدأ لحركته الهابطة وطبيعة النار مبدأ لحركتها
الصاعدة وهكذا ما يقال في الكيفيات الاخر مثل ما يقال ان طبيعة الماء مبدأ
لبردها وطبيعة النار مبدأ لحرارتها واستدل ذلك حيث قال وذلك لان
مصدر الفعل الجسماني قوامه ووجوده بالجسم ولا يجوز ان يصدر عنه فعل بلا
وضع بينه وبين ما يصدر عنه فاذا كانت القوى المنطبعة في الاجسام لا يصدر
عنها فعل بلا واسطة اجسامها والطبيعة قوة جسمانية فلا يصدر عنها
فعل بلا واسطة اجسامها والفعل الذي واسطة جسمها شرط
في اقامته انما يصح في اشياء خارجة عن الجسم لانه في نفس الجسم وكيف يصح
فعلها في الجسم شرط كونها فاعلة كون جسمها واسطة ولا يمكن ان يكون
الجسم واسطة بين الطبيعة التي فيه وبين ذاته فاذن فعلها في اجسامها
هو بل يعني قولنا ان الطبيعة هي مبداء تلك الاشياء مثل الحركة والحرارة

مثلا وغير ذلك هو ان الجسم المتطبع بتلك الطبيعة انما يستعد
بحدوث الطبيعة فاذا تم استعدادها افاضها واهب الصور
عليها باذن خالقه جلت قدرته الا انه لما كان وجود الطبيعة في الجسم
شرطا لقبول ذلك الفيض قيل ان الطبيعة سبب او مبدأ لذلك
وهكذا في غير هذا اذا تأملت وجدت بعض الهيأت والصفات مقدمة
وجوده على وجود البعض ووجوده شرطا لوجود المتأخر وكذلك نسبة النفس الى
قواها هي بعينه نسبة الطبيعة الى ما قلناه هذا كلامه فنقول لا يخفى
ان هذا الكلام من الرئيس مما يؤيد ما نحن بصدده تأييدا عظيما فانه
لما ثبت ان فاعل الحرارة في النار والبردة في الماء ليس مما مقارنا لتلك الاجسام
فليجر مثل ذلك في الحرارة التي تحصل في غير النار والبردة التي تحصل في
غير الماء وكذلك سائر الآثار كالاحالة الى شبيه جوهر المغتذي والانماء
والتوليد والتصوير وغير ذلك مما يسمونه فصولا لم يثبت لكونها من الشرط
والمعدات التي لا ينافي العرضية كالميل والحرارة والبردة واشالها فالعجب
ان القوى كالغاية والصورة عندهم اعراض مع انهم يسمونها فعالة و
ينسبون اليها افادة الصور فاذا كانت هذه المؤثرات القوى عندهم

عندهم اعراضا فغيرها اولى بالعرضية والمنهج الثاني من جهتي كونها
مقومة للمادة بيانه انا نعلم ضرورة ان في كل نوع من الاجسام
امرا غير الحيولى والجسمية مختصا بذلك النوع مستحيل الانفكاك
عنه فهو اما ان يكون عرضا او جوهرا والاول باطل لكونه مقوما
للمادة اذ كما لا يتصور وجود المادة مجردة عن الجسمية كذلك
لا يتصور وجودها بدون ان تختص بنوع من انواع الجسم فانا لا نعقل ان
جسما لا يكون فلكا ولا عنصرا او حيوانا ولا شجرا فلا يوجد الجسم
المطلق الا بالمختص فيتقوم وجود الجسم بذلك المختص والمقوم
للجوهر جوهر فذلك الامر جوهر فهو اما حال في المادة او محل لها والثاني
باطل بالوجدان ولانه ينقلب الى غيره مع بقاء المادة في الحالين كما في العناصر فيكون
حالا والجوهر الحال يكون صورة وهو المطلوب ولانه عارض عليه من قبل الروحانيات
بوجوه اما الاول فبيان الاحتجاج على حاجة الجسم وافتقار المادة الى تلك
المختصات بل ومع العلم بتصور خلوه عنها غير صحيح لان استحالة الخلو
عنها لا يدل على جوهريتها وافتقار المحل اليها اليس ان الجسم لا يخلو عن مقدار
ونسكل ونحيز مع اعترافكم بعرضيتها وليس لقائل ان يقول انها بصحبة بعضها

مع بقاء محلها فلا يكون جوهرا لورود مثل ذلك في تبدل
الصور على الهيولى مع بقائها بعينها وأما ما ذكروه في اقتدار المادة
على تلك الصور من عدم تصور خلوها عن الصور فلا يكفي دعوى ذلك مع
خلوها عن صورة بعينها بل عنها وعن بدلها فكذلك لا يتعرى الجسم
عن شكل ما وبدله ومقداره وبدله وغير ذلك ثم ان كون الجسم المطلق
غير متصور الوقوع في الاعيان لا يقتضي الوجوب كون تلك
المخصصات مقومات لوجوده لوجوب كون مخصصات الطبيعة النوعية
كالانسان مثلا ومميزات اشخاصها مقومات لوجوده مع ان
التقويم والتحصيل ههنا اقوى واتم من هناك فكما سميتم مخصصات
الجنس صورا فلكون تسموا مقومات الانواع صورا فان قيل الماهية
النوعية تامة الحصول قلنا مثل ذلك في الجسمية فانها بالقياس
الى افرادها مع قطع النظر عن اللواحق التي سميتموها صورا نوع حقيقي
تام ولا احتياج في الوجود الى المخصصات مشترك الوقوع بين الجسمية
الانسانية فهذا لا يوجب تمامية احدهما وعدم تمامية الاخرى فان قيل
مخصصات النوع تعرض عن اشياء خارجة ولهوية اتفاقية لا يتقوم بها حقيقة النوع

النوع قلنا ما فرضتموه صورة ايضا يحل الاجسام والهيولى بانسبا
خارجة واستعدادات كالمائية والهوائية وغيرها فانها قد تلحق الهيولى
من جهة تلك الانسبا وهى ليست مقومة لحقيقة حاملها والكلام
فى دعوى كونها مقومة او وجود حاملها دون غيرها من الاعراض هو اول البحث
انه بماذا تبين لكم تقويمها لوجود حاملها فان ستد للتم بكونها مخصصة
للجسم المطلق فكذا يقع فى مخصصات الانواع او بدؤها للاجسام
فيجرى الحكم فى الاعراض اللازمة كما سبق واما ثانيا فبان الجوهر على
قاعدتكم هو الموجود لا فى موضوع فنقول صور المركبات وقوامها موجودة
فى موضوع فتكون اعراضا واما قلنا انها موجودة فى موضوع اى محل
مستغن بها لان صور العناصر على رأيكم كافية فى نفوذ المادة ولا ملاصق
للعناصر من حيث وجود صور العناصر باقية فى المركبات العنصرية بحالها على مذهب
التحقيق وهى فى قوامها مستغنية عما يحل فيها فما فرضتموه صورا هى
اعراض فان قيل ان العناصر وان كانت مستغنية انفع اصح صحة اخرى
ان المجموع غير الافراد والمجموع جوهر والصفة مقومة اوجبنا المجموع فيكون
جوهرا قلنا المجموع اذا نظرنا الى مفهومه من حيث هو مجموع

وجدناه اشياء مع اجتماع وتلك الاشياء هي العناصر الباقية الصور
والاجتماع عرض فصور المركبات انكانت تقوم موجودا فليست مقومة
للعناصر بل تقوم اجتماعها والاجتماع عرض ومقوم العرض يجوز
ان يكون عرضا المنهج الثالث من جهة كونها مقومة تماما ماهيات
الاجسام تغيرها ان الصور اذا تبدلت في الاجسام يتغير بها
جواب ما هو بخلاف الاعراض اذ بتبدلها في الجواهر لا يتغير جواب
ما هو فليست الصور اعراضا والا يراد عليه بما عون لقضاء ان من
الاعراض ما يتغير بتغيره جواب ما هو فان الحلة قبل ان يحصل فيه
هيأة السيف اذا سئل عنه بما هو حسن الجواب بانه حديد او نحاس الحلة
ثم اذا حصلت فيه الهيأة السيفية فسئل عنه بما هو لا يجاب بانه حديد
بل بانه سيف ولا يحصل فيه الا عراض كالشكل والحلة وهكذا الطين
جعل لبنات وبني بها بيت لا يجاب بانه طين بل بانه بيت ولم يحدث
فيه الا اجتماع وهيأت هي اعراض فقد علم ان تبدل الحدود الا حال كون
المتبدل جوهرا او عرضا كيف وليس رسم الجوهر ما يتبدل بتبدل جواب ما هو
ورسم العرض ما لا يتبدل وكذا التفرقة بين الماهيات الطبيعية كالحيوان

كالحيوان والانسان فهي بين الماهيات الاعتبارية كالسيف والسرير على ما مر

بان يقال الجوهر ما اذا وجد وجد لا بتبدل حدود الماهيات الطبيعية الجوهرية

والعرض ما لا يكون كذلك اذ ليس يرسم الجوهر والعرض في شئ من المواضع

بهما اللهم الا ان يجدد اصطلاح آخر في الجوهرية والعرضية فان الاصطلاح

في الجوهر والعرض عندهم كان على الموجود لا في موضوع وعلى الموجود

في الموضوع وترجم الضابطة في العرض الى استغناء المحل عنه وعدم

تقومه به وفي الجوهر الصوري الى افتقار المحل وتقومه به وظاهر ان هذا

التقوم تقوم الوجود لا تقوم الماهية فان الحال الصوري لا يحتاج اليه

المحل بحسب الماهية اذ يعقل المحل ونفسه والمتقوم لشئ بحسب الماهية لا يمكن

تعقله بدون ذلك الشئ فافتقار المحل الى ما يحل من الصور في تقويم الوجود

لا في تقويم الماهية والحقيقة فيرجع الكلام الى المسلك السابق وقد علم

ما فيه هذا غاية ما تاتى للذاب عن القدماء لان يبحث بعد مع اصحاب

جوهرية الصور الطبيعية من المشائين وامّا الذي وضع لدى في هذا المبحث هو ان

ما لا يسوى المتقررة في مدارك المحققين من الحكماء انه لا يجوز ان يتحصل حقيقة

محصلة نوعيتها وحدتها طبيعيتها كالبسائط الاسطقسية والمركبات الطبيعية

ع ٥ قوله ان ما بحث اي ما ظهر في الاذهان من بعض القدماء ان الصورة

اي بما انها مادة الخ وقوله ان يبحث بتقدير الجار

جانب الكسر الذين في ق ١٠ بحث

ع ٦ قوله ان من بين عن

التوهم ١٢ منه ره وقوله الصورة

الاولى لفظ ره

ع ٧ قوله ان اراد الخ

فاقول ما ذكرنا القاه وليس لو كان اراد

ان اراد بحسب الخ

ان اراد بحسب الخ

ع ٨ قوله ان ما الخ

فاقول ما ذكرنا القاه وليس لو كان اراد

ان اراد بحسب الخ

ان اراد بحسب الخ

ع ٩ قوله ان ما الخ

فاقول ما ذكرنا القاه وليس لو كان اراد

ان اراد بحسب الخ

ان اراد بحسب الخ

ع ١٠ قوله ان ما الخ

فاقول ما ذكرنا القاه وليس لو كان اراد

ان اراد بحسب الخ

ان اراد بحسب الخ

ومقولتين مختلفتين نعم يمكن ذلك في الموجودات الاخبارية والصناعية
التي لها وحدة بحسب الاجتماع والصناعة وربما قالوا ليس كل معنى
يقترن بمعنى يوجب ان يجعل له ذاتا احدية واقعة تحت جنس واحد
لكان الانسان مع البياض نوعا ومع القلاحة نوعا اخر فيكون الانسان
جنسا ولهذا حكموا بان مفهومات المشتقات كالابيض والاسود حظ
لها من التحصل النوعي لاختلافها اختلافا ذاتيا ومبدءا ونسبة
بكثير مجتمعا من مقولة واحدة واه تنعوا عن تجويز كون حقيقة
وحدة مندرجة تحت مقولتين بالذات فان الانسان ان صدق عليه حيوان
بالتواطؤ كما اشرنا الى غير ذلك لكن لا يوجب هذا كونه صادقا تحت مجموع
الجوهر والكم والكيف والوضع وغيرها اذ لا جامع لنوع تحت جنس بل انما
هو واقع تحت واحد من تلك العوالي وهو الجوهر بالذات ويكون الاخر
فاذا علمت هذا فنقول لا شك ان الكل واحد من الجسم الناري والهوائي وغيرهما
حقيقة محصلة لها ما اختص بطبيعة ملتئمة من الجزء الذي هو مشترك بين سائر
الاجسام وامر اخر مختص لو لم يكن كالجسم مندرجا تحت مقولة الجوهر
بل يكون من مقولة اخرى كالكيف مثلا لزم ان لا يكون مندرجا تحت

تحت مقولة الجوهر ولا تحت شيء من المقولات الباقية بل لا يكون له
حقيقة محصلة اصلا ويكون كالحجر الموضوع بجنب الانسان والواقع
ذلك بالاتفاق فيجب ان يكون النار جزءا مختصا جوهريا سواء الجسم
المسمى بالصورة النوعية وايضا تلك المختصات انما هي مبادئ لصور ذاتية
للاجسام على ما هو المقرر عندهم من ان الجنس والفصل في الماهيات المركبات
من المادة والصورة الخارجتين والاجزاء المحمولة انما تكون مخوطة
الحقائق في الذهن والخارج على ما هو راي المحصلين الذاهبين الى انضباط
الماهيات في انحاء الوجود وحصول الاشياء بانفسها لا باشباحها في
الاذهان فاذا كان فصول الجواهر جواهر بالمعنى الذي ذكرتم وفصول
انواع الاجسام متحدة الحقيقة مع صورها الخارجية فلا محالة تكون تلك
الصور جواهر وتركيب القياس على نظم الطبع هكذا الصور الطبعية فصول
للجواهر وفصول الجواهر جواهر فالصور الطبعية جواهر فاذا كانت في حقائق
الاجسام فصول ذاتية مختلفة هي الصور النوعية باعتبار فيجب ان يستند
الآثار المختلفة المختصة بنوع نوع من الاجسام الى تلك الصور نوعا من الاستناد
وان كان كل نوع منها ذا عناية من ملائكة الله الروحانيين تقوم بكلاءته ذلك

فان الاجسام كون فصول الجواهر جواهر

اذا كان الصور

النوع بأن مبدع الكل جل اسماؤه واذ اكان [illegible] تهيئة المادة وتحصيل
الاجسام انواعا فلا يكون لها مبادٍ في المواد بل غيرها مفيدٌ من خارج
فان الاستعدادات والا استعدادات ليست بطبايع محصلة تقوم
بها انواع الاجسام بل هي توابع لامور محصلة تختص بها الجسم
تخصصا اوليا وانما شأنها الاعداد لكمالاته والافادة واختلاف تلك الصور
في الحقائق يرجع الى اختلاف حقائق مباديها المفارقة لا الى اختلاف
ذوات الهيولیات او اختلاف استعداداتها فانها مستقرة بسبب الباري على الهيولیات
واستعداداتها كما سيظهر في بحث كيفية التلازم واختلاف الهيولیات
او اختلاف استعداداتها انما يصلح لاختلاف التشخصات واتحاد الحصص
لا الحقائق نفسها بل الحق ان مفيد جميع الحقائق هو الباري الفعال
على وفق علمه بالنظام الاتم والجواهر العقلية والمفارقات الروحانية روابط
فيضه وسائط جوده كما ذهب اليه الفلاسفة كافة واعلم ان الصورة
الجرمية التي هي الاتصال القابل للابعاد الثلثة مقومة لحقيقة الجسم هو
جسم ومقومة لوجود الهيولى كما سيأتي في البحث عن كيفية التلازم والصورة
الطبيعية مقومة حقائق الانواع الجسمانية ومقومة لوجود الجسم

الجسم بما هو جسم وانما أراد تمثيلا بالصورة الجوهرية والجسم بالصورة
الطبيعية وليست الجوهرية مقومة لحقيقة الحيوانية ولا الطبيعية مقومة لحقيقة
الجسم فكل من الصورتين جنسية تقييدية بشئ وتعليلية لاحرى القصوى بالقياس
الى النوع وحصة من الجنس والتشخص بالقياس الى الشخص وحصة من النوع
ولما كانت الصورة الجرمية تتبدل بتبدل الصورة الطبيعية كما صرح به الشيخ
الرئيس في التعليقات وغيره من ان كل صورة تحدث من المادة الجسمية مخصصة
معها مقدارا آخر وامتدادات اخر فيحصل معها اتصال آخر فلا يبقى لاحد
ان يقول ان الصورة الطبيعية تقوم وجود الجسم على سبيل البدل كالهيولى بالقياس الى
الصورة الامتدادية فان الجسم جزءه الاتصالي القابل لفرض الابعاد الثلثة
واذا تبدل الاتصال الصوري بتبدل الصورة الطبيعية يتبدل الجسم الطبيعي المحدث
مع كل صورة طبيعية جسم آخر فليس الجسم كالهيولى التي تبقى بنفسها وتقبل حدودا
مختلفة تقومها على سبيل البدل والسر في هذا ان كل حال عرضا كان او صورة
يحتاج في تشخصه الى محله والفرق بينهما بان الصورة بحقيقتها تقوم وجود
محلها الذي هو المادة والموضوع يقوم حقيقة العرض كما يقوم شخصه
وحيث كانت الجسمية نوعا واحدا محفوظة الحقيقة في مراتب

حدود الامتدادات ومقاديرها ... الهيولى التي يحفظ
شخصها بانحفاظ نوعية الصورة الانصرافية بخلاف الجسم بالقياس الى
الصور الطبيعية المتخالفة بالانواع ومن ههنا حكموا بان الشجر اذا قطع
والحيوان اذا مات فقد عدم الجسم الذي كان موجودا مع النفس
وحدث جسم آخر وهذا ايضا موضع الخلاف بين الفريقين بل هذا الخلاف
مستقر على الخلاف بين جوهرية الصور وعرضيتها ولقد انبسط في هذا
الكلام من الجانبين بحيث لا يحيط الناظر باطراف المقام وقد بقي بعد خبايا
في الزوايا والله الهادي الى الصواب وبه الاعتصام في كل باب واعلم
ان مراد من بحث الصورة النوعية في اثناء مباحث التلازم اشارة الى ان التلازم
مع الهيولى وكذا كيفيته لا يختص بالصورة الجسمية بل يتناول الصورتين
فان الهيولى لا توجد بدون الصورة الجسمية ولا توجد بدون الصورة النوعية
وكذا النوعية لا توجد بدون الجسمية التي لا توجد بدون الهيولى
فالهيولى مع الصورتين متلازمتان والكيفية كالكيفية كما سيظهر ان شاء الله
هداية ولها وهم اشتباه ربما وقع لاحد في كيفية التلازم الثابت اتفاقا
بين الهيولى والصورة اذ الوهم والاشتباه نوع ضلالة فصير المصنف عن

على التشابه الدقيقة فاكتفوا بما نبهنا في هذا المختصر ولنقدم ههنا ما ينبغي
عليه تلخيص الكلام والمطلوب من ان التلازم عند التحقيق انما تقتضيه علة
موجبة يكون التلازم بينها وبين معلولها او بين معلوليها الاعلى اي وجه كان
بل بايقاع تلك العلة ارتباطا ما افتقاريا بينهما على وجه من الوجوه البتة
اذ لو لم يكن كذلك فلا تعلق لاحدهما بالآخر ويمكن فرض انفراد احدهما عن
الآخر وما يظنه الجمهور من التضايفين اللذين بينهما التلازم بحسب الماهية
انه بلا تحقق افتقار بينهما باطل اما الحقيقيان فبافتقار كل منهما الى
معروض الآخر واما المشهوريان فبافتقار بعض كل منهما وهو اضافته الى البعض
الآخر وهو ذاته وعلى هذا التقييل تلازم العقود وتعاكس القضايا او تقاوم السببيتين
المختلفتين ليس من باب التلازم بل من باب تدافع الابعاد المتساوية
الميل لكي تبعد عن الارض الى مركز الكل ولو عد من التلازم فانما هو في حفظ الوضع
لا في الوجود وكل منهما يحتاج في ذلك الى ذات الآخر واما المتعاندان
المعلولية فليس يصح ان يستندا في درجة واحدة الى علة واحدة حقيقية
بل بحسب انتهائهما الى علة موجبة احدية الذات متنزهة الحيثية لا عبارة
وكل واحد منهما يستند اليها من حيثية يصدر عنها تلك الحيثية فكل منهما

لوحة الكتاب موقوفة على الوقف الخاص
ان يكون انتقال موقوفا على الوقف الخاص
من الكتاب وجلد الاصل الا من احد آخر
المعلول الا من احد آخر
لازم الشيخ ... والمعلول
١٢

يستلزم العلة بحيث والعلة تستلزم الا بحيث ... فيلزم ان لا يتحقق التلازم
بين المعين بعدم تكرار الوسط اذا نمهد هذا فنقول وكيفية التلازم
بين الهيولى والصورة اعلم ان الهيولى ليست علة موجبة للصورة لانها القابلة
المحض كما سبق منا القول فيه والقابل من حيث انه قابل لا يكون مفيضا
التحصيل ولانها لا تكون موجودة قبل وجود الصورة لا قبلية زمانية تامة
ولا قبلية ذاتية والا لتقدمت الهيولى المتشخصة في الوجود بالذات
على الصورة واللازم باطل لان الصورة سبب لوجود الهيولى فيلزم الدور
والعلة الفاعلية للشيء يجب ان تكون موجودة قبله قبلية ذاتية والصورة
ايضا ليست علة للهيولى سواء كانت علة معطية او الة او واسطة والا
ما به يؤثر الفاعل في منفعله القريب والواسطة هي معلول يقال الى احد طرفيه
احدهما معلول مطلق والاخر علة بعيدة والواسطة معلول قريب لاحدهما
وعلة قريبة للاخر لان الاشياء انما يجب وجودها مع الشكل وبالشكل فانها
تحتاج في تشخصها الى الناهي والشكل والاستدلال على تاخر الشكل عن الصورة
بتاخره عن الحدود المتاخرة عن المقدار المتاخر عن الجسم غير صحيح لانه انما يفيد تاخره
عن ماهية الصورة لا عن تشخصها والمدعى عدم تاخره عن الصورة المتشخصة ولا

ولا يبعد احتياج التشخص في خصوصه الى مباينة خارجة عن ماهية كالجسم الى الاين
والوضع المتأخرين عنه واعتذارهم بان احتياج الجسمية في تشخصها
الى التناهي والشكل واشباههما غير ظاهر لان الجزئي منهما متغير مع بقاء تشخص
الصورة كالشمعة المشكلة باشكال مختلفة وانضمام الكلي الى الكلي لا يفيد
الشخصية والجواب ان الاعراض المشخصة المادية كالوضع والاين وغيرهما
مسمى بالمشخصات اما لانها يحصل بها امتياز الجسم عن سائر الاجسام او لانها
لوازم واعارات للتشخص بمعنى امتناع الحمل على كثيرين وربما تعد من مقومات
الهوية الشخصية ومن متممات علة التشخص لنوعها وشيء من ما ذكرناه لا ينافي
فالجسم يحتاج لا في كونه جسما بل في كونه متشخصا الى الاين مثلا لا من حيث
هو اين بعينه بل من حيث هو اين ما ويحتاج الاين بما هو اين ما الى الجسم لا من حيث هو جسم ما
وبما هو اين بعينه اليه بما هو جسم بعينه وكذلك الحال في سائر الاعراض التي
يقال لها المتشخصات والشكل لا يوجد قبل الهيولى كما مر بل امامها او متاخرا عنها

فلو كانت الصورة علة لوجود الهيولى لكانت متقدمة على الهيولى بالذات و
الهيولى متقدمة على الشكل بالذات فكانت الصورة متقدمة على الشكل بالذات لان
المتقدم على المتقدم على الشيء والمتقدم على ما مع الشيء متقدم عليه سواء

كان بحسب الذات ما ان بحسب البعدية [illegible] على الشيء بحسب البعدية فلا
يتقدم على ذلك الشيء والوجه في ذلك ان المعية في الوجود بحسب الذات انما
يتحقق بين معلولي علة واحدة والعلة المتقدمة على احدهما تتقدم على
الآخر ايضا لاشتراكهما في كونهما معلولا لها متاخرا عنها واما
المتاخر عن احدهما بالذات فلا يتاخر عن الآخر لئلا يلزم كونه معلولا لها
وبهذا يندفع التدافع بين كلام الحكماء حيث حكموا بان الفلك الحاوي
لو كان متقدما على الفلك المحوي الذي هو مع عدم الخلاء كان متقدما على عدم
الخلاء ثم حكموا بان الفلك الحاوي الذي هو مع العقل المتقدم على الفلك
المحوي غير متقدم على الفلك المحوي لا تحمل المعية تارة على علاقة
بالطبع وتارة على المصاحبة الاتفاقية كما وقع لافضل المحققين في
شرح الاشارات لما ثبت التلازم بين الحيوان والصوت ومن البين ان العلاقة
بينهما ليست علاقة التضايف لامكان تعقل كل واحد منهما بدون الآخر وبين
لهما علاقة التضايف من جهة كونهما شيئين مستعدا ومستعدا له
لكن النظر في تلازم ذاتيهما فلا بد هناك من علة واذ قد ثبت ان شيئا منهما
ليست علة للآخر فهما معلولا علة واحدة وبهذا تحقق المعنى التلازم فلان

وجود كل منهما عن سبب واحد منفصل مفارق عن الآخر وانهما
وذلك السبب الواحد اما ان يقيم كل واحد منهما بالآخر على الوجه الدائر
وهو معلول الاستحالة او مع الآخر فلا بد اما ان يكون كل واحد منهما
بحسب نفس ذاته متعلقة بنفس ذات الآخر تعلقا افتقاريا فيرجع الى الوجه
الدائر وليس هناك تعلق لا افتقار من جانب فيتقلب التلازم بالطبع
التصاحب لا تقاضي كما علمت او يكون التعلق لا افتقاري من الجهتين في الوجود
لكن لا لكل من الذاتين بنفس ذات الآخر بل بعرضهما فيكونان عرضين
متبائنين المعروض كالابوة والبنوة او من الجهتين ولكل من الذاتين بنفس ذات
الاخرى ولكن لا في اصل الوجود بل في صفة اخرى كالبنين المنجبين
على مفارق في الوجود وارتباط في تلك الصفة فيفيض فرض التلازم بينهما
الوجوه هذه فقد علم ان فرض المقيم لكل منهما لا يمكنك ان تدير
من الجهتين ولا ان ترفع الافتقار منهما جميعا وتقول ليس احدهما بالقيام
بها الاخرى اولى من الآخر بعكسه فقد تعين ان احدهما مخصوصها
متعينة لان تقوم بها الآخر فلنا ان ننتظر اية علة تكون لها
واذ ليست للصيرورة قوة القبول وليست لها جهات التوتر وتناوب القابل

Ashkal Publishing

من حيث هو قابل لا يكون موجبا لوجود المقبول لان علاقة الاستعداد
انما يكون بحسبها الجواز والقوة لا الوجوب والفعلية فالهيولى ليست علة موجبة
للتلازم ولا شريكتها فقد تعنيت الصورة للعلية واذ ليست الذات واسطة
مطلقة فتكون جزءا من العلة التامة للهيولى غير الفاعل قريبا او بعيدا
او غير الآلة المطلقة لكن لا بشخصيتها لاحتياجها الى الهيولى فى لوازم
شخصيتها من التاهى والتشكل بل بحقيقتها النوعية فقد علم ان الهيولى
مفتقرة فى وجودها الى طبيعة الصورة فتكون شريكة لعلتها الفاعلية
والصورة مفتقرة الى الهيولى لا فى وجودها بل فى امور خارجة عنها لازمة لوجودها
والى هذا اشار بقوله وليست الهيولى غنية من كل الوجوه عن الصورة لما بينا
انها لا تقوم بالفعل بدون الصورة وليست الصورة ايضا غنية عن
الهيولى من كل الوجوه لما بينا انها لا توجد بدون الشكل المفتقر الى
الهيولى فالهيولى تفتقر الى ماهية الصورة دون شخصيتها فى وجودها
وبقائها واذ قد علمت ان الصورة شريكة لعلة فاعلية للهيولى
فلا بد ههنا من سبب اصلى هو موجود ثابت دائم الوجود ومفارق
الذات عن المادة وعما يتعلق بها من الجسمانيات والا لتمادى بعض

وبعض المفاسد ومن معين هو ماهية الصورة التي يحصل وجودها
عن السبب الاصل وتستحفظ بتلك الماهية في عالم الاسطقسات تتعقب الصور
منه وتستبقي الصور بالسبب الاصل وبالصورة من حيث هي صورة فيا جماعة
تحصل العلة التامة القريبة المستمرة الوجود والصورة العاقبة شريكة
للسبب الاصل في اقامة الصور بما يأتي الزائلة في انها صورة وبما بخالفها
من المتنوعات بجعل المادة جوهرا بالفعل غير الذي كان بالسابقة
وقد يقال كيف تكون في طبيعة عامة هي الصورة المطلقة مبدأ الذات
شخصية هي الصور وقد بين في موضعه ان الواحد بالعموم لا تكون علة
لواحد بالعدد فيجاب بان ذلك غير مستبين الفساد في الشرائط والروابط فان
العقل وان استوحش عن مجوز يكون المعلول اقوى تحصلا من علة الفاعلة
لكن لا يمنع ذلك في الشرائط والممتنعات وغيرها فيجوز ان يكون الواحد بالعموم
المستحفظ وحدة عموم واحدا بالعدد يكون علة لواحد بالعدد على ان ذلك لا يحيج
العلة التامة عن الواحدة العددية ولقد شبهت الحكماء المتقدمون العقل
للصور الشخصية بالصور المتراددة المستمرة وحدة عمومها بمن يمسك سفقا
معينا بدعامات متعاقبة يزيل واحدة منها ويقيم الاخرى بدلها والحال في

Marginal Persian commentary

عالم الطبيعة الخامسة كالحال في عالم الطبايع الاربع فان الصورة تحتاج الى المادة

هناك تعين العقل الواهب الهيولى باذن مبدع الكل بما هي

صورة مطلقة لا من حيث هي متشخصة وان كانت لازمة للتشخصية

لاحتياجها الى المادة في غواشيها من المقدار والشكل ولذا قال

والصورة تفتقر الى الهيولى في تشكلها اعلم ان الصورة وان كانت

اقدم ذاتا من الهيولى كما علمت لكن اعتبار التشخصية يتكرر حيث التعلق

بالجانبين لا على الوجه الدائر بان يكون تشخص الهيولى بنفسها الصورة

لا بتشخصيتها وتشخص الصورة انما هو بالهيولى التشخصية لا بالهيولى

بما هي هيولى اذ لا يعقل هذية الحال بدون هذية المحل ولا اصرح بقاء

الحال مع تبدل المحل بل هذه شاكلة الهيولى بالنسبة الى الصورة فان قيل

اذا عدمت الهيولى فتنعدم الصورة فيصدق ان كل واحد منهما يرتفع

بارتفع الاخرى فلا احقية لاحدهما في تقويم الاخرى من الاخرى بعكسنا قلنا بمعنى انه

لا ترتفع الهيولى الا وقد سبقه ارتفاع الصورة كما ان اليد اذا حركت المفتاح

فليس عدم حركة المفتاح علة لبطلان حركة اليد بل لا يصح ان يطلق حركة

لان بطلت حركة اليد اولا وهكذا الحال في جميع العلل والمعلولات بعضها

التلازم المتكرر من الجهتين بين العلة التامة وتمامها الاخير وبين
المعلول في الرفع والوجود انما يكون بحسب الزمان لا بحسب الذات اذا العلة
متعينة رفعا ووجودا بالملزومية والسبق والمعلول باللازمية
اللحوق وان كانا في درجة واحدة بحسب الزمان انتفاء وتحققا والله
اعلم بالصواب **فصل في المكان** لما فرغ عن تحقيق ماهية الجسم
الطبعي الذي هو موضوع هذا العلم اراد ان يشرع فيما هو المقصود في
هذا الفن اعني البحث عن الاعراض الذاتية للجسم الطبعي فبدأ بما هو اشهر
منها وهو وقوع في المكان فحقق اولا ماهية المكان في هذا الفصل و
انيته بعد ذلك في الفصل الثاني لهذا الفصل ونحن نريد ان نبين اولا
كيفية وقوع النزاع بين العقلاء في تحقيق ماهية المكان فنقول الامر
المسمى بالمكان اما ان يكون جزءا من الجسم او لا يكون فان كان جزءا منه
فاما ان يكون هيولاه او صورته وان لم يكن جزءا فلا شك انه يجب ان يكون
مساويا له فلا يخلو اما ان يكون عبارة عن بعد تساوى اقطار
المتمكن فيه واما ان يكون عبارة عن سطح من جسم يلاقيه وان كان
بعدا فهو اما ان يكون موجودا او موهوما فهذه خمسة احتمالات وقد ذهب الى كل

ذاهب ولما كان الاشكال في ماهية المكان فانما بعدا او سطحا خصصنا
بالذكر فقال وهو اما الخلاء اي البعد المجرد عن المادة سواء كان فارغا
او مشغولا او السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم
المحوي اعلم انه لما كان للمكان امارات اربع تصلح عليها المتنازعون
لئلا يكون النزاع لفظيا وهي نسبة الجسم اليه بلفظة في وما في معناه وصحة
انتقال الجسم عنه لذاته واستحالة حصول جسمين في واحد منه واختلافه
بالجهات فقول لا يجوز ان يكون المكان امرا غير منقسم لا ان يكون منقسما
في جهة واحدة فقط لاستحالة حصول الجسم في النقطة او الخط فهو اما منقسم
في جهتين او في الجهات كلها وعلى الاول يكون المكان سطحا ولا يجوز
ان يكون حالا في المتمكن لعدم صحة انتقال الجسم عن سطحه مع بقائه بحاله
بل فيما يحويه ويجب ان يكون مماسا للسطح الظاهر من المتمكن في جميع جهاته
والا لم يكن ما ليا له فهو السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر
من الجسم المحوي وهذا هو مذهب جمهور الحكماء كالمعلم الاول والشيخين ومن
تابعهم وعلى الثاني يكون المكان بعدا منطبقا على البعد الذي في الجسم فهو
اما ان يكون امرا موجودا او موهوما اما الاول فهو مذهب افلاطون واتباعه

واتباعه القائلين بأن المكان هو البعد الموجود المجرد عن المادة من شأنه
ان ينفذ فيه الابعاد الجسمانية ويسمونه البعد المفطور واما الثاني
فهو مذهب المتكلمين القائلين بأن لكل جسم فراغا موهوما موافقا للجسم
في المقدار والتناهي يشغله الجسم ويملوه على سبيل التوهم والمكان مذهب
المشائين هو المختار عند المصنف اراد ان يبين به وهذا الفصل فقال البعد المردد
بين البعد والسطح بحسب الاستقرائي حيث لا يتصور شيء سواهما يحل فيه اما
المكان والاول اي البعد مفطورا كان او موهوما باطل فتعين الثاني
وهو السطح المذكور وانما قلنا انه باطل لانه اي المكان لو كان خلاء قائما
ان يكون لا شيئا محضا او بعدا موجودا مجردا عن المادة لكن كلا من شقي الثاني
باطل فكذا المقدم اما انه لا سبيل الى الشق الاول من الثاني لانه يكون خلاء
من خلاء فلان الخلاء بين الجدارين اقل من الخلاء بين المدينتين وما يقبل
الزيادة والنقصان فيكون مقدارا او ذا مقدار واستحال ان يكون لا شيئا
محضا لان امتناع الصفة يوجب امتناع الموصوف المأخوذ مع تلك الصفة فالمتمم
الخلاء بمعنى الا شيء المحض فبطل مذهب المتكلمين واما انه لا سبيل الى الشق الثاني
منه اي كون الخلاء بمعنى البعد المفطور فهو لانه لو وجد البعد مجردا

عن التحيز لكان لذاته غنيا عن المحل ولا لم يتجرد عنه لان الحلول

وعدم الحلول من الامور التي تعرض الاشياء لا من خارج عنها كما

يحكم به الحدس الصحيح واذ كان البعد المكاني لذاته غنيا عن المحل

فاستحال اقترانه به وحلوله فيه هف لان البعد المادي حال في الاجسام

وهذا انما يتم اذا ثبت كون البعد ماهية نوعية ولم يبرهن عليه بعد

قيل كان البعد المجرد موجودا لكان متناهيا لوجوب تناهي الابعاد

فيلزم تشكل في الوجود وهو لا يمكن ان يحصل الا مستفادا لابعاد نوعية منفعلا

لان ينفعل ويكون فيه قوة لانفعال التي هي من لواحق المادة والمقدار خلافا

اقول فيه بحث لا لما ذكره شارح حكمة العين من ان في كون الانفعال

اي انفعال كان من لواحق المادة نظرا لان اثبات بالدليل هو ان

الانفعال المخصوص الذي يكون بالانفصال الانفكاكي من لواحق المادة

لا غير والجسم قد يختلف اشكاله من غير انفصال كالتكاثف المتبدل

بحسب التشكلات المختلفة لان ما ذكره ليس بصواب كما سيظهر لك وجهه وكان

احصر طرق اثبات الهيولى عنده في مسلك الانفصال والاتصال بان كل ذات

لانفعال المستدعي للمادة كما مر مرارا عبارة عن قبول الشيء حالة منتظرة

Bibliotheca Alexandrina

بقوة استعدادية تبطل تلك القوة بطريان تلك الحالة فبالجملة العوارض
المفارقة ما يخرج حصولها في كل شيء الى كون ذلك الشيء مادة
بخلاف اللوازم ولو كانت المفارقة ايضا ذوات مواد حتى انتفت
بالعلو وغيرها اذا تقرر هذا فنقول كون البعد تشكلا لا ينافي
كونه كذلك اذا كان شكله من العوارض التي يمكن تجردها او زوالها وهو
من الدلائل التي اقيمت على نفي كون المكان بعدا موجودا كما هو مذهب
افلاطون انه لو كان بعدا لكان لخاصية الكمية لا نصيبة وقبول
القسمة الوهمية فهذه الخاصية اما ان تكون لذاته او لامر حال فيه
او محل له فعلى الاخيرين يلزم كونه مادة للمقدار او كونه مقدارا ذا
مادة وكلاهما خلف لفرض تجرده عن المادة وعلى الاول يلزم ان
لا يقبل الانفصال اصلا لا لذاته ولا لغيره اما الاول فلان المنفصل بذاته
لا يقبل الانفصال اصلا لذاته وهو ظاهر واما الثاني فلتجرده عما يقبل
الانفصال لذاته وهو المادة وقد ثبت ان كل متصل يقبل الانقسام هذا تلخيص ما ذكره
الشيخ في الشفاء وليس لقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون المتصل
غير مقبل للانفصال لذاته ويقبله لغيره لانا نقول لا مادة له يقبل
الانفصال لغيره هذا عند جميع من سلم ان الجسم يقبل الانفصال ولا مادة له عند

نقول قد سلف منا ان الجوهر القابل للانفصال وسائر الحوادث يسلم الدليل
عند الجميع سواء كان ذلك القابل نفس الجسم او جزأه ولا ان يقول لا نسلم
ان المتصل بذاته لا يقبل الانفصال اذ الجسم عند بعضهم محض المتصل بذاته
القابل للانفصال لانا نقول مع قطع النظر عن صحة ذلك المذهب وفساده انما
كون الخلاء علة بواسطة كونه قابلا للانفعالات والحوادث من الفصل والوصل
والتداخل والتشكل ومنها انه لو كان بعدا يلزم تداخل الاجسام والاعتذار
بكون احد المتداخلين غير ذي غير صحيح لان القائلين بالبعد ينكرون المادة
راسا كما وقع لبعض الاعلام بل الما اقول وهو ان امتناع تداخل الجسمين انما
ان يكون لتمانع بين المادتين من الجسمين او بين البعدين او بين البعد
والمادة او بين كل واحد منهما مع كل واحد منهما اما التمانع بين المادتين
فهو اما لذاتيهما او لتمانع البعدين فان كان الثاني فيكون البعدان
هما المتمانعين عن التداخل لا المادتان وان كان الاول فذلك باطل
لان الجسمين المنفصلين اذا اتصلا تصير مادتاهما واحدة واما التمانع
بين ذات المادة والبعد فهو ايضا محال لان المادة ذاتها تأبى في البعد
ويتقدر به وليس هي كلها في كل وان مانعت بعدها فالمانع هو بعدها

بعدها لانفسها فاذا لم يكن الامتناع فتداخل الجسمين من جهة المادتين ولا
من جهة المادة والبعد فقد كان من جهة البعدين فقد علم ان طباع
الابعاد يابى عن التداخل ويوجب المقاومة والتحيز وايضا يلزم على
تقدير كون المكان بعدا تشابه الامكنة فلا يتصور كون بعض اطباق العنصر
الاجسام وكون الاخر غيره للاخر وايضا يلزم من امكان تصاقب ذاته
بالحركة الاينية ترتب الامكنة الغير المتناهية ومن امتناعها امتناع حصولها
لانه ملزوم للبعد المناقي للحركة وملزوم منافي الشيء منافٍ لذلك الشيء
وهذا ايضا يتوقف على ان البعد ماهية نوعية وايضا يلزم سكون المتحرك
اذا فرضت نملة متحركة على محيط دائرة من الرحى حركة مساوية لحركة
الرحى على خلاف جهتها وهذا معارض بالحوت المتحرك في الماء على ما سيجيء
واعترض اصحاب الخلاء على القائلين بسطحية المكان بوجوه منها تضاد الاحكام
لحركة الساكن وسكون المتحرك لانه يلزم ان يكون الطير الواقف في الريح الهابة
متحركا لتبدل الامكنة وان يكون المحمول بالكراسي والمحمول في الصندوق
منتقلين من البلد الى البلد ساكنا وكذا الحوت المتحرك في الماء حركة مساوية
لحركة جحفة وسرعة لعدم تبدل امكنتها ومنها ما اورده الحكيم ابن الهيثم

بقاء المكان مع نقصان المتمكن بل زيادة المكان مع خلاء المنفصل
وبقاء المتمكن مع زيادة المكان يظهر الاول في لزوم الملاء وهو
اذا نقص منه شيء عما فيه والثاني في الجسم المنقوب والثالث في
المدور ترهة والمنبسطة اخرى لكن المساواة بين المكان والمتمكن
لازمة ومنها عدم عمومه لا مكنة مع حكمهم بان لكل جسم مكانا وامرها
عدم وجوب ما هو مطمح الطبع للاجسام الى غير ذلك فلها وجوه
من الاجوبة المشهورة المسطورة في الكتب من اراد الاطلاع عليها وعلى
الادلة والمباحث المذكورة في هذا الباب بين اصحاب هذين المذهبين
فليراجع الى الكتب المبسوطة ولكثرة الايراد على كل من هذين المذهبين
بعضهم الى ان المكان عبارة عن الجسم المحيط من حيث انه محيط
والخلاء عن جميع ما يرد على القول بالبعد عن اكثر ما يرد على القول
بالسطح والقرب عن مفهوم العرفي لانه اذا سئل عن مكان الماء يجاب بانه
الاسطح الباطن منه **فصل** في الحركة كل جسم اما ان يكون اسطقسا
حيز طبيعي يطلبه عند الخروج عنه بالقرب اطلاقا وهو عند القائلين بالجوهر الفرد هو
الحيز الموهوم وهو عندهم غير المكان اذ المكان عندهم ما يعمل عليه الجسم كما

هو في العرف عند القائلين بالبعد نفس المكان وعند القائلين
السطح الاعم منه ومن الوضع فان الجسم المحيط ليس له مكان على تقسيمهم
لكن له وضع ومحاذاة بالنسبة الى ما يحويه وما وقع في عبارة بعض
المحققين انهما عندهم واحد فالمراد كونهما واحدا فيما للمكان حكما
الجرم الاعظم وهو لا بناء على الاعمية كما توهم ونحن بعضهم الى ان المكان بما هو
ليس طبعيا لجسم من الاجسام اصلا لانه كان بعد مجردا او سطحا اما على الاول
فلشابهه اجزاءه في الماهية والحقيقة كما يشهد به النظر الحكمي فلا اختصاص
لبعض اجزائه بكون طبعيا لبعض الاجسام دون بعض واما على الثاني فلانه
يلزم ان تسكن الارض بطبعها لو فرضت فيما بين الماء في اي موضع كان
سواء كان ثقلها على مركز العالم او لا وان يتحرك الارض بطبعها لو فرضت في
وسط العالم غير محاطة بالماء اللازمان كلاهما ظاهر البطلان فالمتلزم مثله
المطر بالطبع للاجسام انما هو لوضع الجهة والمكان مطلقا بالعرض فالارض مثلا
تطلب مكانها الذي هي فيه لانه تحيز لا مكنة والماء يطلب ان يكون محيطا
بكليته بشرط ان يكون الارض على مركز العالم لانا لو فرضنا عدم ذلك لم يتأت
اي ما يتم في الجسم على وفق ما يقتضيه طبعه ولا على ان يقال ان ذلك خطأ الجسم

وقطعنا النظر عن تاثيرات الاجزاء الخارجة عن ذاته لئلا يرد ان نضم القوة
وان كان ممكن الانقراض بحسب الذهن لكنه جاز ان يكون مستحيلا بحسب
نفس الامر فلا يقتضي الاستدلال به على ان الجسم مكانا طبيعيا بحسب نفس الامر بل
بحسب ذلك العرض المخالف للواقع لكان في خبر معير لا محذور ذلك الخبر الذي
حصل فيه حينئذ اما ان يستحقه الجسم لذاته او لقاسر لان وجود العارض للشيء
يدل على وجود سبب يقتضي ذلك العرض فالسبب اما ان يكون غير خارج ويكون
خارجا لا سبيل الى الثاني لانا فرضنا عدم جميع القواسر على التاويل المذكور
فتعين الاول فاذن انما يستحقه اي يستوجبه بطبعه لا بجسميته المشتركة
ولا بهيولاه اذ ليس شانها اقتضاء شيء مع انها في التحيز تابعة للجسمية
وهو المطلوب فان الفاعل وان لم يمكن فرض رفعه مع فرض وجود مفعوله
لكنك قد علمت في مبحث التلازم ان فاعل الاجسام جوهر قد سبق نسبته
الى جميع الاحياز نسبة واحدة فلا بد ان ينسب طلب الاحياز المختلفة الى
امور مختلفة داخلة في حقائق الاجسام وهي اطبائعها التي هي
صورها النوعية او قول وبما ذكرنا يندفع ما قيل من ان حصول الجسم في
المكان لما كان من الاعراض اللازمة التي لا يتصور خلو الجسم عنها فالتاثير

فالتاثير في حصول الجسم في مكانه هو تاثير الفاعل في وجوده والفاعل
اذا اوجد الجسم اوجده في مكان لا محالة كيف وقد علمت ان التلازم
بين شيئين يوجب استناد احدهما الى الآخر وله يجوز ان يكون الجسم
بسيطا حيزان مختلفان طبعيان لانه ذو طبيعة واحدة والطبيعة الواحدة
لا تقتضي شيئا مختلفا وايضا لو كان له حيزان طبعيان فاما ان يحصل
فيهما معا او في احدهما او لا يحصل في شيء منهما والكل مستحيل اما الاول
فظاهر واما الثاني فاشار اليه بقوله فاذا حصل في احدهما خرج عن طبعه

فاما ان يطلب الثاني او لا فان طلب الثاني يلزم ان لا يكون الحيز الاول له
حصل فيه طبعيا لان طالب الذي لم يحصل فيه هرب عن الذي حصل فيه و
الهرب عنه طبعا لا يكون حيزا طبعيا وقد فرضناه طبعيا هف وان لم يكن
طالبا للثاني يلزم ان لا يكون الثاني طبعيا لان غير المطلوب طبعا لا يكون
طبعيا وقد فرضناه طبعيا هف واما الثالث فلانه حينئذ لم يكن على
سمتهما او كان عليه لكن بتوسطهما يلزم ميله طبعا الى جهتين مختلفتين
وهو محال وان وقع منهما في جهة يميل الى جهتها طبعا فاذا وصل
الى اقربهما عاد الى القسم الثاني ولقائل ان يقول انا لو توهمنا

النار في مركز الفلك بحيث يشاهد حتى نسبة جوانبها الى المركز فيلزم
سكونها بالطبع عند المركز فيكون هذا الحيز طبعيا لها ببيان الملازمة
انها لو لم تكن ساكنة بالطبع لكانت مقتضية للحركة الى جهة من الجهات
ولا مخصص لجهة هف واجاب عنه الشيخ في الشفاء بانه يعرض
لها سكون بالقسر لانها كانت تقتضي ان تنبسط عن الوسط الى
الجهات بالسواء ولا بد من تجويف في داخلها والتجويف انما يتحقق
الخلاء او يدخل جسم في داخلها والاول ممتنع والثاني ان امكن
الا بنفوذ الهواء المحيط بها او غير ذلك والنفوذ لا يتأتى الا بالخرق في
دون جهة مع فقدان المرجح لان هذا ايتاس في كل جهة هذا ملخص ما
ذكره ثم قال وهذا عجيب جدا فان الطبع يقتضي امرا صار غير ممكن
لعارض عرض فاذى ذلك الى حكم غريب ونحن لا ندري استحالة هذا
العارض ولا تمنعها انتهى واعلم انه كما لا يكون للجزء البسيط امكان لا بعد
حصول الكلية والقسمة لذلك البسيط بل موقع الجزء البسيط في المتمكن
موقع الجزء في المكان فكما ان الجزء هو جزء مكان الكل فكذلك لا يكون
للمركب امكان لا بعد حصول التركيب والتركيب امر عرض من الاعراض فلو كان

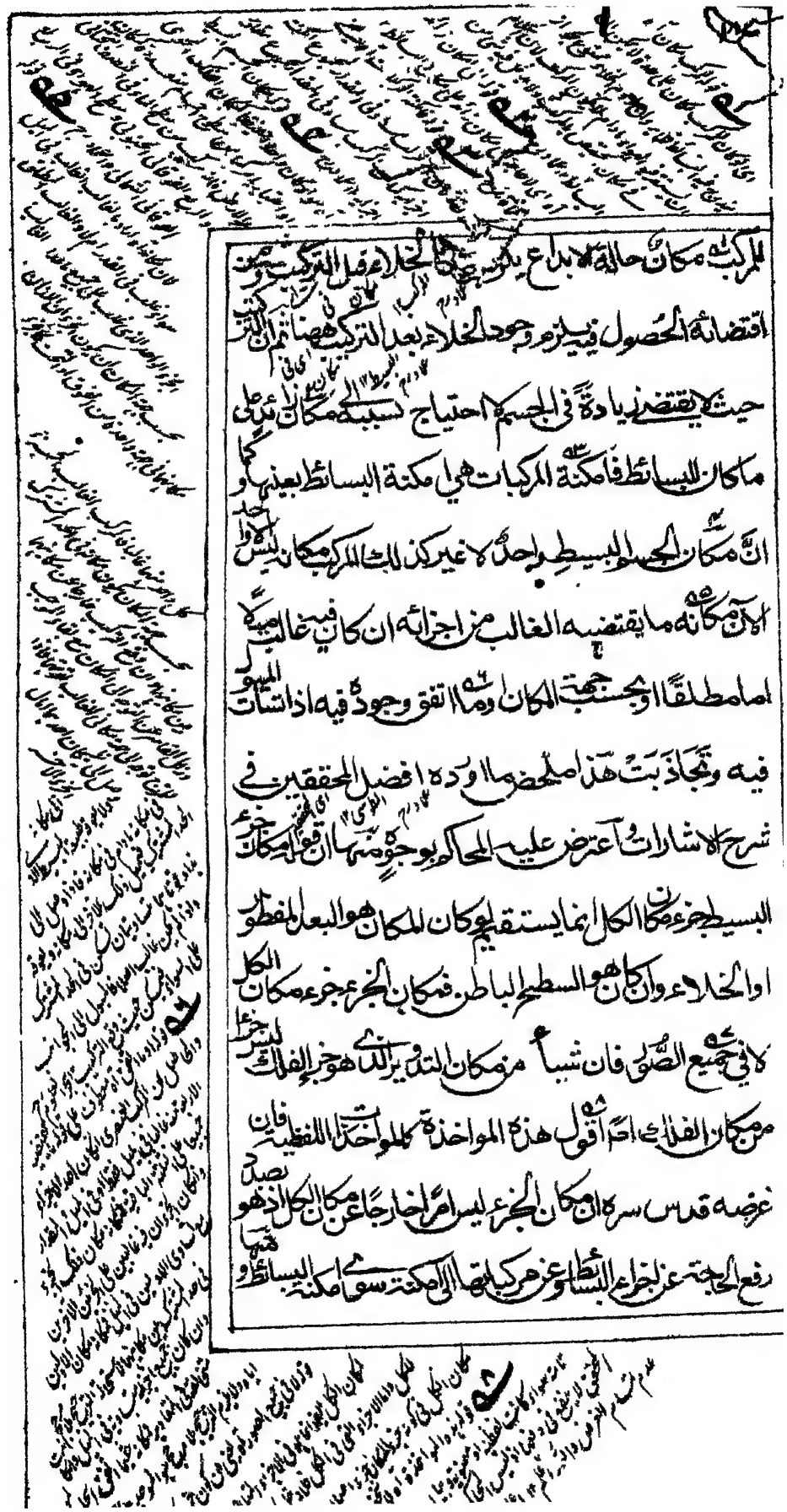

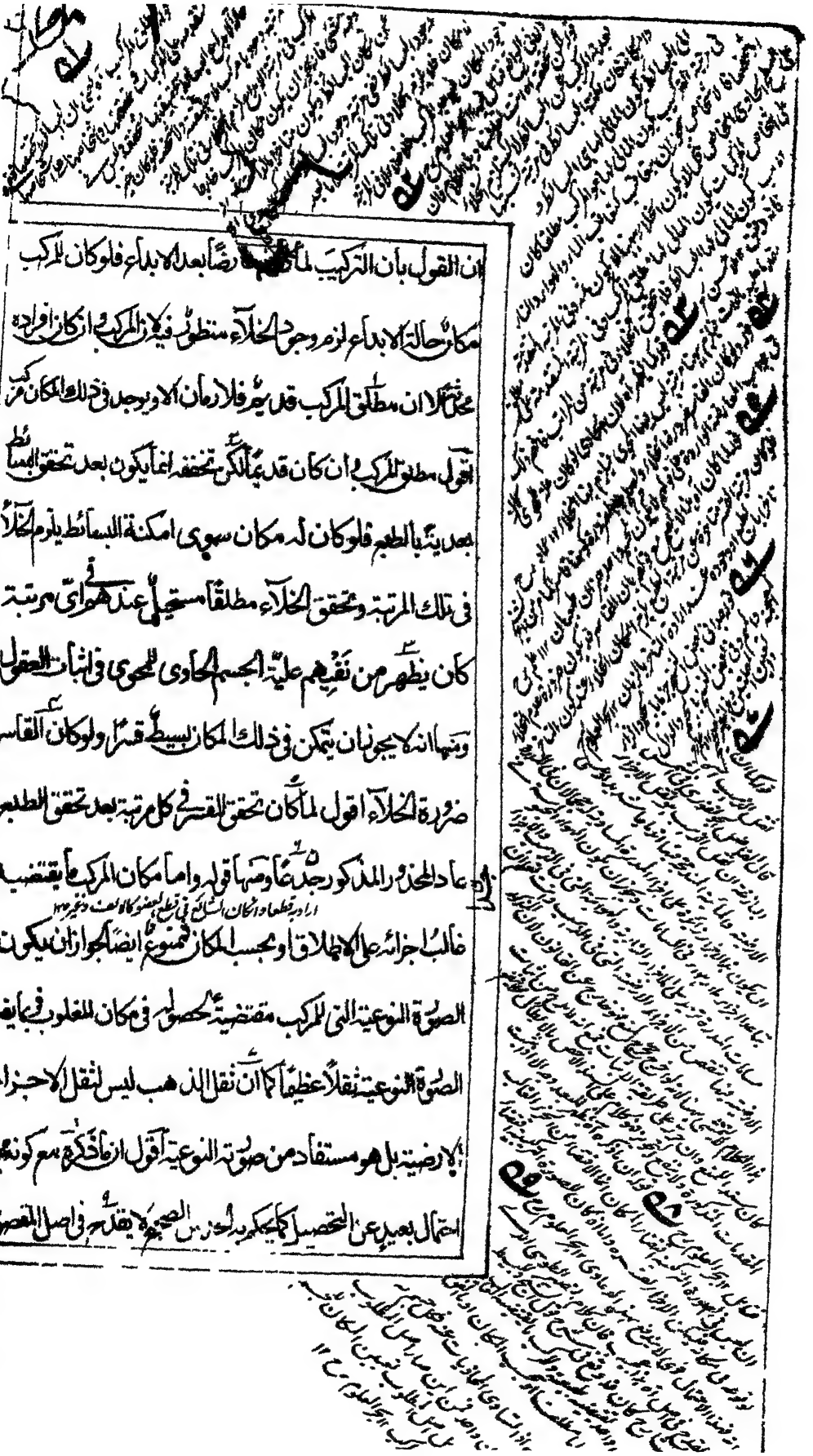

المقصد من عدم احتياج المركب الى الجزء الكنة البسائط ولا يخفى ان ثقل
الذهب وان لم يكن لثقل اجزائه الارضية لكن نفس الصورة ينبغي ان يناسب
فعل الغالب من الاجزاء المادية لها فكثرة الاجزاء الثقيلة المندمجة اندفاعا
شديدا اما المعتدل في افادة الصورة ذلك الثقل البتة فصل والشكل
قد علمت معناه فلا حاجة الى ان نعيده ولما كان الشكل من الاحوال التي
تعم الاجسام كلها ذكره ههنا فقال كل جسم فله شكل طبعي لان كل جسم متناه
وكل متناه متشكل فكل متشكل فله شكل طبعي فكل جسم فله شكل طبعي
اما ان كل جسم متناه فلما مر واما ان كل متناه فهو متشكل فلما مر ايضا فلا حاجة
الى قوله فلانه يحيط به حد واحد او حدود فيكون متشكلا وانما قلنا كل
متشكل فله شكل طبعي لانا لو فرضنا ارتفاع تأثير القواسر بل الامور الخارجة عما
يتم به قوامه لكان على شكل معين لكونه على تناه مخصوص وذلك الشكل هو ان
يكون بسيطا سواء كان بلا واسطة او بواسطة مستند اليه ولقاسره سبيل الى الثاني
لانا فرضنا عدم القواسر فاذن هو عن طبعه وهو المطلوب فان قيل كما ان الفلك لا يحل
عن وضع معين وعندهم انه لا يقتضي وضعا معينا فكذلك لم لا يجوز ان لا
يكون شيء من الاشكال طبعا للجسم مع عدم خلوه عن واحد معين قلنا الفرض

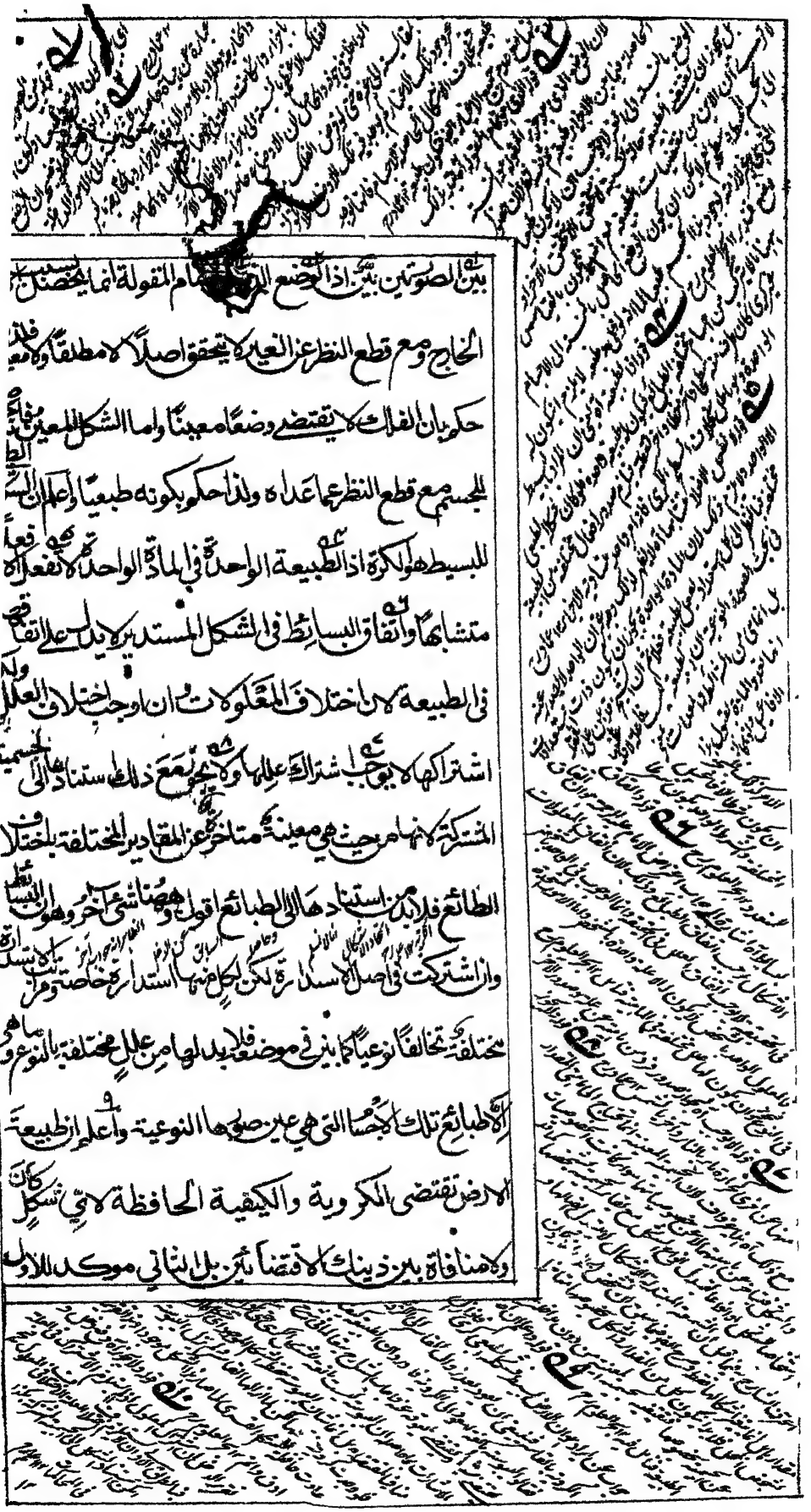

للاول لكن عدم كونها على الاستدارة لاجل انها صارت مقسورة
بالاسباب الخارجية كالرياح والامطار والسيول ولما زالت عنها الشكل
ولم تزل اليبوسة صارت اليبوسة حافظة للشكل القسري ومنعت عن العود
الى الشكل الطبيعي بالعرض وعرض ذلك لكونها مقسورة من وجه مطبوعة
من وجه كالمريض الذي تفعل طبيعته في بدنه الذي قلت طوبته بسبب القاسر الى
توجب فساده واعلم ان اختلاف الافلاك التي اتركبت منها كوكب او
تداويرا وخارج في الشكل لاجل التقعر وكذا اختلاف المتمم فيه لاجل خلل في
رقة وغلظا ليس بسبب القاسر لعدمه في الفلكيات على رايهم ولا بسبب
واحدة ولا لزم ان يكون فعل الطبيعة الواحدة مختلفا باختلاف الصور
المتعددة والفعل كما يختلف باختلاف القابل كذلك يختلف باختلاف
الفاعل فالصور المتعلقة بالفلك على الكرة ان اقتضت كرية شكله
اتصلت به صورة اخرى اقتضت كرة اخرى هي كوكب التدوير او خارج المركز
لشكله اختلافا بالعرض وتعدد الصور ليس تصورا على اختلاف المواد
واختلاف استعداداتها بل يجوز ان يكون ذلك السبب اختلافا في امور
جاز ان يتصل ببعض المركبات صورة كمالية بحسب فطرتها الاولية

تعود الى القوابل او استعدادها كذلك جاز ان يتصل بعضها بالبسائط
صورة كمالية بحسب فطرتها الاولى الاسباب تعود الى العقول الفعالة او
تصورتها النظام على الوجه الاشرف الاتم قال صاحب المحاكمات ههنا
اشكالات احدها ان الصورة النوعية الاولى لما كانت صورة الفلك
الكلي فلا بد ان يسري في جميع اجزائه واما الصورة الاخرى فانها صورة
للخارج مختصة به فيكون في الصورتان النوعيتان وهو محال وجوابه
عن استحالة ذلك فان جميع صور العناصر في المركب باقية وحلت فيها
صورة اخرى نوعية ساريتة في جميع اجزائه وهي العناصر فيكون في كل
عنصر صورتان نوعيتان اقول الحق في الجواب ان يقال ان صورة الفلك
وكذا صورة ما ارتكز فيه غير سارية في اجزاء الجسم حتى يلزم ما ذكره
من كون جسم واحد ذا صورتين نوعيتين بل انما تعلقت بمجموع الجسم
من حيث هو مجموع لا بكل جزء من اجزائه اذ صورة الفلك بعينها نفسا
المجردة فان الصور صنفان صور تقوم بمواد الاجسام سواء كانت سارية
كالصور المعدنية او غير سارية كالصور الحيوانية وصور لا تقوم بمواد الاجسام
بل قواها بذاتها ولما كانت لكل فلك بل لكل كرة اثيرية صورة مجردة

مجردة هي ذاتها وهاتحصلت ماهيته فلا يكون لصورة اخرى منطبعة
فان ذلك كما قاله المحقق الطوسي شيء لم يذهب اليه ذاهب اذ الجسم
الواحد يمتنع ان يكون ذا قسمين اعني ذا اذنين وقد صرح هذا العلامة
بان القوة المنطبعة فيها كالخيال فينا فكيف يكون صورة جوهرية لها
واما ما اذاده في الجواب من تجويز كون جسم واحد اصورتين نوعيتين
كالاجزاء العنصرية للمركبات فمردوده مما لا يخفى اذ يلزم حينئذ ان يكون الشيء
الواحد حقيقتان مختلفتان حتى يكون جسم واحد فلكا وكوكبا او نارا او
ياقوتا وصور العناصر في المركبات العنصرية وان كانت باقية على التحقيق والصورة
الاخرى سارية فيها لكن لا يلزم من ذلك ان يكون لعنصر واحد صورتان
نوعيتان بيانه ان للمركب العنصري كالياقوتة مثلا وكالاعضاء البسيطة
الحيوانية اجزاء مقدارية متحدة بالماهية والوجود واجزاء عنصرية
بالماهية والوجود والصورة الياقوتية او اللحمية او العظمية انما هي
سارية في جميع تلك الاجزاء المتشابهة الحاملة للكيفية المزاجية في
كل واحد من الاجزاء المتباينة للبسيطة فان الجزء البسيط من النار
او الهواء كيف يتأتى له استعداد قبول الصور التركيبية وقال بعض والاخر

انه لو كان في الفلك صوتان كان فيه تركيب قوى وطبائع فلا يكون
بسيطا اقول بما قررناه ظهر لك عدم ورود هذا السؤال حتى يحتاج
الى ما اجابه عنه من ان معنى تركيب الصور والقوى ان يكون لجزء
الجسم قوة ولجزء آخر قوة اخرى حتى اذا كان جزء ان كان له قوتان
وليس الامر في الفلك هكذا لان احدى الصوتين سارية في الجميع والاخرى
مختصة بالبعض ثم قال والاخران الصورة التي تتعلق بمجموع الفلك
وتبقوعة سارية في جميع اجزاء الفلك فيكون الخارج والمتمم افرادا
صيغة فعل مضارع من التفعيل عطف على يحتاج قوله تعليق آه ١٢ علم رح
من نوع واحد فيلزم تعدد افراد المبدع وقد صرحوا بوجوب انحصار
المبدع في شخص واحد قلت وجوابه ان كل واحد من المتممين ليس جسما
بنفسه بل هو جزء لجسمية الفلك فلا يجب ان يكون له صورة مستقلة
ولذلك لم يكن كرة متشابهة التخريك وكيف ولو كانت له طبيعة مستقلة
لكانت له حركة مختصة بحيز نفسه لا وضاع من القوة الى الفعل المتشبثة
اى بتحرك مادته ويضعف كونه شاغلا حسبما مر في بحث الخلاء رح
بمبادئها المفارقة كما هو المقرر عندهم واما الخارج شيء من جنس كوة
جزأ من الفلك لم يكن جسما مستقلا لم يكن تحريكه منه حركة
حركة خاصة من الجهة المذكورة واما من حيث كون كرة مستقلة

الفلك من القوى ... بسيط ... ورد هذا السؤال ... تركيب ... صورة ... قوى ... جزء ... قوتان ... سارية ... مختصة ... تتعلق ... مجموع ... الفلك ... سارية ... جميع ... الفلك ... الخارج ... المتممان ... افرادا ... نوع ... واحد ... افراد ... المبدع ... انحصار ... المبدع ... شخص ... واحد ... المتممين ... جسما ... الفلك ... صورة ... مستقلة ... كرة ... متشابهة ... التخريك ... طبيعة ... مستقلة ... حركة ... مختصة ... بحيز ... الوضاع ... القوة ... الفعل ... المتشبثة ... بمبادئها ... المفارقة ... جزأ ... الفلك ... جسما ... مستقلا ... حركة ... خاصة ... الجهة ... كرة ... مستقلة

مستقلة فلها حركة خاصة وصوت خاص منوع تكون مبدأ لها
وهو من هذه الحيثية مباين للحقيقة للفلك الشامل فعلى هذا
يلزم في شيء من الصوتيات تعداد افراد المبدع وأعلم ان فاعل الاشكال
الاعضاء في الحيوان ومقاديرها واوضاعها المختلفة التي يلاحظ في
كل منها منفعة خاصية يجب ان لا يكون قوة طبيعية عمياء
تسمى بالمصور تقتضي احتياجا الى تجشم اعتذار لدافع لزوم كون الحيوان
كرة واحدة او مجموع كرات متعددة على ما فصل في موضعه فان كل فطرة
تشهد على ان مثل هذا الترصيف المحكم والترتيب الانيق لا يتولد عن
عن الوصول الى غاياتها فعلها يستحيل صدوره عن شيء عديم العلم والادراك
وهو ظاهر وكذا عن النفس ايضا سواء كانت ناطقة او غير ناطقة اما الاول فلان
النفس لا تحدث الا بعد البدن واما الثاني فلان الآلة عند كمال علاجها لا تعلم
كيف الاعضاء في اشكالها ومقاديرها واوضاعها الا بعد عمارة البدن بالتشريح فكيف
يمكن ان يتصور ان الآلة اعني البدن اذا استداء تكوينها هذه الامور الآتية فالآلة
الآن عند استكمال قدرته تتمكن من تغيير صفة من صفات ابدانها فقد
الاس عند غاية الضعف كيف قدرنا على تركيب مثل هذه البنية فثبت ان

منسكل الابدان وخالقها مدبر حليم قاهر علّم بواسطة الملائكة الموكلين
على عالم الاجرام كما هو راى اساطين الحكمة والتالّهة كافلاطون ومن قبله
من اصحاب المعارج والارتقاء الى الملكوت الاعلى **فصل** في الحركة والسكون
لما كانت الحركة من الاحوال التي تعرض الجسم الطبيعي بما هو هو والسكون
مقابل لها تقابل العدم والملكة اراد البحث عنهما في هذا الفصل فعرفها
اولا ليتوقف البحث عن احوالهما على تصور ماهيتهما وقدم الحركة التي
هي الملكة على السكون الذي هو العدم في التعريف لتوقف تعريف على
تعريفها اذ الاعدام انما تعرف بملكاتها فقال اما الحركة فهي الخروج من القوة
الى الفعل على سبيل التدريج او تيسيرا يسيرا او لا دفعة اعلم ان تعريف الحركة
بهذا الوجه مما جرت به عادة قدماء الفلاسفة وتوضيحه ان الموجود
اما ان يكون بالفعل من كل وجه كالمبدأ الاول تعالى وتقدس او بالقوة
من كل وجه كالمادة الاولى او بالفعل من بعض الوجوه وبالقوة من بعضها
ضرورة امتناع كونه بالقوة من جميع الوجوه حتى في كونه موجودا وفي كونه بالقوة
فيكون الوجود والقوة حاصلا له وغير حاصل له هذا محال ومن شان كل ذي قوة
ان يخرج منها الى الفعل المقابل لها اذ لو امتنع الخروج اليه فلا قوة عليه

عليه ذلك الخروج قد يكون دفعة وقد يكون تدريجا وهو بالنظر
الاعم يعرض لجميع المعقولات لكن الاصطلاح وقع على استعمال لفظ
الحركة فيما كان خروجا على التدريج وهذا لا يمكن الا في اربعة منها كما سيرد
عليك وطعن المعلم الاول في هذا التعريف بكونه متضمنا للدور اذ معرفة
التدريج ويسيرا يسيرا متوقف على معرفة الزمان وكذا اللادفعة المأخوذة
في حدها الدفعة المأخوذة في حدها الآن الذي هو عبارة عن طرفي
الزمان والزمان مقدار الحركة واجاب عنه صاحب المطارحات بان الدفعة
واللادفعة والتدريج لها تصورات اولية لا عانة الحواس عليها فمن
الجائز ان تحمل الحركة بهذا الامر ثم تجعل الحركة معرفة للزمان الآن
الذي هما سيان هذه الامور الاولية التصور واستصوبه الامام الرازي
في المباحث المشرقية والحق خلاف ذلك لما قيل من انه لا يمكن تعقل
التدريج بدون تعقل الزمان سواء قلنا ان تصور التدريج بديهي او لا اذ
كون تعقله متوقفا على تعقل الزمان غير مسلم وان توقف تبين التدريج على
تبين الزمان بل لانه لا بد ان يعتبر في تلك الامور الا نطباق على امر ممتد غير قار
الذات لئلا ينتقض التعريف بالانتقالات الفكرية التي تقع في آنات متعاقبة

يتوسطين كل آنين منهما زمان وليست بحركة والمنقضي هو الزمان
هو الزمان واجاب عنه بعضهم بان تصور كل من الحركة والزمان
ما بديهي وقد اخذ ذلك لوجه التباين من كل واحد منهما في
ماهية الآخر فلا دور وردّ ذلك بان تحديد الزمان يتوقف على
الحركة على وجه الاتصال وهو غير بديهي وقد علم لزوم اخذ الاتصال في
تعريف الحركة على تلك الحقيقة لا اتصالية فالحق ان الماخوذ في تعريف
الزمان انما هي الحركة باتصالها بحسب المسافة والماخوذ في تعريف
الحركة انما هو الزمان الممتد المتصل بنفس ذاته لان التي قصد تحديدها
انما هي حقيقة الحركة بحسب اتصالها التي لها من قبل الزمان فلا دور
اعلم ان لفظة الحركة تطلق على معنيين احدهما توسط الشيء بين المبدأ
والمنتهى بحيث يحدث فرض في الوسط لا يكون ذلك الشيء قبل وصوله
بعده فيه فيخرج احد الطرفين فهذا هو وصول الحركة وهو صفة واحدة
شخصية غير متغيرة تبدأ حدود التوسط اذ كون المتحرك متوسطا ليس
تجدد بل لانه على الصفة المذكورة ثم ان ذلك التوسط وان كان
بحسب ذاته واحدا شخصيا مستمرا لكن بواسطة نسبته الى حدي المسافة

Bibliotheca Alexandrina

العد المتناهية بالفرض مما يقبل انقساما بغير نهاية تابتا بالعرض اذا حدد
بالقوة من جهة اتصاله موافاة حد والمسافة هو مستقر بحسب الذات غير
مستقر بحسب النسبة الى ذلك الحد وكما ان كل حد في المسافة المتصلة وكل
نقطة في الخط بين طرفيه لا يكون بالفعل ولكن بالقوة فكذلك كل كون
من هذه الاكوان لا يكون الا بالقوة فهذا المعنى من الحركة لا تحصل بين
صرافة القوة ومحض الفعل فلذلك رسموها بانها كمال اول لما
بالقوة من جهة ما هو بالقوة وثانيهما ما يحصل من الاول بالسبب المستمر
ذاته واختلافات النسب الى حدود المسافة وهو امر متصل منطبق على المسافة
منقسم بانقسامها واحد بوحدتها وهذا الامر يسمى الحركة القطعية والاول
الحركة التوسطية والمتوسط كونها فاعلة للقطعية وذلك
المنتقلة رأس وطرف من السطح يسمى جرلية وسيلان ذلك السطح
فقد يعرض النقطة انتقالة يحصل من استمرارها خط ذلك
السطح ايضا في نقطة وهي ليس شيء منها ناعلة له او بزاعة
بل متاخرة عن الحركة شيء كالخط المرسوم وهو الحركة المنتقلة
وشيء كالنقطة الفاعلة للخط وهو الحركة الذي يطيت واشباهه

المفروضة فيه التي لو تفعله بل تاخرت عنه وهي الاكوان المفروضة
بحسب انقراض حدود المسافة وفي الزمان ايضا شيء كالراسم
يقال له الآن السيال وشيء كالرسوم يقال له الزمان المتصل واشياء
كالحدود والنهايات يقع لكل منها الآن بالمعنى الآخر وكل من الامور
الثلثة في كل واحد من الاشياء الثلثة ينطبق على نظيره في الآخرين وليس الباقي
مع المتحرك الا الواحد المستمر من كل منها ضرورة انه لا يكون مع المنتقل حظ
اذ قد خلفه والحركة بمعنى القطع فقد انقضت والزمان المتصل فقد مضى
فاذن انما يكون معه من القطع التوسط ومن المسافة النقطة او ما في حكمه ومن
الزمان الممتد ذلك الآن واعلم ان المتحرك من حيث انه متحرك حال كونه
في الآن السيال ونحقق الامور الثلثة فيقال انه من حيث انه متوسط بين مبدأ المسافة ومنتهاها
مع استمرار مبدأ نفسه من حيث انه قد انتقل اذ هو بهذا الاعتبار كالشيء
الممتد منطبق على المسافة ونفسه من حيث انه وصل الى حد بعد حد لنفسه من حيث
انه قطع المسافة الى ذلك الحد واما السكون فهو عدم الحركة عما شانه
ان يتحرك فالتقابل بينهما تقابل الملكة والعدم فالموجود الذي هو بالفعل
من جميع الوجوه لا يكون متحركا ولا ساكنا والموجود الذي له جهة قوة ونحو

وفعل لا يمكن خلوه عنهما جميعا كالجسم ولقائل ان يقول لما نفيت ان في
زمان الحركة فقول الجسم اما ان يكون فيه متحركا فيقع الحركة في الآن و
يلزم ارتفاع الجزء غير متجزء من المسافة لتطابقهما وهو محال وساكنا فلا
للحركة متصلة وقد وضع انها متصلة باتصال المسافة غير متألفة من
الاجزاء الغير المنقسمة فيلزم خلو الموضوع القابل عنهما جميعا فيجاب
بان الجسم لا يكون في ذلك الآن متحركا ولا ساكنا لان كلا من الحركة والسكون
انما يتحقق في الزمان لا في الآن لانه اذ لم يكن الجسم متصفا بالحركة في الآن كان
متصفا بنقيض الحركة عما من شانه الحركة وايضا يلزم ان لا يكون الجسم متحركا
ولا غير متحرك شيء وهو ارتفاع النقيضين لانا نقول في الجواب عن الاول ان نقيض الحركة
في الآن هو علم الحركة في الآن على ان يكون في الآن قيدا ظرفا للمنفي اي للحركة
لا للمنفي اي عليها وعن الثاني بانه لا يلزم من عدم تركه سكونه في الآن
خلوه عنهما في نفس الامر اذ الحركة في الآن اخص من اللاسكون وهما يتباينان
فانتفاؤهما لا يستلزم انتفاء مساواة اللاسكون لتحققه بالحركة في الآن
والحاصل ان الآن ان اخذ ظرفا للاتصاف لم نسلم ان الجسم متصف بالحركة
الواقعة في الزمان لانه وان جعل ظرفا لوقوع الحركة والسكون نقول

ان الجسم في الآن لا يكون متحركا ولا ساكنا فيلزم ارتفاع النقيضين

انه لا يقع شئ من هذه الامور فيه ولا يلزم من ذلك خلو الموضوع فيه عن الاضداد
بها واصل ان الحركة كيفما كانت عرض ثابت او غير ثابت فلا بد ان يكون
اما القابل لها فلا بد ان يكون امرا ثابتا حتى يعرض له الحركة فهذا الثابت
اما ان يكون امرا بالقوة فقط او بالفعل فقط او ذا جهتين فان كان الاول لم يعرض
لا بد له من محل متقوم بالفعل ولكنا اثبتنا ان ما بالفعل مطلقا قد حصل له جميع ما يجب
له ولم يكن له امر ينتظر اصلا وما ليس فيه معنى ما بالقوة لم يتحرك اذ كل متحرك
يطلب بالحركة شيئا لم يحصل له بعد وايضا فان الحركة امر طارئ على الشئ و
ان يكون ما يعرض له شئ متجدد مستلزما لاحد القوة والاستعداد على ما سبق
فلا يكون بالفعل مطلقا وقد ظهر ان المفارق عن المادة لا يعرض له الحركة
فيجب ان يكون الحركة موجودة في شئ مركب مما بالقوة ومما بالفعل وهو الجسم واما
الفاعل الذي به فيجب ان يكون امرا غير الجسم بما هو جسم كما اشار اليه بقوله وكل متحرك فله
محرك غير الجسمية بما يتحرك بالسبب من خارج مثل المدفوع والجذوب فلا مرية ان
حركته من جهة امر خارج عنه واما الذي لا يعرف له محرك من خارج ففي كونه
متحركا من غير ان يحتاج الى نظر واستدلال وعليه براهين كثيرة تختار منها ثلثة او
هو ما اشار اليه بقوله اذ لو تحرك الجسم بما هو جسم لكانت العلة غير كونه جسما

لان كل جسم متحيز لاشتراك الاجسام في التحيز والتالي كاذب لسكوت
بعض الاجسام كالارض مثلا فالمقدم مثله اما الملازمة فلانك اذا علمت ان المتحرك
هو الجسم وكان الجسم جنسا للانواع الجنسية فلك ان تقول هذا البرهان
منقوض بقولنا ان البياض لو كان اللون الذي يقارنه بياضا لذاته لكان كل
لون بياضا وليس كذلك فكون اللون بياضا يحتاج الى علة وهو محال لكنا نقول فرق
ما بين الجنس في المركبات الخارجية وبينه في البسائط فان الجنس في المركب
يمكن ان يجرد عن جنسيته ويوخذ بحيث يصير نوعا حقيقيا لا يفصل
بل النفس طبيعته وذلك كان جنسية الجسم مثلا ليست باعتبار انه جوهر جسم
متكم غير داخل فيه شيء اخر كالانسانية والفرسية وغير ذلك اذ هو بهذا
المعنى غير مختلف في الاجسام بشيء داخل بل امور تضاف اليه من خارج وهو
بهذا المعنى لا يصدق على الانسان والفرس وغيرهما لانها مركبة ومن شيء اخر
بل يكون مادة لها فيكون نوعا محصلا لان حقيقة قد تمت وتحصلت في
الخارج ولا يمكن ان ينتقل الجسم من الجمادية الى الحيوانية ومن النباتية
الى الحيوانية بل انما يكون جنسا بمعنى انه جوهر وطول وعرض
عمق بالاشتراط ان لا يكون غير هذا او يكون واذا اخذ هكذا فكون ذا حس وتغذ

لا يلزم ان يكون امرا خارجا عنه لا حقا به اذ يصدق على الحساس
المتعدد وغيرها من الحقائق المختلفة بالجنسية انه جوهر ذو اقطار ثلثة والحيوان
يصدق عليها انها جواهر ذو اقطار ثلثة فقط وانما اللونية مثلا فلا يمكن ان يقال
لها ذات لكن ان تنوع بالفصول فلا يوجد في الخارج لونية وشيء آخر غير اللون
يحصل منهما البياض كما يوجد في الخارج جسمية وصوتية اخر غير الجسمية
لانتساخ حاصل منهما فقد تبين ان للجسم تحققا علل في الوجود تجعل
هذا الشيء شيئا وذلك للجسم فصول في الذهن فقط واما البرهان
الثاني فهو انه لو تحرك جسم لا جسام عن ذاته لما امكن توهم امر في غيره يوجب
بطلان حركته وان كان ذلك صوب السكون في خيز او حصول ما هو المطلوب بالحركة
مطلوبا كان بطلان الناصر سببا يوجب بطلان المقدور منهم من قرر هذا البرهان
هكذا لو تحرك جسم ما بمجرد جسميته فلو لم يكن له في حركته مطلوب لكان
اما متحركا الى كل الجهات او الى بعضها والاول يوجب التحير في حالة
الجهات مختلفة وهو باطل لاستحالته والثاني يوجب الترجيح بلا مرجح
وهو ايضا محال وان كان له مطلوب وجب سكونه والا لكان المطلوب
بالطبع متروكا بالطبع والتالي بطل لانه يلزم ان لا يكون متحركا لذاته لامتناع وامتناع

والمرض متعلق بموضوع التأثير والتأثر مختلف فيه واعلم ان الحركة
باصول ستة وهي التحرك والتحرك وما فيه الحركة ومنه الحركة ومكان الحركة
والزمان وقد جرت العادة بتقسيمها باعتبار آخرين من هذه الستة وهما
التحرك وما فيه الحركة كما فعل المصنف والاولى تقديم التقسيم باعتبار الفاعل لكن
المصنف قدم التقسيم باعتبار المسافة وقال ثم الحركة على اربعة اقسام باعتبار
مقولة تقع فيها الحركة ومعنى كون الحركة واقعة في مقولة هو ان يكون الموضوع
في كل آن فرض من آنات زمان تلك الحركة في حيز تلك المقولة يخالف الفرد
الذي يكون له في آن آخر من ذلك الزمان المتقوم بخالفة نوعية او صفية ويعتقد انها اعبارة
عن غير حال تلك المقولة المعينة وهذا ابطلان معنى التسود ليس سوادا
واحدا يشتد حتى يكون الموضوع الحقيقي للحركة في السواد نفس السواد
كيف وان الاول في قسم كانت ناقصة او زائدة والزائدة ليست بعينها
الناقصة ولا يتأتى لاحد ان تقول ذات الاول باقية وينضم اليه شيء آخر فان
الشيء الذي ينضم اليه ان لم يكن سوادا بان يكون شيئا آخر فما اشتد السواد في
بل حدث فيه صفة اخرى وان كان الذي ينضم اليه سوادا آخر فحصل سوادان في محل
آخر بلا امتياز بينهما في الحقيقة او المحل او الزمان وهو محال والاتحاد الاتي

بين السواد غير مضبوط لانهما ان بقيا اثنين فلا اتحاد وكذا ان انتفيا
معا لتحقق احدهما فقد علم ان شدة السواد ليست ببقاء سواد والتصام اخر اليه
بل بانعدام ذات الاول وحصول سواد اخر اشد منه وههنا بحث وهو انه لو كان
معنى وقوع الحركة في مقولة هذا القدر ذكر يلزم ان لا يتحقق حركة في مقولة
لان الانتقال من فرد من المقولة الى فرد اخر لما يتصور اذ كانت الافراد موجودة
بالفعل وليس كذلك لانه يلزم تناهي الآنات وانحصارها لا يتناهى من الموجودة
المتوسطة بين حاصرين وجوابه ان تلك الافراد وان لم تكن موجودة متميزة بالفعل لكنها
موجودة بالقوة القريبة من الفعل بمعنى ان اي آن فرض لو انقطعت الحركة فيه
تلبس المتحرك بفرد مخصوص من تلك الافراد فورد هذا بانه يلزم ان لا يكون
للمتحرك الا آن زمان الحركة مكان بالفعل ولا للمتحرك الكمي كم بالفعل وهو باطل
ايضا واجاب عنه العلامة الدواني بان المتحرك انما يتصف بالفعل حال الحركة
بالتوسط بين تلك الافراد وذلك التوسط حالة بين ضرائر القوة ومحض
الفعل والقدر الضروري هو ان الجسم لا يخلو من تلك الاعراض والتوسط فيها
واما انه لا يخلو من افرادها بالفعل فليس ضروريا ولا مبرهنا عليه بالبرهان
ربما اقتضى خلافه هذا كلامه ولا يخفى ما فيه فان المتحرك في الآن

مما احاط بجسم في كل آن فرض في الصورة ثم اين بانفراده لا يتجزى ولا
وهو ايضا الافلاك غير منفكة عن الحركة الوضعية فيلزم
ان يكون لها وضع اصلا في وقت من الاوقات
التي تقع فيها الحركة ليست منحصرة في الافراد لا يتبين لها افراد
هي معيا السكون وافراد زمانية تدريجية الوجود منطبقة على الحركة
بمعنى القطع بل هي عينها على ما بين بعضهم فحينئذ يكون للمتحرك ما دامت الحركة
باقية على اتصالها فرد واحد آني متصل غير قار وهو مقدار بالعرض
متضمن لجميع الحدود التي فرضت للمتحرك في آنات ما دامت الحركة يكون
تلك الحدود اي بالنسبة النقط الى الخط والخطوط الى السطح فافهم وانما
حاصل للمتحرك بالفعل مفروض فرضا اصليا وما الافراد الآنية والزمانية التي
هي حدود ذلك المقدار واضعة في حصولها بحسب الفرض لا يلزم خلو الجسم عن المتوهم
المتحرك فيها وكذا الآنات والابنات لا انحصار غير المتناهي بين الحاضرين اذ
يوجد فرد واحد آني منها في حال الحركة فضلا عن تتابع الآنات منها او لها
غير متناهية وقد برهناه وبيناه وقد ثبت وتحقق عند البصير المحقق ان
الحركة القطعية التي هي ذات هوية متصلة بالقوة منقسمة بالفعل بالقسمة المقدارية لا تنتهي

غيرها ولا بأنه وجد آخر مذكور في الجلسة الملكوتية بأنه ان المتحرك دام
متحركا له باعتبار الحركة التوسطية حالة شخصية بسيطة غير منقسمة متوسطة
المبدأ والمنتهى وهي ليست منطبقة على شيء من اجزاء المسافة والا لوم الانطباق
بين المنقسم وغير المنقسم بل ليس لها الا الانطباق على الحدود المفروضة في المسافة
لا المقادير التي هي واقعة بين تلك الحدود فلو لم يتحقق في الخارج الا الحركة
التوسطية يلزم ان لا ينال المتحرك شيئا من اجزاء المسافة فيكون لا محالة ينتقل من حد
الى حد آخر بلا مواقاة قدر من المسافة تكون بينهما فيلزم طفرات غير متناهية
بحسب اجزاء غير متناهية تفرض بين الحدود المفروضة الغير المتناهية فيكون جميع
الحدود محدودة وجميع المقادير مقدرة وهذا اشد انحاء الطفرة حيث يقع
في جميع اجزاء المسافة ولا فيه نظر بالنقض والمنع والمعارضة اولا فلا نقاض
فيما اذا فرض نقطة كرأس مخروط مارة على خط من سطح افلاك تحت
تلك النقطة جميع اجزاء الخط مع انه لا انطباق للنقطة بالقياس الى الخط
لانقسامه وعدم انقسامها فكذلك حكم الحركة التوسطية بالقياس الى
المسافة واما ثانيا فلانه وان سلم انه لا مواقاة بحسب تلك الحركة لاجزاء المسافة

في كل آنٍ فرض من آنات زمان الحركة لكن لا نعلم انه لا موافاة لها في
فان ملاقاة الغير المنقسم مع المنقسم ان استحال في الآن لكن لا نسلم
وهذا كما ان الانطباق الآني لا يمكن بين الخط المستقيم والمستدير ولكن الانطباق
الزماني بينهما ممكن بل يتحقق واما ثالثاً فلان نسبة الحركة التوسطية
الى الحركة المتصلة لما كانت كنسبة القطرة النازلة والشعلة الحوالية الى
المتصل المستقيم او المستدير فلو لم يكن لها موافاة لحدود اجزاء
لحركة ما يقطعه من المسافة لكان انطباقها على اجزاء غير منقسمة
سواء كان المرسوم موجوداً عينياً او خيالياً فقد ظهر مما ذكرنا ان قطع
النظر عن وجود الحركة المتصلة وعدمها يجب للمتحرك بالعرض الحركة التوسطية
موافاة جميع اجزاء المسافة وحدودها فموافاته لها ليست دليلاً على وجود
المرسوم من الحركة بل على وجود الرسم منها لا غير واعلم انه يجب علينا ان نذكر
بعضاً من الشبه الواردة على ثبوت الحركة الاتصالية في الخارج مع وجود
انحلالها الى ما لا يتناهى عليها غيرها لان كثيراً من الشكوك او اكثرها واردة على
الجسم بتبعية عليها فاذا وفقنا لحلها ترتفع تلك الشكوك كما وعدنا في اوائل
الكتاب فنقول ان المتحرك بالعرض اذا وصل الى المنتهى لم يوجد الحركة تماماً لانا

الكائن في الزمان المستقبل بحيث يحصل بينهما موجود متصل واحد يكون
متحقق في مجموع الزمانين ولا استحالة فيه بل هو عند المدعي وقسمها
ان الماضي من الحركة لو كان موجودا فاما ان يراد ان وجوده مقارن
لوصف المضي فيلزم ان يكون موجودا ومعدوما اذ لا معنى للماضي الا
الانقضاء وان كان مقارنا لوصف الحضور ثم زال لوجوب بقاء الحضور
فيلزم ان يكون موجودا في آن فما لا يكون موجودا في آن لا يكون موجودا
في الماضي وعليه قياس مقارنة الوجود للاستقبال والجواب ان الماضي من
الحركة موصوف بوصف الانقضاء بالقياس الى الآن لا في نفس الزمان
الماضي ولا بحسب الواقع مطلقا فيسلب عنه الوجود المقيد بكونه في الآن ولا يسلب
عنه في الآن الوجود المطلق فلا آن انما يكون ظرفا لسلب وجوده فيه ليس ظرفا
للحكم بسلب مطلق الوجود في الاعيان وبين المعنيين فرق بعيد وكذا القول
في المستقبل من الحركة حركة في الكم كالنمو وهو ازدياد مقدار الجسم بسبب
اتصال جسم آخر على وجه يكون للزيادة مدخلة في الاصل مدافقة اجزاء
الى جميع الاقطار على نسبة طبيعية كما يكون في سن الاحداثة فقولنا ازدياد
مقدار الجسم شامل للتخلخل فيخرج بقولنا بسبب اتصال جسم آخر وبقولنا

غير وحينئذ يكون للزيادة مداخلة والاصل فيخرج الازدياد الحاصل
للجسم بسبب اتصال جسم اخر بسطح الخارج بقولنا مدافعة اجزاء الجسم الاطا
خرج السمن فانه في العرض والعمق وبقولنا على نسبة طبيعية خرج الورم في جميع
الاقطار والذبول عكسه وهو انتقاص مقدار الجسم بسبب انفصال بعض اجزاء
عن جميع اقطاره على التناسب كما في سن الشيخوخة وعليك بمقايسة قوة
على قوة النمو وههنا بحث مشهور وتقريره ان النامي اما ان يكون فيه شيء ثابت
او لا يكون فان كان فهو اما ان تكون الصورة فقط او المادة فقط او المجموع
اما الاول فهو محال لان الصورة يستحيل بقاؤها عند تبدل المادة لاستحالة
انتقال الصورة واما الثاني فلا يخ ان اما ان يكون الثابت كل المادة
او الثابت هو البعض الذي كان ضمن الكل والتغير انما يقع في الزائد والاول باطل
لانه دائما يتصل به شيء وينفصل عنه اخر والجسم غير باق مع الفصل
والوصل وكذا الثاني لان الغذاء اذا اتصل به وشبهه فان صار الكل متصلا
واحدا والطبيعة واحدة امتنع ان يحكم على بعض الاجزاء بالثبات والبقاء
وعلى بعض آخر بجواز التبدل والتغير مع اتحاد الطبيعة والماهية وان لم
يتصل ولم يتحد صار الواحد اثنين وكلاما ينافيه واما الثالث وهو ان يكون

مجموعة من المادة والصورة اذ لو لم يكن المادة باعتبار الصورة الخاصة فيه
لا يكون المجموع باقيا وان لم يكن فيه شيء ثابت فلا تتحقق حركة
اصلا لان بقاء الموضوع شرط في تحققها كيف وزمان حركة النمو منقسم
غير النهاية وبازائه مراتب في الزيادة هي افراد المقولة التي هي فيها
الحركة فاذن يلزم ان يكون هناك اشياء غير متناهية في زمان محصور
وهو محال ويمكن ان يجاب عنه بان في الجسم النامي اجزاء اصلية غير متبدلة
الحافظة للصورة النوعية الشخصية واجزاء متبدلة وهي اسباب ظهور
تلك الصورة فالمتحرك في النمو والذبول هو الاجزاء الاصلية مع الصورة
النوعية ولما قولهم ان الزيادة الغذائية لما وصلت اتصلت بالاصل
وتشبهت بطبيعته لم يكن البعض اولى بالبقاء والبعض الآخر بالتبدل
فجوابه ان الاصل يمتاز عن الزيادة في الاستحكام والقوة فهو باق مع الصورة
النوعية مبدأ لامتداد تلك الزيادة وتحليلها فقصيرات تلك الزيادات و
النقصانات كالصفات المتعاقبة على ذلك الاصل ويؤيد ذلك ما يؤول اليه كلام
الشيخ الرئيس في طبيعيات الشفاء من ان في النامي بعض المادة الاولى والنوع من
وان النوع هو النامي بمعنى ان الزائد في مقدار خلقته بسبب مادته لا المادة ولا

ولا المقدار فان المادة الباقية لم ترد مقدارها بل اضاف اليها مادة
اخرى خصوصا بجموع اعظم مما كان اولا اعني المادة الباقية فقط واعترض عليه
المحقق الدواني في شرح الهياكل بان هذا تصريح بنفي الحركة الكمية في
النمو حقيقة تضمنه وزيادة تبدل الموضوع بزوال شخص وحدث آخر من نوعه
مع بقاء النوع اقول لعل الشيخ اراد من النوع من الصورة الصورة النوعية
لشخص ويكون مراده من النوع هو المتنوع على طريقة المسامحة المشهورة
على ان المتحرك هو القابل للحركة والصورة في الجسم هي الفاعلة للحركة
رايهم فكيف يكون شئ واحد قابلا وفاعلا الا ان نقول هي محركة من حيث
ذاتها ومتحركة من حيث انتسابها الى بعض المادة او لا وبلا فساد فيه لاختلاف الحيثيتين
في آخر وهو ان اثباتهم الحركة في النمو والذبول ينافي قولهم بتجدد الامثال
حيث ادعوا اثبات ان نفسه غير جزئية وقد انكر صاحب المطارحات الحركة الكمية
ما استدل على نفي النمو والذبول بان النمو انما هو تخلل بعض الاجزاء في
الجسم وللاجزاء الاولية مقدار ربما في مجاله وقد انضم اليه مقدار الاجزاء
الواردة فليس هنا زيادة في مقدار جسم واحد اصلا بل انضمام جسم الى جسم
آخر مثله والذبول انما هو تخلل بعض الاجزاء عن الجسم وانفصالها فليس

فيه ينقص مقدار حجم واحد بل الاجزاء الباقية باقية على مقاديرها

واما انفصل عنها جسم اخر او عقدار فلا يخرج الامر فيهما عن حركة بعض الاجزاء

الخارجية الى اجزاء الجسم بالاتصال وحركة بعض اجزاء الجسم الى الخارج بالانفصال

قهي بالذات حركة اينية وبالعرض حركة كمية واجاب عنه الكاتبي في شرح

الملخص بانه لا شك ان الاجزاء الاصلية زادت عند الفوق على ما كانت عليه

قبل ذلك ضرورة دخول الاجزاء الزائدة في مضافها وتشبثها بها وفي

الذيل نقض على تسليمه وانكاره هذا مكابرة وقد حاكم السيد الشريف في

حواشيه على شرح حكمة العين بين المعترض والمجيب بقوله ان كان اتصال الزائدة بعد

المداخلة بالاصلية بحيث يصير المجموع متصلا واحدا في نفسه فالامر كما قاله المجيب

والا فالامر كما قاله المعترض قال المحقق الدواني ان الجسم النامي يتصل واحدا

وكذا الجزء العذائي ضرورة كونهما ممتزجين وبقاء خصوص البسائط في الممتزجات

كما قرروه في موضعه فكيف يصير مجموعهما متصلا واحدا في نفسه ثم على تقدير

التنزل فلا بد من ان ينعدم المنفصل ويحدث جسم آخر متصل كما حقق في بقاء

فينعدم الجسم بالفوق ويحدث جسم آخر وهذا ايضا مستلزم لانتفاء الحركة الكمية في

لتبدل الموضوع ولو اراد بكونهما متصلا نفس المداخلة التي لا تحقق الحركة

والكون

في الكوضرورة انه ليزيد مقدار جسم لجسم اصلا اذ المقدار الزائد قائم
بمجموع الاجزاء الجديدة والقديمة انتهت عبارته ولقائل ان يقول الاتصال
ههنا بمعنى صيرورة الجسمين جسما واحدا طبيعيا منقسما الى اجزاء
(اى بمعنى الاتصال الحسي ١٢ منه)
مقدارية متشابهة الماهية متحدة الوجود قبل القسمة وان كان مركبا
من اجزاء اخر متباينة الماهية والوجود فالاتصال بهذا المعنى يمكن ان
يتحقق بين الغذاء والمتغذي بعد فعل الغاذية وصيرورته شيئا ما بالمعنى
والجسم النامي متصل وحدانى فى نفسه بمعنى ان له اجزاء وهمية متحدة الماهية
والوجود وان لم يكن متصلا بمعنى عدم تركبه من الاجسام ويتحقق الاتصال
بهذا المعنى بين الجسمين لا يوجب نعدمهما وانما يوجب ذلك الاتصال
بالمعنى الآخر وقال العلامة القوشجي فى شرح التجريد ان نمو والذبول حركة
كمية موضوعها باق بعينه فان زيدا الطفل بعينه يدل الشاهد ان عظمت
كذا زيد الشاهد هو بعينه زيد الشيخ وان نقصت جثته والسر فى ذلك ان العظم
الصغير فى مقدارهما وهو ليس من مشخصاتها وكذا الحال فى السمن والضمر
فى ان موضوعهما شخص واحد وقد اشنع عليه كل من نظر فى كلامه بانه لو اراد
بقوله فان زيدا الطفل هو بعينه زيد الشاب ان نفسهما المجردة واحدة فمسلم لكن لا يجدي
نفعا

Marginal notes in Persian/Arabic

اذ هي ليست موضوعة للحركة الكمية وان اريد ان هذا البدن بعينه لحق
البدن فهم كيف وقد تبدل كثير من اجزاء الاول وانضم الى ما بقي اكثر مما قوله
ان يقول ان النامي هو مجموع النفس والبدن وقد يطلق على الجسم بالاعتبار
الذي يكون بجنسا وان لم يطلق عليه باعتبار كونه جادة وقد اشرنا اليه
قبل هذا وتشخص المجموع من حيث هو المجموع وكذا وحدته العددية
محفوظ بتشخص النفس ووحدتها واذا صدق على المجموع الجسم بالذات صدق
عليه انه متكمم واذا كان محفوظ الوحدة الشخصية متزايد الكمية ومتناقصها
فيصدق عليه انه متحرك حركة كمية في النمو والذبول لبقاء الموضوع او تواردا
افراد المقولة عليه لا يقال لو تحقق الحركة في الكم يلزم تحقق مقدار غير
قار بناء على ما هو الحق من اتصاف الموضوع بفرد رصاتي تدريجي ما فيه
في زمان الحركة فيلزم ان لا يكون الكم الغير القار منحصرا في الزمان مع انه
يظهر من كلامهم الانحصار لانا نقول مرادهم من الغير القار ما يكون غير
مجتمع الاجزاء وجودا وبقاء معا بحسب الحيثيات فقط والكم الذي في
الجسم وان كان تدريجي الحدوث لكنه ثابت البقاء وكذا الزاوية الحادثة من
مفارقة خط عن خط مع ثبات نقطة مشتركة بينهما والسطح والجسم التعليمي

الحادث ان من قطع الجسم بنصفين وفيه نظر اما اولا فلان معنى زيادة الشيء
في الكم وانتقاصه فيه ليس هو ان يكون هناك كمية واحدة بعينها
وقد انضمت عليها كمية اخرى او انفصلت عنها فان هذا ممتنع كيف
وقد علمت ان المتصل بالذات مما ينعدم بطريان الوصل والمنفصل عليه
والمعدوم لا يتصف بالزيادة ولا بالنقصان بل معنى كون ذلك الشيء
بحيث يتلبس في كل آن فرض بفرد له يكون هذا الفرد حاصلا لا في
آن آخر سابق عليه لحق فاذن لا يمكن ان يكون في الجسم حادثة منذ حدوثه
مجتمعة واما ثانيا فلانه لا يدفع النقض عن الخط الحاصل من حركة
النقطة على السطح المستوي فانه يلزم الحدوث والبقاء جميعا فالاولى ان يجاب
بان المراد من لغير القار ما يكون كذلك بالذات بمعنى ان لا يتصور كونه
دفعيا اصلا وغير الحركة والزمان ليس من هذا القبيل اذ ما من شيء
من تلك الامور الا ويتوهم له فرد ثابت فعدم القار ما يعرض لها بتبعية الحركة
اعلم ان العلامة الشيرازي جعل في شرحه لكليات القانون السمن و
الهزال من اقسام الحركة الكمية اذ قال واما الحركة التي في الكم فهي اما ان تكون
الى الازدياد او الى الانتقاص والتي الى الازدياد اما ان تكون بورود

مادةٍ اخرى وهو النمو والسمن او لا يكون كذلك وهو التخلخل المنتهي الى
الانقطاع اما ان تكون بافناء شيء من المادة وهو الذبول والهزال او لا
يكون كذلك وهو التكاثف وحركة في الكيف كتسخن الماء وتبرده مع بقاء
صورة النوعية وتسمى هذه الحركة استحالة ويجب ان يعلم ان تلك الحركة
لا تقع في جميع الكيفيات بل انما تقع فيما يقبل الاشتداد والتضعف بمعنى ان
يتغير فيه بحيث يعقل ان نفسه يشتد او قد علم ان ذلك مما لا يتصور وحركة في الاين
وهي انتقال الجسم من مكانٍ الى مكان بل من اينٍ الى اينٍ آخر على سبيل التدريج
وتسمى نقلة وهو اما حركة في الوضع وهي ان يكون في الجسم المتحرك حركة على سبيل الاستدارة
فان اجزاءه تبايين اجزاء مكانه وكما في حلم مكانه من بيت الى غير ذلك مما لا يتصور جسم الا وقد
كله مكانه فقد اختلفت نسبة اجزائه الى اجزاء مكانه على سبيل التدريج ولم
يختلف نسبة مجموع الجسم الى مجموع مكانه من حيث كونه متحركا بهذه الحركة فلا ينقض
عليه بالكرة المدحرجة واعلم ان الجسم قد يكون متحركا في الوضع فقط كالكرة المتحركة
على احد قطاريه بشرط ان لا يفارق مكانها وكذا البيضي اذا تحرك على قطره الاطول
العدسي اذا تحرك على قطره الاقصر وكذا الاسطوانة القائمة والمخروط القائم اذا تحركا
على سطوحهما وقد يكون متحركا في الوضع والاين معا كالكرة احد نقطتيها تكون بالذات

بالذات الاخرى بالعرض كالكرة المدحرجة والشخص القائم اذا صاقاعدا
فلا ينتقض طرده بالثاني كما توهم وليس قوله ويلازم كله مكانا داخلا في التعريف
كما زعمه صاحب الحواشي بل التخصيص مادة المثال من غير هذا الكلية لئلا يقع
الاشتباه بينها وبين غيرها واعلم ان الجوهر لا يقع فيه حركة ولا الكان الانتقالية
امّا من شخص منتهى الى شخص آخر او من نوع الى نوع آخر فان الاول فما لم تتغير
الصورة الجوهرية في ذاتها بل انما تتغير في عارض فيكون استحالة كونا وان كان
الثاني ففي كل آن يتحقق جوهر آخر لامتناع تحقق الاتصال الحدوثي من المتخالفة
بالذات فيكون بين جوهر وجوهر انواع جواهر غير متناهية بالفعل وهذا
محال وهذا الجزء الكيف فانه مما يقبل الاستدارة والنقص فيمكن فيه كيفية
واحدة مستمرة من ابتداء زمان الحركة الى منتهاها لا يكون لجزء ولا حد لا يجري
وهذا يتصور الا في الحال بالنسبة الى المحل الذي يتصور فيه فلا يمكن التصور
الى المادة فالكون والفساد لا يكونان بحركة والبواقي من مقولات العرض
الا بالعرض امّا الاضافة فانها ان كانت عارضة لمقولة تقع فيها الحركة فهي
متحركة بتبعيتها والا فلا فان الماء اذا تحرك في السخونة فقد انتقل من الاشد
الاضعف وبالعكس على الترديم بالتبعية وكذا الانتقال من الاعلى الى الاسفل تابع للانتقال

من اين الى اين والانتقال كما كان الاصغر تابع للانتقال الكمي من كمية
في الوضع الى الاخر فيه تابع للانتقال الوضعي واما الجدة فتبدل الحالة فيها
انما هو اولا في الاين فالحركة فيها بالعرض لا بالذات فالحركة اولا في العمامة
بحسب الاين ثم في التعمم وفي السلاح ثم في التسلح واما متى فان وجوده للجسم
بتوسط الحركة وان كان حركة كما سيأتي في متى فلو كان في حركة لكان لمتى متى آخر
وهو حال وامّا الفعل والانفعال فليس فيهما حركة بل الحركة خروج عن هيأة
قارة الى هيأة قارة لانه لو كانت عن هيأة غير قارة لما كان خروج عنها وترك
لها بل الامعان في تلك الهيأة وايضا اذا كانت الحركة من التسخن الى التبرد كان
الجسم في حالة تسخنه يتبرد فانه لا يخرج عن التسخن حتى يكون قد ترك مقولة
ان ينفعل فان كان قد ترك التسخن فالحركة في غير مقولة ان ينفعل هذا ما ذكر
بهمنيار في التحصيل في نفي الحركة في مقولة ان يفعل وان ينفعل واقول توضيح
ان الحركة في كل مقولة تحمل عبارة عن ان يكون الموضوع في كل آن من آنات زمان
تلك الحركة فرد من تلك المقولة وهذا لا يتصور في غير القارة من المقولات كمقولة
متى ان يفعل وان ينفعل وكذا الحال في كل هيأة غير مستقرة من حيث انها غير
كالحركة في الزمان فلو تحركت في مقولة متى مثلا لزم ان يكون لها في كل آن فرد من

من زمان حركة سنة او شهر او غير ذلك فيكون انتقاله من سنة الى سنة او من شهر
الى شهر دفعيا وعلى هذا القياس حكم المقولتين الباقيتين اذ يوخذ فى مفهومهما
التدريج وعدم الاستقرار فانهما التاثير والتاثر على نحو التجدد والاتصال واما
المسافة من حيث انه مسافة لك فالحركة جسم فى المسافة من تلك الحيثية يلزم
ان يكون انتقاله من فرسخ الى فرسخ ومن ميل الى ميل دفعيا بالبيان المذكور و
ذكر ناظم تحقيق كلام الشيخ حيث قال فى الشفا أيشبه ان يكون الانتقال فى مقولة
متى دفعيا لان الانتقال من سنة الى سنة ومن شهر الى شهر يكون دفعة
ويقول ايضا ان كل حركة باعتبار المحرك فهى اما ذاتية او عرضية لان القوة المحركة اما
ان تكون موجودة فى المتحرك من حيث انه متحرك او لا تكون موجودة فيه من تلك
الحيثية فالحركة فى الاول ذاتية وفى الثانى عرضية وكل حركة ذاتية فهى اما طبيعية او
قسرية او ارادية لان القوة المحركة الموجودة فى المتحرك بما هو متحرك اما ان تكون
باعتبار كونها مستفادة من خارج اى من محرك للمتحرك فى الاشارة الحسية او لا تكون
وان لم تكن مستفادة من خارج فاما ان يكون لها شعور او لا يكون ان لم يكن لها شعور
فهى الحركة الارادية سواء كانت على نهج واحد كما فى الافلاك او على نهج واحد
فى الحيوان او على نهج لها شعور فهى حركة الطبيعية كانت على نهج واحد كما فى العناصر او

نحو واحد كما في التباينات ان كان مستفادة من خارج فهي الحركة القسرية
والفاعل للحركة القسرية طبيعة الجسم المقسور لكن مع انضمام ميل قسري اليها
بان يكون القاسر علة معدة له ولو كان القاسر علة للحركة القسرية او الميل القسري
لانتفى كل منهما بانتفائه وليس كذلك وهما ينا سب هذا المقام ان الحركة شانا امرا متجددا
الذات امتداد الحصول فلا يدان لا يكون علتها امرا ثابتا غير متغير اصلا والا يلزم
تخلف المعلول عن علته التامة وهو محال في الطبيعة مثلا اذا كانت على طرفة شيئا ما كان
مقتضاها ثابتا فلم تكن مقتضية للحركة اذ هي متجددة شيئا فشيئا فلما ثبت من
انه ثابت لا يكون علة للمتغير كما بينا ففي اقتضائها للحركة يجب ان يلحقها ضرب من
تبدل الاحوال اللائق للحركة حيثيتان احداهما حيثية ذاتها وهي تمو سط الجسم
بين مبدء المسافة ومنتهاها وهي بهذا الاعتبار ثابتة باقية من اول زمان الحركة
الى آخره والثانية حيثية النسب التي تلزمها وهي بهذا الاعتبار متجددة مقتضية
غير ثابتة فالحركة من الحيثية الاولى مستندة الى القوة المحركة دون الحيثية
الاخرى وهذه الحيثية مستندة الى تلك الحيثية كما نقل الكلام في استناد هذه
الى تلك عائد بعينه فالحركة الطبيعية يجب ان يكون لها علة متجددة هي من احد امرين
ثابت وهي الطبيعة وثانيهما متجدد وهي الوصولات الى حدود متجددة متصلة

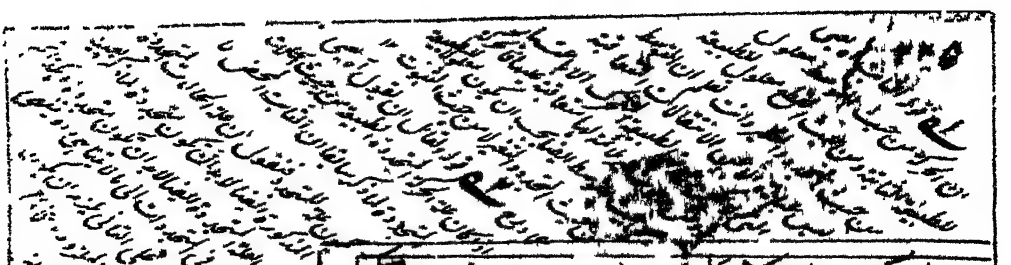

مشيدات يكون تلك الوصولات حالات غير ملائمة للطبيعة لا لو تصرفت
فوجب الطبيعة بشرط وجود تلك الحالات العود الى الحالة الطبيعية وعند
حصولها تنقطع الحركة لانتفاء ما علق جزئي عليها وهي الحالات المنجذة وكما
ان العلة ذات جهتين جزئيات وجهة تجدد تلك المعلول يا عتبا الوسط
والقطع التالي للثابت والمقتضي للمقتضى ولقائل ان يقول الكلام في علة
تجدد الحالات الغير الطبيعية كالكلام في علة تجدد اجزاء الحركة لكن يجاب
بان الطبيعة مع آلة غير ملائمة علة للحركة ومع كل حركة على آلة
اخرى غير تلك الحالة لئلا يلزم الدور فلا تزال الحالات التي تحدث الحركات
والحركات معدة للحالات على النحو المستمر الغير الداعي الى ان تعود الطبيعة الى
الحالة الطبيعية وكذا الكلام في النفس بالنسبة الى الحركة الارادية مقتضي النفس
فلا بد من انضمام امر اليها والذي يظهر ان الامر ليس هو الخصوص الكلي لان بالنسبة الى جميع الجزئيات
على السوية بل التخيلات الجزئية المنبعثة عنها الارادات الجزئية
المتجددة الموجبة لجزئيات الحركة وتجدد كل من الارادة والحركة
يتجدد الاخر على وجه الاتصال كما عرفت في الحركة الطبيعية ويخفى على المتفطن
انه مما لا يجوز ان يكون فاعل الحركة ثابتا محضا بل لا بد له من حال يحاكي حاله حكم المقابل

يقال في تصحيح نسبة الحركة الى ... يوم مثل ذلك في تصحيح نسبتها الى

القابل **فصل** في الزمان مطلقا ... فصل ثلثة الاول لتنبيه على امانية

الزمان الثاني في تحقيق ماهيته الثالث في بيان كونه غير مقطوع على البتة و

الثبات وقيل الخوض في المطالب ينبغي ان يعلم ان الناس قد اختلفوا في ادراك

عظيما فمنهم من اثبت له وجودا عينيا ومنهم من نفى وجوده بحسب الوهم والتخيل

لوجوده منهم من جعله جوهرا ومنهم من جعله عرضا والجاعلون له

جوهرا منهم من جعله جوهرا قد سيالا غير جسماني وفرقة منهم زعمت انه

الواجب الوجود لذاته تعالى ومنهم من جعله جوهرا جسمانيا هو الفلك

والجاعلون له عرضا اتفقوا على انه عرض غير قار فمنهم من جعله نفس الحركة او غيرها

هذا تفصيل المذاهب واما حجة كل فريق في حجج المنكرين لوجوده امور الاول

انه لو كان موجودا لكان منقسما والا لزم ارتفاع التقدم والتاخر عن الموجود

وهو باطل بالبديهة ولزم ان يكون وقت وجود الحادث ووقت عدمه

واحدا فيلزم كونه موجودا ومعدوما وهو محال واذا كان منقسما كان بعضه

منقضيا وبعضه متجددا اذ لو كان حاصلا بجميع اجزائه لعاد المحال المذكور

فيكون بعضه ماضيا وبعضه مستقبلا وهما معدومان لا محالة واما الآن فغير

المقالة الثانية

الغير المنقسم المحفوف فلم يكن له وجود اصلا عندنا فلان طرفي الزمان
والشيء اذا لم يكن موجودا امتنع ان يكون طرفه موجودا ولما عند
مثبتيه فلان الطرف لا يوجد الا اذا وقع قطع لذلك الطرف والزمان
عندهم غير مقطوع من الجانبين والجزء ليس له الوجود المطلق اعني
من اوجود في الآن الذي في الماضي او في المستقبل ولا يلزم فيما خص رفع
الاعم فكما ان المكان اذا كان موجودا لا يلزم ان يكون موجودا في المكان
او في طرف منه كذلك الزمان اذا كان موجودا لا يلزم ان يكون موجودا
في الماضي او في المستقبل او في الآن الذي هو طرفه والجزء الثاني او كان
الزمان موجودا المكان بعض اجزائه قبل البعض كما بينا فتلك القبلية
لا تكون بالذات امّا اولا فلان العلة من حيث هي علة واجبة الحصول
مع المعلول وههنا يمتنع حصول الجزء المتقدم مع الجزء المتاخر واما ثانيا
فلان الجزء المفروض علة امّا ان يكون علة لماهية الجزء الآخر او للازم من
ماهيته او لامر عارض له ونقول هكذا امّا ان يكون علية الجزء المتقدم
لماهية او للازم من لوازم ماهيته او لامر عارض له فعلى الاولين يلزم
متخالفين بحسب الماهية ولا يلزم كون العلة علة لنفسها وهو محال فكل

Princeton University Library

جزء يفرض في الزمان يجب ان يكون مخالف الماهية للجزء الآخر لكن اجزاء الحركة

لا تفرض في الزمان غير متناهية والمختلفان بحسب الماهية لا يتميز احدهما عن

بعضها عن بعض على الفرض فما لا يمكن تمييزه من غيره لا اقسام الغير المتناهية يجب ان تكون

حاصلة بالفعل متمايزة فكل واحد من تلك الاجزاء غير قابلة للانقسام

لكانت له اجزاء متمايزة حاصلة بالفعل فلم يكن واحدا وقد فرض كذلك هذا

هذا يلزم تركب الزمان من الآنات المتتالية المستلزم لتركب الجسم من الاجزاء

الغير المتجزية وقد بين بطلانه وعلى الثالث وهو كونه علة لامر عارض

لماهية الجزء المتاخر او كون عليته لامر عارض له يلزم جواز ضرورة

العدم امس والامس غدا وذلك محال وايضا اذا كان الجزء المتاخر مما يمكن ان

يكون سببا بعينه متقدما كان حصول القبلية بسبب وقع في الزمان المتقدم وذلك

القول في الجزء المتقدم فيلزم ان يكون للزمان زمان هلم فلتنته ان

تقدم اجزاء الزمان بعضها على بعض ليس بالعلية ولا بالطبع ولا بالشرف بعينه

ما ذكرناه ولا بالمكان وهو ظاهر فهو اذن بالزمان لكن اصناف التقدم صحيحة

في الخمسة باتفاق الفلاسفة فيكون للزمان زمان وينقل الكلام الى ذلك وهلم

هكذا الى غير النهاية والجواب ان المتقدم والمتاخر انما يكونان اجزاء من آخر

لانها محض الاستعداد حتى تكون معقولة الاضافة هذا ما ذكره في هذا المقام

وظني انه يعود اشكال على بعض تلك الاجزاء المفترضة فان كون

بعضها متقدما وبعضها متاخرا مع تشابهها وتساويها في الحقيقة النوعية

لا بد له من امر ما يكون سببا لامتياز بعضها عن بعض والا

يلزم الترجيح من غير مرجح والجواب بان اجزاء الزمان يمتاز بعضها

عن بعض بذواتها الشخصية وهو انها غير مبينين فانه ان جاز هذا

ان يقال في كل شيئين من نوع واحد انهما يمتازان بذواتهما متميزون

متميزة واجزاء الزمان اشتركت في الماهية والمحل فلا بد من متميز والحق في الجواب ان

الزمان متصل واحد في الخارج ولا اجزاء له بالفعل ولا بالقوة بحسب الخارج فلا حاجة الى

متميز خارجي يمتاز شيء منه عن شيء واما بحسب الوهم والتصور فانه يمتاز بعض اجزائه

عن بعض بالتقدم والتاخر والقرب بما يوجد في الوهم صبدا والبعد عنه

ولا يبعد ان يمتاز ايضا بنسب كيفية في الاجرام السماوية من مقابلاتها

ومقارناتها وغيرها من الاوضاع التي تحدث فيما بينها الحجة الثالثة ان المعقول

من الزمان عابر يتقدم الاشياء بعضها على بعض ويتاخر بعضها عن بعض بالتقدم

والتاخر اللذين يمتنع ان يوجد المتقدم والمتاخر بهما معا وهذا المعنى لو

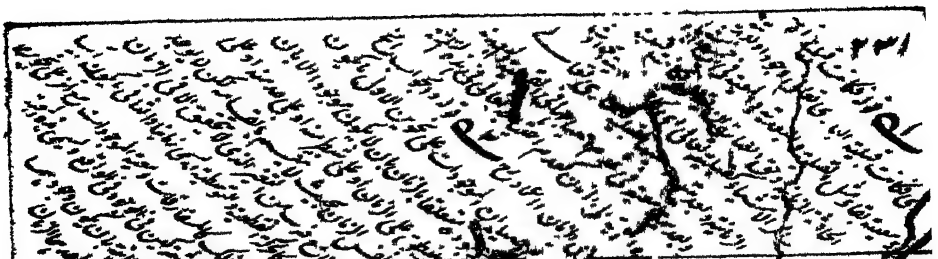

لو كان موجودا لكان متعلقا بالماضي والحاضر والمستقبل والحركة والتغير مع ان
وجود المتغير والمتحرك في غير الجسمانيات والمتغيرات فان الباري تعالى يصدق
عليه انه قبل كل حادث عند عدمه ومع كل حادث عند وجوده
فاذا قطعنا النظر عن سائر اقسام التقدم من العلية والشرف والطبع
وجردنا النظر الى ذاته تعالى كان موجودا مع عدم العالم وهو الآن موجود
مع وجوده فكانت قبليته تارة ومعيته تارة مع سائر الاشياء
ومعيتها فاذا كانت هذا النحو من القبلية والمعية فيما يستحيل عليه
الحركة والتغير فعلمنا ان حصول التقدم والتاخر بهذا الوجه لا يتوقف على
وجود الزمان المتعلق بالحركة والجواب ان نسبة الباري تعالى الى جميع الموجودات
نسبة واحدة هي المعية الغير الزمانية ولا تجدد ولا تعاقب للزمانيات بالنسبة الى
الباري تعالى فيقوم فلانها توجد بالنسبة اليه تعالى مرة واحدة اما مديمة ابدا فلان
زمان واما كائنة فاسدة فكلا في زمانه فيعبر عن نسبة تعالى الى المبدعات بالسرمد
وعن نسبته تعالى الى الكائنات المتغيرة بالدهر كما يعبر عن نسبة المتغير ببعضها الى
بعض بمتى واما حجة من زعم ان الزمان واجب الوجود لذاته فهو ان الزمان
يلزم من فرض عدمه لذاته امر محال وكل ما يلزم من فرض عدمه محال فهو

واجب لوجوب ذاته اما الاول فبين وامّا الثاني فلانه لو وجد في الزمان قبل وجوده او بعده فاما ان كانت القبلية والبعدية زمانية وهذا يلزم منه فرض زمان آخر وهلم جرا او غير زمانية وهذا يلزم منه ان يكون الزمان غير متصل لان الاتصال عبارة عن اجتماع الاجزاء في الوجود والقبلية والبعدية ينافيان الاجتماع في الوجود فيلزم ان يكون الزمان غير متصل وهو محال والجواب ان استحالة العدم على الزمان انما هي لوجوب وجوده لذاته وهو لا يقتضي استحالة مطلق العدم بل عدما خاصا وهو العدم الذاتي الذي هو عبارة عن احتياج الشيء في وجوده الى الغير وهذا لا يستلزم استحالة العدم المطلق الذي هو عبارة عن سلب الوجود عن الشيء مطلقا سواء كان ذلك السلب لاحتياج الشيء في وجوده الى الغير او لا لاحتياجه اليه وهذا العدم المطلق ليس بمحال على الزمان بل هو واجب له لان الزمان لو وجد في زمان قبل وجوده او بعده فاما ان كانت القبلية والبعدية زمانيتين وهذا يلزم منه فرض زمان آخر وهلم جرا او غير زمانيتين

في الزمان وكثير من الناس ذهب الى هذا وهو مذهب الطوفان وهو انه موجود قائم
بنفسه مستقل بذاته وان اعتبرنا نسبة ذاته الى ذوات الموجودات
الدائمة المنزهة عن التغير يسمى بالدهر من هذا الاعتبار وان اعتبرنا
نسبة ذاته الى ما قبل حصول الحركات والتغيرات ذلك هو الله
الدهر وان اعتبرنا نسبة ذاته الى الكوائن المتغيرات منه ابتداء موقتا فذلك هو الزمان
وقال ايضا واما مذهب افلاطون فهو الى المعاني الجوهرية الحقيقية اقرب
وعن ظلمات الشبهات ابعد ومع ذلك في العلم الذي ليس له عند الله تعالى
والحق ان هذا الظن ينفع بما سيأتي من تحقيق ماهية الزمان وانه مقدار
لما هو وتقدم وتأخر في ذاته كوجود المتقدم منه مع المتأخر بحسب الذات
وماهية تتعلق بامر متغير ذاته بعضه فات وبعضه لم يأت ومثل هذا الامر الذي
وجوده على سبيل حدوث امر قار لا يكون الا حادثا فالزمان متعلق بالمادة التي
الحركة فاذا كان معناه كيف ما اتفق لم يكن الزمان مفيضا سيالا في ذاته
الشيء الذي حدث الان فهو قد حدث في زمن الطوفان بدون زيد لا شيأ قد
وهو مما يعد الحس والجملة لو لم يكن في الموجودات شيء يكون متقدما ومتأخرا بالذات
التقدم والتأخر في شيء من الاشياء بالعرض وذلك الشيء هو الذي سمي الزمان واذا كان

الزمان مقتضيا متجددا الذات فحال ان يتعلق وجوده بالمفارقات من
المادة اذ لا تجدد ولا سيلان في علم القدس فضلا عن ان يكون هو بنفسه جوهرا
قائما بذاته مفارقا عن المادة وهم من جعل الزمان جسما هو الفلك الاعظم
او عرضا ان كل شيء في الزمان وكل شيء في الفلك والمقدمتان على تقدير
حقيتهما لا تنتجان الا ان بعضا ما يوجد في الزمان يوجد في الفلك واما من حيث الزمانية
نفس الحركة فاستدل عليه بامرين الاول ان الزمان منقض متجدد و
الحركة ايضا كذلك والجواب اما اولا فبان الموجبتين في الشكل الثاني لا تنتجان
واما ثانيا فبان الاوسط غير متكرر اذ المقتضي والمتجدد في الزمان بالذات
وفي الحركة بالعرض كما هو المجهول او بالعكس كما هو بعض المدعى ان من
حركة لا يحس بزمان والجواب ان هذا لا يوجب الاتحاد فان هناك وجوها من المغايرة
والفرق بينهما يدفع كونهما واحدا منها ان الزمان قد يخلو في حد الحركة السريعة
دون العكس ومنها ان حركة تكون اسرع من حركة ولا يكون زمان
اسرع من زمان ومنها انه قد يكون حركتان معا ولا يكون زمانان معا ومنها ان
جزء الزمان زمان وجزء الدورة ليس بدورة ومنها ان الحركتان قد تتحدان في الزمان
وما به الاختلاف ينافي الاتحاد ومنها ان السريع هو الذي يقطع المسافة

المساحة في زمان اقصر في حركة اقصر وكذلك حكم الحركة الاولى الفلكية فهذه
حجج اصحاب هذه المذاهب الفاسدة في الزمان واجوبتها واما تحقيق مذهب
الحق فيه فهو هذا اما الاول وهو المناسب لمسلك الالهيين في هذا
ذكر الشيخ الرئيس في الفصل الخامس من الاشارات فقريره ان الشيء اذا كان
عدم معروضه شيئا آخر فاذا صار معروضه موجودا كان ذلك الشيء متقدما على ذلك
الشيء بالعلية مع عدم هذا الحادث ومعيا باعتبار اقترانه مع وجوده فتقدم الشيء
المتقدم ليس باعتبار نفس ذاته لان ذاته قد توجد مع ذات المتاخر كالجزء
قبليته كالاب بالقياس الى الابن فان جوهر الاب في حين مقارنا بجوهر الابن واما
قبلية الاب فلا توجد مع جوهر الابن فاذن قبليته زائدة على ذاته وهو
باعتبار وصف لازم له لذاته فانه بط ايضا يظهر بطلانه مما ذكرنا من انه
المتقدم توجد مع زوال نصف التقدم وذلك عند كونه مقارنا بوجود
ما تقدم عليه ولا نقص عدم المتاخر اذ قد تكون بعد وجوده ايضا وهو باعتبار
مركب من اعتبار نقص وجود المتقدم واعتبار نقص عدم المتاخر اذ قد يتحقق هذه
الهيأة التركيبية بعدنا اذا فرضنا وجود الاب مع العدم الحاصل للابن بعد
الوجود مع انه ليس هو الاعتبار منتزعا على الابن بل متاخرا عنه لاذات الفاعل

فانه قد يكون قبل ومع وبعد وبالجملة لابد لعروض القبلية والبعدية
من امر يكون عروضهما له لذاته اذ كل صفة يتصف بها شئ او اشياء
بالذات فلابد لها ان تنتهي الى ما يتصف بها بالذات لاستحالة التسلسل
ان يكون المعروض بالذات للقبلية والبعدية امرا متفاصلا غير منقسمة
يقتضي كل منها لذاته سبقا على لاحق ولحوقا لسابق اذ لو فرضنا متحركا
بحركة مستديرة كان بين ابتداء حركته وانتهاءها قبليات وبعديات متصرمة
ومتجددة مطابقة لاجزاء المسافة والحركة فاذا تحققت القبليات والبعديات
متصرمة ومتجددة على سبيل الاتصال الانطباقي لاجزاء المسافة فيجب ان يكون
ما هو المعروض بالذات لتلك القبليات والبعديات امرا لا يزال يتصرم ويتجدد
على الاتصال بحيث يستحيل انفكاك لذاته والتجزي منه لكون جزء منه لذاته قبل
وجزء آخر منه لذاته بعد ويمتنع لذاته صيرورة القبل منه بعدا ولا البعد منه
قبلا وهذا هو المطلوب بالبرهان الثاني المناسب للمسالك الطبيعية فرجع حاصل
مقاد هذا الفصل الذي اشار اليه المصنف بقوله اذا قرنت متحركة واقعة في مسافة
مقدار ما مرتبة من السرعة وابتدأت معها حركة اخرى ابطأ منها وانتقلا
وجاز البطيئة طعة المسافة اقل من مسافة الاربعة والسبعة قاطعة لمسافة المقترنة
فقط احدهما انتقلا

فقط فيتفق مقطوعاهما من المسافة واذا فرضنا معها اخرى على قدرتها
من السرعة واتفقتا في الاخذ والترك وجدتهما قاطعة لمقدار واحد من
المسافة ان ابتدأ احدهما ولم يبتدئ الاخر ولكن تركتا معا او كانا على عكس
ذلك وجدت احدهما تقطع مسافة اقل مما تقطع الاخرى واذا كان كذلك كان
بين اخذ البيعة وتركها امكان اي امر محدود يسع قطع مسافة معينة بسرعة
معينة وقد فرضنا بطؤ معين وليس هو نفس شيء من السرعة او الحركة او
البطؤ فان كل واحد منها يختلف مع الاتفاق فيه ويتفق مع الاختلاف فيه واعتبر
في الامام المرتزق في الابيات المشرقية على هذا البرهان بانه قد اخذ في البيعة والبطؤ عن اخر
منهم مهما الزمان كون الكل يعبر معا في الاخذ والترك وليست هذه المعية
عطف على قوله الاتفاق في الاخذ والترك
التي لا يمكن اثباتها الا بالزمان وقد اشتمل البيان على الدور واجاب عنه بان البطؤ هنا
اليس الا نسبات حقيقة او زمان على الوجه المخصوص من كيفية تحركة فان العلم
بوجوده لا يدل [illegible] اليل الزمان ظاهر الاثنية حتى بالماهية والعلم بزيد كما
والبطؤ نسبة [illegible] الفرض [illegible]
الزمان على ما يترتب عليه [illegible] معلم
بتحقق هذا [illegible] العلم بوجود الزمان في الخارج وان المنكرين لوجوده في

يعترفون بكون شئ مع شئ وبكون حركة اسرع من حركة وانما يتوقف
ذلك على ملاحظة الزمان وفى الجملة سواء كان موجودا خارجيا او وهميا
فيمكن ان يجعل ذلك ذريعة الى اثبات وجوده فى الخارج والحكم المتوقف
على ملاحظة الزمان انما هو تصوره حقا انما العلم بوجوده وذلك من البديهيات
الغير المحوجة الى ملاحظة الزمان عينا او ذهنا والمأخوذ والبرهان انما هو هذا
لا ذاك وهذا الامكان قابل للزيادة والنقصان فاذا اتفقت المسافة بعينها
او كل من السرعة والبطوء بعينه حصل امكانان متساويان كل واحد منهما نصف
الامكان المفروض اولا وايضا فان فى الوجود حركات كثيرة مختلفة فاما ان
اولا يراعى فيها جميعا والامكانات الواقعة بين اخذ تلك الحركات وتركها
متخالفة بالزيادة والنقصان وكل قابل للزيادة والنقصان بالذات هو مقدار
اذ كان متصلا واحدا ذا لك الامكان كذلك فيكون مقدارا اما ان يقبل الزيادة والنقصان
بالذات فلان العقل اذا نظر اليه وجده قابلا لهما مع قطع النظر عن الحركات و
المسافات وغيرها من الاشياء وهذا يدل على ان قابليته انما هو بالذات واما انه متصل
واحد فلانه لو كان منقسما الى امور غير منقسمة لادى ذلك الى تركب المسافة من
الاجزاء التى لا تتجزى لانطباقه على الحركة المنطبقة على المسافة واذا انتهت

انه مقدار فنقول كل مقدار اما ثابت اى قار الذات مجتمع الاجزاء فى الوجود
معا او غير ثابت وذلك لامكان مقدار غير ثابت اذ لا يجب اجتماع اجزاءه معا
لانه لو كان مقدارا ثابتا لكان اما مقدارا للمسافة او لمادة المتحرك
وكل منهما باطل اذ على الاول يلزم كون جميع الحركات الواقعة فى مسافة واحدة
او مسافات متساوية فى ذلك الامكان وليس كذلك وعلى الثانى يلزم كون زيادة المادة
بزيادة ونقصانها بنقصان ويلزم كون الاصغر جسما اسرع حركة والاكبر
ابطأ وفى النجاة بعكس ما ذكرناه لانه قال هذا المقدار لو كان مقدارا للمادة
لكان بزيادة زيادة المادة ولو كان كذلك لكان كل ما هو اسرع اكبر واعظم
واعترض عليه صاحب المباحث المشرقية بان هذا المقدار فى الاسرع ليس اعظم مما فى
الابطأ حتى يلزم ان يكون الاسرع اعظم بل هو الاسرع اقل عاما والابطأ
لان الاسرع هو الذى يقطع المسافة فى زمان اقل فاذن الصحيح ان يقال لو كان هذا المقدار
للمادة لوجب ان يزداد المادة بزيادته فيلزم ان يكون الابطأ اعظم لان هذا
المقدار فى الابطأ اعظم ويمكن توجيه كلام الشيخ بحيث لا يرد عليه شئ بان يقال
معناه لو كان هذا الامكان مقدارا للمادة يلزم ان يكون ما هو الاسرع
فى الحركات الطبيعية وهو الذى يكون مقدار جسمه اكبر لشدة الميل

الطبيعي فيه كما سنبين في موضعه يكون ازيد في هذا المقدار وليس كذلك بالعكس فان ما هو ابطأ فيها وهو الذي جسميته اصغر هو يميل المضعف يقطع ازيد في هذا المقدار فهو هنا امكان مقدار غير ثابت وهو المعنى من الزمان فثبت

اي امكان هو مقدار اه ووجد في بعض النسخ مقدار اي ذي مقدار

انيته واما المطلب الثاني الذي هو تحقيق ماهية الزمان فهو ما اشار اليه بقوله وهو مقدار الحركة لانه ثبت انه كمية متصلة وكل كمية متصلة فهو اما ان يكون مقدار الجسم او الجسمانية او قارة من هيئات الجسم او الهيأة او يكون مقدار الهيأة غير قارة منها لا سبيل الى الاول اي كونه مقدار الجسم او الهيأة قارة لان الزمان غير قار وما لا يكون قارا لا يكون مقدار الجسم او الهيأة قارة قيل لانه يلزم ان يكون الشيء بدون مقداره اللازم له اذ مطلق المقدار لا اذ للشيء ذي المقدار كما يحكم به الفطرة واعترض عليه بان القوشجي في حواشيه على البعض شروح هذا المحل عبر بان الجسم انما يتحرك بالحركة الكمية تكون الكم الغير القار مقدارا للجسم القار ولا يبقى الجسم ذا المقدار بدون مقداره وارد عليه كما هو مقول في الحواشي الفخرية بان الكم الذي يتحرك فيه الجسم ليس غير قار لاجتماع اجزائه نعم افراد كمية هذا الجسم غير مجتمعة وهذا لا يقتضي غير قار فتبصر افراد الكم في ثبات الحركة اقول لا ولي في الجواب ان يقال ان الكم الذي يتحرك فيه

فيه الجسم له فرد واحد زمانى تدريجى لا يجامع المتحرك عنه فى زمان
حركته وافراد آنية يجامع المتحرك فى كل آن بواحد منها فلا يلزم خلو الجسم
عن مقداره لا فى الزمان ولا فى الآن بخلاف ما اذا كان الزمان مقدارا فانه
لا محالة يلزم خلو ذلك الامر عن مقداره فى كل آن فرض اذ لا يكون للزمان فى
آن اصلا فهو مقدار لهيأة غير قارة وكل هيأة غير قارة فهى الحركة هذا
موافق لما ذهب اليه شيخ الاشراق من ان الغير القار بالذات منحصر فى الحركة
والزمان غير قار بواسطة الحركة فعلى التقدير المذكور لا يلزم كون
الزمان حركة وكونه مقدارا لنفسه واما ايراد النقض على كلامه بسائر الامور
التى تحصل على التدريج كالمقولات التى يقع فيها الحركة وكخلوات السطح الغير
القار والجسم التعليمى الغير القار فيما اذا قطع الجسم الشئ كالخط الغير القار الحاصل
من حركة النقطة على السطح المستوى على ما ذكر فى الحواشى القديمة فمبنى على عدم التفرقة
الا تصافى بالشئ بالذات والاتصاف بالعرض وقد اجاب صاحب الحواشى عن بعض هذه
النقوض بقوله لما كانت الحركة تدريجية لا آنية لا يحصل السطح الغير القار اذا قطع
الجسم الشئ اذ القطع تدريجى والحاصل فى كل آن من زمان القطع امر منقسم لا يستحق
اسم السطح فالحاصل فى كل آن مجتمعة لاجزاءه لا يقار وحصول الخط من حركة النقطة على

لما عرفت من أن زوال الحاصل عن موضع الملاقاة لا يكون في آن بل لا يحصل إلا
بالحركة وهي في زمان والحركة غير ملاقية للسطح كما ذكره الشيخ في الشفاء
فأقول فيه وجوه من الخلل غير خفية على من استحضر الأصول التي قدمنا ذكرها سابقا
وما ذكره الشيخ في الشفاء ليس لائقا بالملاقاة الآنية عن الكرة للسطح في زمان
حركتها عليه بل بالملاقاة الزمانية بينهما أعني فالزمان مقدار الحركة ولهذا
من عقل عن الحركات غفل عن الزمان كما وقع لأصحاب الكهف ولقوم من المتأخرين
على ما حكي المعلم الأول وأما المطلب الثالث الذي هو كون الزمان غير متطرق البداية
والنهاية فهو قوله وقول أيضا ان الزمان لا بداية له ولا نهاية له لأنه لو كان
بداية لكان على قبل وجوده قبلية لا توجد مع البعدية وكل قبلية لا توجد مع
البعدية فهي نهائية ومعروضها بالذات يقسم أجزاء الزمان كما ذكرنا من أن معروض
هذا النحو من القبلية ليس يقسم لعدم الذي وصف بالقبلية لزوال هذه الصفة
منه إذا تحقق بعد البعد ولا يقسم شيء فرض سابقا غير أجزاء الزمان كالفاء وغيرها إذ
قد يجامع البعد بعده أيضا ولا يقسم مجموع وجود السابق وعدم اللاحق
بلا اعتبار أمر آخر إذ قد يتحقق أيضا بعد البعد فثبت أنه إذا فرض عدم الزمان
قبل وجوده قبلية لا تجامع مع البعدية يكون الموصوف بقبلية عدم يقسم وجوده

وجوده فيكون قبل الزمان زمان هذا خلف فرض كون الزمان متقدما وليستلزم فرض
وجوده وهذا مغير قول الجمهور الاول من قال بحدوث الزمان فقد قال بقدم من
لا يشعر به وكذلك لو كان له نهاية لكان عدمه بعد وجوده بعدية لا توجد
مع القبلية فيكون زمانية بالبيان المذكور فيكون بعد الزمان زمان هذا خلف
ولما ثبت ان الزمان من عوارض الحركة والحركة من عوارض الجسم فالقول
في الجسم والحركة كالقول في الزمان وهذا احدى الشبهات للقائلين بقدم
العالم ويمكن دفعها بما تشبث به طائفة من المتكلمين من ان تقدم عدم
الزمان على وجوده لا يجب ان يكون زمانيا كما ان تقدم بعض اجزاء الزمان
على بعض آخر هو ان يكون للزمان زمان بل هو
نوع آخر غير ما بالزمان وبالسبق والرتبة والعلية والطبع فكما ان هذا نوع
آخر من التقدم في الزمان بحيث لا يستدعي ان يقال مثل ذلك في تقدم
عدم الزمان على وجوده حتى لا يلزم ان يكون ذلك التقدم زمانيا لانك
قد علمت ان تقدم اجزاء الزمان بعضها على بعض زماني كيف وقد ذكرنا ان
مصداق الحمل وطابق الحكم بهذا النحو من التقدم والتاخر نفس اجزاء الزمان
بملاحظة امر آخر غيرها ولا بان الحوادث الماضية يتطرق اليها الزيادة والنقصان

وكل ما كان كذلك فله بداية فللحوادث الماضية بداية لأن المحكوم عليه بالزوال

والانقضاء يجب أن يكون موجودا أو محكوما عليه بالوجود من حيث هو محكوم عليه أما

ما لا وجود له في الخارج ولا يحكم عليه حكما ثبوتيا خارجيا بأن يقال

أو لا فهو الآن ثم ان الزمان لو كان له بداية وجب أن يكون له عدم قبل

وجوده اذ قبل هو في المقدار سواء كان قارا أو غير قار لا يسبق المسبوق

بالعدم كما ان تناهي البعد المكاني في مقداره لا يستدعي كونه مسبوقا

بالعدم فكذلك حكم تناهي الزمان فان صح تناهيه لا يجب مسبوقيته بعدم سابق

عليه وكما ان تناهي نفس الفلك الذي هو محل حركات الافلاك لا يستلزم تأخره عن امر

متقدم موجود او هو هو خلا عن الحركة لا تأخرا زمانيا فكذلك تناهي الزمان

الذي هو محل حركات الارض وعرض الزمان فيه لا يستلزم تأخره عن امتداد

زماني هو هو او موجود مقارن لشيء ما وغير مقارن تأخرا زمانيا وان

كان الوهم يعجز عن ادراك تناهيه كما يعجز عن ادراك ما ليس وراء الفلك الاعلى

شيء لا خلاء ولا ملاء واما ثانيا فهو ان الزمان لما كان امرا متصلا موجودا في

الخارج كما بينا فيجري فيه اكثر البراهين المذكورة في تناهي الكميات من الذي يليق

والوسط والطرف والحيثيات ولا عتذار بعد وجوب اجزائه مجتمعة غير مجتمعة

بسم الله الرحمن الرحيم

ان احسن ما زين به صدور الصحائف في الكلام وازين ما يتشح به بدا الكتاب وافتتاح النظام حمد خالق العالم ماجد النظام
وشكر منعم فاض علينا شآبيب العلوم من سحاب الانعام واوثق العرى العصام واحكم الحبال التي ليس لها الانفصام
الاعتصام بالصلوة والسلام على خير المرسلين اكرم الانبياء الكرام وعلى آله الاتقياء الكرام
واصحابه الاصفياء الاعلام اما بعد فيقول الراجي عفو ربه الغني عبد الحق المعروف بمحب الله المكنى
صانه الله عن مشاغبة المعنى والغوي قد كتب علي بعض الاذكياء من شرح الهداية للفاضل النحرير العلام المحقق المدقق
المبارع في المعقول والمنقول والكلام البالغ في التحقيقات والدقائق على العلماء الاعلام فكاك شاد على غراره
مطالعة الشرح الزوجية وهي عقاره بل هو نحو لا استمتع عن المليح والاديب ولا انيب الا بحنين الى المعنى
الوضاء كيف لا وهو اقتناص عصائد التدقيقات كالباز [illegible] الشرح الذي يشتاق الى
وخمسين من تحرره سيد الاولين والآخرين اذ ذاك بلغ اجره عند الله تعالى الى ان وقعت كرائي لولوة البحرين يوسف البحراني
الفائق في الفضائل على الاقاصي والادانى وكان من اشد ملازمة الجواني في المراتب العالية والمقاصد السامية
صاحب التصانيف المشهورة كالانوار في البصائر والقبسات والصراط المستقيم والايضاحات وغيرها من المعتبرات ومن بقي منه سوى النسخة
المذكورة كتاب المبدا والمعاد وشرح اصول الكافي في مجلدين على ما قال الفاضل المحدث الجليل في تذكرة العلماء
الرضوية بلغه الله المقصود الى غاية ما تمناه والى اعلى ما اشتهاه ثم انه نبهني على اغلاط وقعت في هذا الكتاب من اهل الكتابة
واولي الالباب فقد بالغت في تصحيحه وتهذيبه بالكشي والآلي وجعلته [illegible] رفع الموانع فاستعنت ولا بالنسخ [illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

قال السيد الشيرازي قدس سره التقريح بمعنى التقريح الا ولى بمعنى الطبيعة والثانية صفة لها بمعنى المفعول والفعيل بمعنى المفعول
للملحقة تاء التانيث فحق العبارة تقريحي التقريح على ما هو في الكلام الفصيح كما لا يخفى على من خدم فن الادب وتتبع كلام العرب انتهى قول مولانا العلمي
واستاذنا الامامي السيد حسين عليه مدظله العالي في حاشية شرح التهذيب الشيرازي المطبوع الهند والشبهة جوابين احدهما من الفاضل اللبكني وهو قوله صفة
مشبهة بمعنى الجريحة من القرحة اي ذو قرحة وجراحة وحاصله ان التقريحة ههنا ليست بمعنى المفعول بل بمعنى الفاعل فلا حق التاء بحسب القياس
وهذا الجواب وان كان غير مرضي لذلك المقام لكنه لم يتعرض لدفع المقام فاقول وجه عدم الرضا ان الجرح متعد ولازم والتقريح مشتق
من الاول دون الثاني بل المشتق منه قرح قال الجوهري في الصحاح قرحة قرحا وقرحة فهو قريح وقوم قرحى وقرح جلده بالكسر يقرح قرحا
فهو قرح اذا اخرجت به القروح وقال الجمال القرشي في الصراح القريح بالضم والفتح ريش كردن وخسته كردن عضو بفشار انتهى قرحه
فهو قريح اي جريح وهم قرحى قرح بالتحريك ريش برآمدن عضو كف وقال قرح جلده فهو قرح انتهى وفي القاموس القريح الجريح
وبالجملة الصفة المشبهة بالمعنى المذكور هو قرح لا قريحة كما زعمه اللبكني مع ان قوله بمعنى الجريحة غير صحيح من حيث اللفظ ومعنى بل قوله لمن القرحة
ايضا وانا بهما من التسمح العلامة والمفتي الفهامة حيث قال عند اتمام الجواب الثاني هكذا افاده مولانا المفتي العلامة مثل ما قال عند اختتام الاول
هكذا اقول الفاضل اللبكني تقرير الجواب الثاني لعل مراده بالقريحة والجريحة المبالغة كما قيل في بصيرة في قوله تعالى بل الانسان على نفسه بصيرة والهاء فيها
بمعنى المفعول للملحقة تاء التانيث انتهى واشار بقوله لعل الى ما فيه من الحمل على ما ليس تعليلي اي تاء المبالغة ومن الناس من توهم اولا ان هذه الحاشية
من المفتي العلامة بقوله لعل مرتبط بقول الفاضل اللبكني فاعترض ان هذا غير مربوط به ولم يدر ان هذا الجواب آخر عن اصل المخدوم والناقل
لكلا الجوابين هو الاستاذ العلمي المذكور لا المفتي العلامة والانما المعنى لكنا باسم العلمي في الخاتمة وثانيا ان الاستناد بقوله بل الانسان على
نفسه بصيرة ليس في محله فان البصيرة في الآية الكان صفة فهي بمعنى الفاعل اي المستبصر الكامل كما قيل لا بمعنى المفعول ولم يعلم بان الاستناد ملحق التاء
لغير التانيث بوزن الفعيل من غير لحاظ كونه بمعنى المفعول كيف واذا لم يكن التاء للتانيث فلحوقها بالفعيل بمعنى الفاعل او المفعول على سواء بل
بل لو استقرأتي والعلامة لكفى الاتري ان كثيرا من اهل الفنون والعلوم يوردون الاستغناء بالاحمري التي للمبالغة فيما يدل على هذا الوزن كما
على من تبحر كتب الفنون فلعل هذا المعترض كمن استعجب ثم من قولهم زيد كالاسد قائلا بان زيدا ليس نفس الذنب قلنا ان عدم انحاق التاء للتانيث
بالفعيل بمعنى المفعول غير مسلم فانه قد يحمل على الفعيل بمعنى الفاعل فيلحقه التاء كما في التسهيل ولم نبال في ان عدم اللحوق به حيا ما يجلب
اللحوق فانه خلاف القياس مقتصر على السماع ولا سيما اللحوق للحمل على المباين اذ التاء لافادة معنى بخلاف تاء المبالغة خصوصا في توصيف الطبيعة
بكونها جريحة [illegible] المقام ولو سلمنا انعقاد المقام منان يكون هذا توجيها آخر للحوق التاء في القريحة بطريق الاحتمال فلا
احتمال بجدي [illegible] الآية في سوق القياس هكذا بل الانسان على نفسه بصيرة وليست مصدرا بملاحظة ان كما نقله المفتي و
[illegible] المعنى [illegible] في العلامة [illegible] قوله بالمعنى في عبارته لكن التصرف المذكور من قلم الناقل

والطابعين ومن اطلع على صناعة الطبع لا يشتبه عليه حال تصرف اصابعين وتقع عليه الاطلاع بل عند مشاهدة حين الانطباع بعد ما طبع بعض الصفحات يصحح
على الجبر والمقابلة لم يدخل في جدول ازالة الاغلاط وكيف لا وليس مثل اثر في المسودة وكذا في النسخة المطبوعة مرة ثانية وقس عليه حال الف شيء في كان ابدا لم
يكن معنى ما يعترض عليه هذا المتوهم ايضا والا يفضي الى فتح باب لو وجد في المسودة لكان عنده حجة بين وان لم يكن مما يلتفت اليه عند المحصلين ونحن نختار من
بالشيء الفحش موجودة في مسودة التي اعطاها معلم الاطفال من البيوت للنقل والاستنساخ وكذا في نقلها الذي عرضه على بعض العلماء والاشياخ مع
كونه منهمكا في بذاء الشهوات من سبع سنين وتصلاحه من ايام مدة حيا بعيد حين فتنها قوله فيما سيأتي ليس فيه غبار بوجه من الوجوه والصحيح ليس عليه غبار ومنها
قوله ليكون متناسقة مربوطة على قوله والصحيح مربوطة بقوله ومنها اذ كتب علما جدا بالالف في موضعين موضع على الياء ومنها كتابة جلخ من غير حاجة
كتابة سورة القيامة بالالف لابد كذا القيمة والحق ان الوقت اجل من ان يضيع في ابطال الملك النقوش والاقوال بل المحال على مثل هذا المعترض من الرجال
وانما ضيعنا وقتنا هذا لئلا يتوهم الجهال من الاطفال ان تلاميذ مولانا لا يخطر لهم الجواب بالبال فقوله كتبنا على الله المفضل للمتعال قال الشيخ في مبحث الهيولى
من الاشارات اللهم الا ان يقال ما نع خارج عن طبيعة الامتداد لازم او زائل ولعل هذا العائق اذا كان لازما طبيعيا كان لا اثنينية بالفعل ولا فصل بين اشخاص نوع
ذلك الطبيعة بل كان نوعه في شخصه انتهى فقوله لا اثنينية بالاضافة والضمير الى الامتداد وفي النسخ التي رأيناها والصدر الشيرازي نقل من هذا قوله ولعل ان
بعينه لكن نسخ الشيرازي مختلفة في بعضها كان لا اثنينية وبعضها كان اللا اثنينية وعلى التقديرين مدخول الكل ليس بسديد وقوله بالفعل خبر وقوله
وان فصل عطف على قوله كان ولا بأس بعطف الاسمية على الفعلية ويحتمل ان يكون تامة وخبرها مقدرا وحاصل المعنى لو كان العائق الطبيعي للانفصال لازما
الامتداد لم يتحقق الاثنينية ولا يكون فصل وتعدد بين اشخاص بل انحصر نوعه في شخصه قال الفاضل اللبكنفي في تحقيق هذا اللفظ اسم كان ضمير الشأن محذوف
بقي الاشكال بأن نفي المجعول والثانية مزيدة لتأكيد النفي وزيفه البحر العلام والمفتي الفهامة وجه التزييف انه يكون ح قوله كان لا اثنينية بالفعل خبرا مربوطا بالشرط المقدم
بقوله الا ترى ان العائد ما اذا كان لا اثنينية بالاضافة الى ضمير الامتداد فالرابط بالعائد ظاهر وكذا اذا كان معرفا باللام فان اللام من العوائد كما مر في اول
ان يقال انا بكمي مربوط بالمتصل عنه وفي نسخة صحيحة اي للاشارات وهو من قبيل المتوهمات اذ لا وجود في نسخ الصحيحة من الاشارات لا اضافة
هذا ان اراد عدم الفرق بين المضاف الى الضمير وبين غيره والا يلزم عدم الارتباط بين الشرط والجزاء لعدم العائد وثانيا ان قوله لا اثنينية بالفعل و
فصل بين اشخاص الخ جملتان متناسقتان مصدرتان بلا لنفي الجنس واقعتان خبرين لضمير الشأن صحيحان بحسب الاعراب بخلاف قول
المرآبادي فان الجملة الثانية وهي لا فصل بين اشخاص الخ لا تكون متناسقة مربوطة على قوله فانه لا يجوز عطفها على جملة كان اللا اثنينية الخ لعدم الربط
بالشرط المقدم وثالثا ان الجملتين على عبارة اللبكنفي مفيدتان لعموم النفي وكلمة السعدي اي لا اثنينية بالفعل ولا اثنى من الفصل بين اشخاص الخ
بخلاف قول المرآبادي فانه ليس فيه عموم النفي المقصود هناك ولو جعل الا فصل كرر عطفا على اللا اثنينية المعرف بلام التعريف وبالفعل خبرا ليس الا اشخاص
متعلقا بالخبر كان عدم السبق بوجود العطف المكرر على المعرفة وبخلاف المقصود فان المقصود نفي اللا اثنينية من بين الاشخاص مقيدا بالفعل لا نفي اللا اثنينية
بالفعل مقيدا بين الاشخاص مع انه لا يفيد عموم النفي وعلى قول اللبكنفي اذا جعل الا فصل معطوفا على اللا اثنينية او على اثنينية وبين الاشخاص خبرا بعد خبر

متعلقا به كان الكلام منتاقصا الى آخر الوجهين ولا يخفى ما فيه اولا فلان المراد من النفي نفي تعدد الامتداد المفروض واذا فرض العائق عن الانفصال الازمانا طبيعيا ثبت عدم اثنينية ذلك الامتداد بين الاشخاص بالفعل الذي هو المطلوب لاحاجة الى نفي الجنس ولو سلم فالجملة الثانية تكفي به يحصل التأسيس الذي هو الاصل نعم قد يقال ليس فيه عموم فنفي المقصود ليس بشيء وثانيا فلان قوله كان عدم التفرق موجودا العطف النكرة على المعرفة من المحرز على الاثنينية ومن منع عطف النكرة على المعرفة ولا يسلم تبعيط حاصل في زيد رجل آخر معه الا بوقف التعريف وثالثا فلان قوله للقصد ونفي الاثنينية من بين الاشخاص مقيدا بالفعل غير مسلم لم لا يجوز ان يكون بالعكس بان يكون الحكم على النفي بالفعل فان الكلام في العائق الخارجي من الطبيعة لكن لما فرض الازما حكما بانيا والخان التعدد ممكنا بالنظر الى نفس الطبيعة لكنه لا يوجد بالفعل مع ان المقصود قد يكون حينئذ الاخبار الحكمي لك ما ذهب اليه اليوم القصود في الركوب الذهاب واما رابعا فلان قوله بين الاشخاص لو كان خبرا و بالفعل متعلقا اه لا يستلزم ان يكون قوله لا اثنينية بالفعل والتعدد بين اشخاص آه جملة واحدة معانه صرح فيما سبق انهما جملتان نعم غاية ما يعتذر من قبل الفاضل اللبكني ان العائد من الى الاولى محذوف وقوله لا اثنينية آه تتمة الجملة واحدة والعائد الى الشرطية اللام الواقعة في تلك الطبيعة وقوله لا اثنينية ولا فصل بعطف التفسير مشتملة على التأكيد لكن لا يخفى ان هذا من الزاعم فانه قائل بانهما جملتان **قال** الصدر الشيرازي مؤلف النسب بين الاعداد والابعاد اعلم اولا ان التاليف لغة التقاء الالفة ويطلق على المؤلف كقولك هذا تاليفي وعلى الحاصل بالمصدر تقول هذا مما يهتم تاليفه اي الفه وارتباط بعضه ببعض فسر المقتفي العلامة قوله المؤلف بمعطي التاليف اي موقع الالف والارتباط فقول من زعم ليس معنى التاليف في اللغة اعطاء التاليف بل معناه ايقاع الالفة وتقوه بما يليق به ليس بشيء يلتفت اليه وثانيا ان قوله بين الاعداد والابعاد يحتمل ان يتعلق بمولف ويحتمل ان يتعلق بمعطي فعلى المعنى موقع النسبة و فوضها بين الاعداد والابعاد ويحتمل ان يتعلق بالنسب فالمعنى معطي الارتباط بين النسب التي هي بين الاعداد والابعاد وعلى هذا الاحاجة الى تجريده عن معنى الالفة كما في الاحتمال الاول وبناء عليه قال الاستاذ العلامة والمفتي الفهامة اي معطي تاليف بين النسب والابعاد فمن زعم انه قال الشارح مولف النسب بين الاعداد والابعاد لا بين النسب فقد في زعمه لقد ابتلي بوهمه وثالثا ان النسبة ولو تبانيا وسلبا لا تنع عن ارتباط بين الطرفين بل عينه فمعنى اعطاء التاليف بين النسب بين التماثل والتداخل وغيرهما ايقاع الارتباط في فواتها واعطاء تلك الصفة في انفسها فافهم اعطى كل شيء خلقه فما قيل انه لا معنى لاعطاء التاليف بين التماثل والتداخل مبني على الغفلة عن هذا المراد والله اعلم بمراد العباد ورابعا انه افاد مستند الزمان فيه اي في مولف النسب اشارة الى النسبة المولفة لارباب المندسة وهي عبارة عن النسبة المركبة من النسبتين وليس مراده انه نسبة مركبة بل التي هنا بعدها من غير فصل ولذا عرفها باللام فما توهم ان هذا التعريف للنسبة المولفة غير صحيح فان نسبة مجموع الاثنين والاثنين الى الثلاثة مثل واثنان وهي مركبة من نسبتين اي المثل والمثلين مع انها ليست نسبة مولفة في اصطلاحهم مبني على عدم فهم المراد وخامسا ان الفاضل العلامة نقل في تفسير تلك النسبة من بعض نسخة الاصول من نسخة ثابت المولف من النسب هي الحاصلة من تضعيف بعض اقدار تلك النسب ومن الناس من قال هذه العبارة غلط والصحيح من تضعيف بعض اقدار تلك النسب بعض على ما في نسخ الكتاب ولا فلا يحصل المعنى انتهى **اقول** لعله يذكر لفظ بعض لكفى القرينة لفهم في امثال هذه المقامات كما لا يخفى على من له عناد بفهم المطالب عن العبارات على ان تلك العبارة منقولة عن النسخة التي وجدت فيها كذلك وما ساء ساء فلان الجبر العلامة والمفتي الفهامة وذكر تركب النسبة التي تحصل من تضعيف بعض اقدار النسب التي هي بين الاعداد والابعاد كما